المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص: دراسات إفريقية

الصراع على الموارد الطبيعية ودوره في تفجير النزاعات المسلحة في إفريقيا

دراسة حالة البحيرات الكبرى

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

خرشي حسام الدين

إشراف الأستاذ:

أ.د مكي محمد السعيد

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. خيدر محمد كريم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	رئيساً
أ.د مكي محمد السعيد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	مشرفاً ومقرراً
د. تيقامونين إبراهيم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2015-2016

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص: دراسات إفريقية

الصراع على الموارد الطبيعية ودوره في تفجير النزاعات المسلحة في إفريقيا

دراسة حالة البحيرات الكبرى

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب:

خرشي حسام الدين

إشراف الأستاذ:

أ.د مكي محمد السعيد

السنة الجامعية: 2015-2016

شكر وعرفان

بعد حمد الله عزّ وجلّ على فضله وامتنانه وتوفيقه لي في إنجاز هذا العمل المتواضع

يطيب لي أن أتقدّم بأسمى عبارات الشّكر والعرفان والتّقدير إلى الدّكتور

«مكي محمد السعيد» على قبوله الإشراف على هذا العمل، كما لم يبخل عليّ بنصائحه القيّمة والمفيدة، كما اشكر الأستاذة **«العاقل رقية»** على مساندتها لي في هذا العمل

وكلّ الشّكر إلى كلّ أسرة المدرسة الوطنيّة العليا للعلوم السّيّاسيّة،

شكرا لكلّ من قدّم لي الدّعم من قريب أو من بعيد خلال مسار إنجاز هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى

والدتي الغالية التي لم تألُ جهدا في تربيتي وتوجيهي...

وإلى الوالد الكريم الذي لم يبخل عليّ بالدعم المادّي والمعنوي...

كلّ العائلة الكريمة فردا فردا...

كل أصدقائي وزملائي كلّ باسمه....

زملاء الدّفعة السّادسة للمدرسة كلّ باسمه...

كل من يسكنون قلبي ولم تكتبهم حروفي...

خ. حسام الدين

ملخص الدراسة:

تتناول هذه الدراسة دور الصراع على الموارد الطبيعية في تفجير النزاعات المسلحة في افريقيا، وذلك بالتركيز على علاقة الموارد الطبيعية بالنزاع في منطقة البحيرات الكبرى والدور الذي تلعبه الأطراف الدولية في هذا النزاع، بحكم بروز هذه المنطقة كمصدر للموارد الأولية التي تحتاجها القوى الكبرى في التصنيع حيث تهدف الدراسة الى قراءة واقع النزاع في المنطقة من خلال استعراض مراحل النزاع ومختلف الأطراف المحلية والإقليمية والدولية بالتركيز على العوامل الموضوعية والاقتصادية والسياسية.

هذه النزاعات التي يمكن وصفها بصراع القوى والسلطة من اجل السيطرة على الموارد الطبيعية والثروات المعدنية الهائلة ذات الأهمية الاستراتيجية مثل اليورانيوم والكوبالت والذهب والاحجار الكريمة، التي اتسمت بإشكالية التفاعلات الاثنية العدائية بين الهوتو والتوتسي في رواندا وبوروندي وتأثيرات ذلك على دول الجوار خاصة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولقد ارتبط الصراع حول الموارد في منطقة البحيرات الكبرى بالتنافس الأمريكي–الفرنسي بشكل خاص، بحيث بدأ يبرز جهد امريكي منذ التسعينيات لترتيب المنطقة في إطار التوجهات الامريكية وهذا الجهد ينطلق من خلفيات اقتصادية وسياسية واستراتيجية وقد نجحت الولايات المتحدة في عدد من المواقع ولاتزال تسعى في مناطق أخرى، ومن خلال ذلك أصبحت الولايات المتحدة الامريكية المنافس الشديد لفرنسا التي تسعى الى الاحتفاظ بمواقعها في المنطقة، ويبقى هذا التنافس الصراعي قائما بين الولايات المتحدة وفرنسا بل يتزايد خاصة في ظل زيادة الاحتياجات للمواد الأولية في السياسة العالمية.

كلمات مفتاحية: صراع الموارد الطبيعية _ إفريقيا_ البحيرات الكبرى_ النزاعات المسلحة_ الولايات المتحدة الامريكية_ فرنسا.

Résumé de l'étude :

Cette étude porte sur le rôle des conflits sur les ressources naturelles dans le déclanchement des conflits armés en Afrique, en soulignant la relation des ressources naturelles avec les conflits dans la zone des grands lacs et le rôle joué par les acteurs internationaux dans ce conflit.

Vu l'importance de cette région autant que source de ressources premières nécessaires pour les grandes puissances, cette étude a pour but de comprendre la réalité du conflit dans la région à travers le traitement de ses étapes et ses acteurs régionaux et internationaux, en se concentrant sur le fond des facteurs objectifs, économiques et politiques.

Ces conflits peuvent être considérés comme une lutte pour le pouvoir et l'autorité afin de contrôler les ressources naturelles et les énormes ressources minérales stratégiquement importantes, telles que l'uranium, cobalt, les pierres précieuses, ce qui a influencé les corrélations ethniques entre Hutus et Tutsis au Rwanda et au Burundi, mais aussi sur les pays voisins tels que la République démocratique du Congo.

Les conflits sur les ressources dans la zone des grands lacs sont liés à la concurrence Franco-américaine en particulier. Depuis les années 1990 des efforts américains sont apparus pour organiser la zone selon ses visions et cet effort provient d'un arrière plan économique, politique mais aussi stratégique, et les États-Unis ont réussi dans certains endroits et cherche encore d'autre, et depuis les États-Unis sont devenus un vrai prétendant pour la France qui cherche à maintenir sa position dans la région.

La rivalité entre les Etats-Unis et la France reste actif, mais de plus en plus affectif dans le cadre de l'augmentation des besoins de matières premières dans la politique mondiale.

Mots-clés :

Le conflit sur les ressources naturelles, l'Afrique, les grands lacs, les conflits armés, Les États-Unis, La France.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

شكر واهداء.

ملخص الدراسة.

فهرس المحتويات.

فهرس الأشكال.

مقدمة ..... أ

الفصل الأول: الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في افريقيا: المفاهيم والمداخل النظرية 11

المبحث الأول: الموارد الطبيعية في حقل العلاقات الدولية 13

المطلب الأول: الموارد والاستعمار 13

المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات 17

المطلب الثالث: الموارد ودول العالم الثالث (لعنة الموارد) 19

المبحث الثاني: المداخل النظرية والطروحات المفسرة للنزاع حول الموارد الطبيعية 22

المطلب الأول: النظرية الماركسية 22

المطلب الثاني: نظرية التحليل الديمغرافي 23

المطلب الثالث: نظرية الندرة البيئية 25

المطلب الرابع: اهم الطروحات المفسرة للنزاع على الموارد الطبيعية 26

المبحث الثالث: علاقة الموارد الطبيعية بالنزاعات المسلحة في افريقيا 31

المطلب الأول: إطالة امد النزاع 32

المطلب الثاني: الموارد والشبكات الاجرامية 34

المطلب الثالث: أنواع النزاعات حول الموارد في افريقيا 36

الفصل الثاني: النزاع حول الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى 41

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحيرات الكبرى 43

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لإقليم البحيرات الكبرى 43

المطلب الثاني: توزيع الموارد الطبيعية في المنطقة 45
المبحث الثاني: واقع وأسباب النزاع في المنطقة 50
المطلب الأول: النزاع في رواندا وبوروندي **50**
المطلب الثاني: النزاع في الكونغو الديمقراطية **53**
المطلب الثالث: الموارد والجماعات المسلحة في المنطقة **55**
المبحث الثالث: الفواعل الاقليمية للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى 62
المطلب الأول: الترتيبات والتحالفات الإقليمية..... **62**
المطلب الثاني: اهداف واستراتيجية الأطراف الإقليمية **63**
الفصل الثالث: البعد الدولي للتنافس على الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى 68
المبحث الأول: التواجد الأمريكي في منطقة البحيرات الكبرى 70
المطلب الأول: تحديد المصالح الامريكية في منطقة البحيرات الكبرى..... **70**
المطلب الثاني: الوسائل والاليات لتنفيذ السياسة الامريكية في المنطقة..... **74**
المبحث الثاني: التواجد الفرنسي في منطقة البحيرات الكبرى..... 79
المطلب الأول: الاستراتيجية الفرنسية اتجاه المنطقة **79**
المطلب الثاني: اليات تطبيق الاستراتيجية الفرنسية **82**
المبحث الثالث: انعكاسات التنافس الدولي حول الموارد الطبيعية على منطقة البحيرات الكبرى 87
المطلب الأول: تمويل العمليات غير القانونية لاستخراج الموارد **87**
المطلب الثاني: خصخصة النزاع في المنطقة **89**
الخاتمة..... 93
قائمة المراجع والمصادر..... 96

فهرس الخرائط والاشكال

جدول يوضح العلاقة بين خصائص الموارد وأنواع النزاعات 40

خريطة توضح دول منطقة البحيرات الكبرى 44

خريطة توضح توزيع الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية..... 48

خريطة توضح علاقة التجارة الغير شرعية لقطع الأشجار بالنزاع في الكونغو الديمقراطية..... 58

خريطة توضح مناطق تمركز الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى 60

جدول يوضح المساعدات الامريكية المقدمة لدول منطقة البحيرات الكبرى 75

مقدمة

تعتبر القارة الافريقية خزانا استراتيجيا يحتوي على أغلى الثروات في العالم مما جعلها هدفا للآلة الصناعية الاوربية على مر التاريخ الماضي ومحط أطماع القوى الاقتصادية حاضرا ومستقبلا، فإفريقيا التي استعبدت واستعمرت وانتهكت سيادة شعوبها لم تهنئ يوما بالاستقرار والسلام لان يد الإستدمار الذي مرت جحافله على افريقيا تركت قنابل موقوتة انفجرت وخلفت الكثير من النزاعات والحروب المسلحة التي تباينت عرقياتها واثنياتها.

وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي وظهور النظام العالمي الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية، فرضت هذه الأخيرة بعض السياسات لتأكيد سيطرتها على العالم والتي كان من ضمنها العولمة او "الامركة" التي ألقت بظلالها القاتمة على الفضاء الافريقي مفرزتا نتائج ومظاهر خطيرة تمثلت في فرض النفوذ الأمريكي بفضل التدخلات السافرة في الشؤون الداخلية للقارة الافريقية، هذه السياسات تجاه القارة قد حفزت القوى الأخرى وزادت من مطامعها وسعيها في الحصول على نصيب من الكعكة الافريقية، الامر الذي أدى الى تكالب هذه القوى على موارد القارة حيث اصبح لكل قوة اجندة خاصة واستراتيجية محددة لتحقيق أهدافها في اطار منع الاخرين من الحصول على مصالح اكبر.

هذا التصارع بين القوى والسعي للضفر بخيرات القارة، أثر سلبا خاصة في علاقات الدول مع بعضها البعض وفي علاقات الجماعات داخل الدولة ذاتها والذي افرز في الغالب نزاعات إفريقية – إفريقية وحروب أهلية مدمرة، حيث عرفت القارة في القرن الماضي أكثر من 22 نزاعا مسلحا من جملة 36 نزاعا في العالم.

حيث شهدت منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا نزاعات مسلحة منذ بداية التسعينيات وصنفت على انها أكبر حرب أهلية في القارة الافريقية وسمية بالحرب العالمية الافريقية، التي اخذت شكل عنف مسلح وتطهير عرقي في روندا وبورندي او شكل صراع على الهوية والسلطة كما حدث في الكونغو الديمقراطية، الا ان خريطة النزاعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى تعكس تداخلا واضحا في التفاعلات والاحداث على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فالأهمية الاستراتيجية للمنطقة وما تحتويه من موارد طبيعية (كوبالت، كولتان، ذهب، الالماس، يورانيوم، النحاس، الماء)

جعل الترتيبات الإقليمية في المنطقة تعكس دائما مصالح القوى الإقليمية والدولية الفاعلة، وبالتالي فان تطور الاحداث والافعال وردود الأفعال من جراء تدخل الأصدقاء وأصحاب المصالح على المستويين الإقليمي والعالمي قد افضى الى تعدد الأطراف وتداخل القضايا والمشكلات وانقطاع السبل امام فرص التسوية السلمية والسياسية.

أهمية الدراسة:

تتجسد أهمية الدراسة في انها تتطرق الى مكانة الموارد الطبيعية بين المتغيرات التفسيرية لظاهرة النزاعات المسلحة في افريقيا، هذه الظاهرة التي اثرت سلبا على القارة الافريقية عموما ومنطقة البحيرات الكبرى خصوصا رغم الإمكانيات الطبيعية والبشرية المتوفرة.

كما تساهم الدراسة في فهم طبيعة التنافس الدولي من اجل السيطرة على الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى، باعتبار ان الصراع على الموارد الطبيعية أحد المحاور الأساسية للأجندة الأمنية الدولية بالإضافة الى معرفة الوسائل الاستراتيجية التي تعتمد عليها هذه القوى من اجل كسب الرهان وحماية مصالحها العليا.

أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الذاتية:

تتمثل الأسباب الذاتية في اختيارنا للموضوع الى الاهتمام الشخصي بشؤون القارة الافريقية وتأثر هذه الأخيرة بالتحولات التي يشهدها النظام الدولي، الى جانب التطلع لتوسيع دائرتنا المعرفية والقدرة التحليلية والاستيعابية للنزاعات الافريقية التي ميزت العشرية الماضية.

ب-الأسباب الموضوعية:

تتمثل الأسباب الموضوعية في ان فهم العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة يساهم في فهم الأسباب الحقيقية للنزاع، وبالتالي معالجة الأسباب الحقيقة التي تحول دون التوصل الى حل لهذه النزاعات.

كذلك قلة الدراسات الاكاديمية المتخصصة في موضوع الصراع على الموارد الطبيعية وعلاقتها بالنزاعات المسلحة في افريقيا على مستوى قسم الدراسات الإقليمية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر منطقة البحيرات الكبرى من أكبر بؤر التوتر والنزاع في العالم الذي يتميز بتعدد اشكاله وفواعله واسبابه وطبيعته ونتائجه على المنطقة، حيث تعرف هشاشة في النسيج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي مما حال دون تسوية النزاعات واحتوائها وجعل المنطقة تعيش على نقيض انها من اغنى المناطق في العالم وأضعفها، حيث تعددت تفسيرات هذا النزاع ومراحل دراسته وتراوحت بين التفسير الاجتماعي الذي يركز على مسالة الهوية والتباين العرقي والديني، والتفسير الاقتصادي المستند الى الموارد الطبيعية والسلطة السياسية.

في هذا السياق تأتي هذه الدراسة التي تحمل عنوان " **الصراع على الموارد الطبيعية ودوره في تفجير النزاعات المسلحة في إفريقيا دراسة حالة البحيرات الكبرى**" لتوضيح طبيعة التنافس الذي يحدث من اجل السيطرة على الموارد الافريقية وعلاقته بالنزاعات المسلحة خاصة في منطقة البحيرات الكبرى وبالتالي يتلخص السؤال الرئيسي للبحث في:

- **ما هو الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في تفجير النزاعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى؟**

ويندرج تحت السؤال الرئيسي للموضوع الأسئلة التالية:

- فيما تتمثل الأهمية المحورية للموارد الطبيعية في السياسة العالمية او النظام الدولي؟
- هل يمكن اعتبار الموارد الطبيعية متغيرا تفسيريا للنزاعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى؟
- ما هي انعكاسات التنافس الدولي حول الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى؟

وللإجابة على هذه الأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- كلما زادت أهمية الموارد وسهولة الوصول اليها في افريقيا كلما زادت حدت الصراع والتنافس من اجل السيطرة عليها.
- ادعاءات أصحاب المصلحة المتنافسين بالأحقية في ثروات الموارد الطبيعية او في الحصول على موارد شحيحة يمكن ان يزيد من جدوى او إمكانية حدوث الصراعات.
- يساهم التنافس الدولي حول الموارد الطبيعية داخل منطقة البحيرات الكبرى في تأجيج النزاعات المسلحة.

حدود الدراسة:

- **المجال المكاني:**

يشمل المجال المكاني لهذه الدراسة إقليم البحيرات الكبرى والمناطق المتأثرة بالنزاع في القارة الافريقية وهذا بحكم الموقع الاستراتيجي وما يحتويه من ثروات طبيعية وتنوع بشري.

- **المجال الزماني:**

اما المجال الزماني فهو حول موضوع الصراع على الموارد الطبيعية في افريقيا مع نهاية الحرب الباردة اين شهد العالم تحولات جديدة أعطت لظاهرة التنافس والصراع على الموارد أهمية كبرى في استراتيجيات الدول كما تركز الدراسة على فترة التسعينيات التي تمثل تاريخ بداية النزاعات في منطقة البحيرات الكبرى.

الإطار المنهجي:

اقتضت هذه الدراسة استخدام المناهج التالية:

- منهج دراسة الحالة:

يُعرَّف بأنّه المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة، سواء كانت فردا أو مؤسسة أو نظاما دوليا، وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو

دراسة جميع المراحل التي مرت بها وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المتشابهة، واستعملنا هذا المنهج في تقديم نماذج تخدم طبيعة البحث وكان هذا في الفصلين الثاني والثالث عندما قدمنا دراسة حالة حول النزاع في كل من رواندا وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية.[1]

- الاقتراب التاريخي:

لقد تطرقنا للمقترب التاريخي من خلال الاعتماد على بيانات ومحطات تاريخية هامة، خاصة في مراحل تطور النزاع في المنطقة، وكذا تتبع الأهمية التاريخية لمنطقة البحيرات الكبرى بالنسبة لفرنسا والولايات المتحدة الامريكية وفق تسلسل تاريخي للعلاقات بين هذه الدول ودول المنطقة من اجل ابراز الابعاد التاريخية للاستراتيجية الفرنسية والأمريكية تجاه المنطقة.

الإطار النظري:

تبعا لمتطلبات الدراسة اعتمدنا المقاربات التالية:

- **المقاربة الجيوبوليتكية:**

وتبحث هذه المقاربة أساسا في تأثير الموقع الجغرافي وبما يحتويه كالموارد الطبيعية على سلوك الدول الخارجي، بحيث ان قوة الدولة تخضع لعلاقتها بالمكان الذي يجب رؤيته من ثلاثة زاويا (المدى، الموقع، والشكل الخارجي)، وبالتالي فالمدى يلعب دورا في العلاقات الدولية لأنه يؤثر على قوة الدولة وهذه الأخيرة لا تتوانى عن الدخول في التسابق من اجل السيطرة استراتيجيا واقتصاديا، على المدى الواقع خارج أراضيها (مسالة القواعد العسكرية البحرية والبرية والسيطرة على طرق المواصلات)[2]، وبالتالي تسمح لنا المقاربة الجيوبوليتكية من تفسير الظواهر المعقدة والمتشابكة التي تميز العلاقات الدولية، وهذا ما نلاحظه جيدا في المناطق التي تحتوي على الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى واهميتها الجيوسياسية بالنسبة للدول الكبرى.

[1] موريس أنجرس، **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، ترجمة: بوشرف كمال واخرون، (الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006)، ص 106.

[2] كولار دانيال، **العلاقات الدولية**، ترجمة: خضر محمد، طبعة الأولى، (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، مارس 1980)، ص 30.

- **المقاربة الواقعية:**

ترتكز هذه المقاربة أساسا على محورية دور الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية، فحسبها هذه العلاقات هي صراع من اجل زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها المصالح والاستراتيجيات بغض النظر عن تأثيرات ذلك على مصالح الدول الأخرى، وبالتالي فان القوة هي أحد الوسائل والأدوات التي تستخدمها الدولة لتنفيذ مخططاتها وتحقيق أهدافها ومصالحها في إطار سياستها الخارجية، فمهوم القوة هنا هو عامل شامل يستند الى عوامل اقتصادية، سياسية، وعسكرية، وبشرية تؤثر في بعضها البعض، أي التحليل من خلال الربط بين فكرتي المصلحة والقوة، وهذا ما يحدث على مستوى الصراع والتنافس في منطقة البحيرات الكبرى من خلال سياسات الدول الكبرى التي تريد الهيمنة على المواقع الاستراتيجية ومناطق التعدين.

- **نظرية اللعب:**

هي تحليل رياضي لحالات تضارب المصالح بغرض الإشارة الى أفضل الخيارات الممكنة لاتخاذ قرارات في ظل الظروف المعطاة، وتستخدم لدراسة المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالمنافسة والصراع على المكاسب وتجنب الخسائر.

حيث تعد مسالة التنافس والصراع على الموارد في منطقة البحيرات الكبرى لعبة دولية بين مجموعة من الفواعل الدولية، والتي تقوم بوضع استراتيجيات مختلفة من اجل تحقيق اهداف متماثلة تتعلق بالسيطرة على مناطق التعدين وطرق امدادات المواد الأولية، حيث يسعى كل طرف الى تحديد الأطراف الأخرى وتحقيق أكبر المكاسب على حسابها.

الدراسات السابقة:

لقد تم التطرق في الدراسات السابقة واغلبها غربية الى موضوع الصراع على الموارد الطبيعية ودوره في تفجير النزاعات المسلحة، فنجد من اهم الدراسات ما يلي:

- الدراسة التي قدمها كل من "**ايان بانون وبول كوليبر**" في كتاب "**الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات**"، والذي تطرقا فيه الى الدور الذي تلعبه الموارد الطبيعية في الحروب الاهلية من خلال التناقضات الناتجة عن ظروف ندرة ووفرة الموارد، كما تطرق الى لعنة الموارد وكيف تصبح الثروة الطبيعية سببا للمشاكل والنزاعات، بالإضافة الى علاقة الموارد بالحركات الانفصالية، وطريقة تبيض الأموال من طرف الشركات العاملة في مجالات التعدين.
- دراسة **مايكل كلير** بعنوان "**الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**"، والذي تطرق فيها الى عناصر الثروة والموارد بان تصبح السمة الأبرز للبيئة الأمنية العالمية كما حاول ابراز العلاقة المحورية بين الموارد والحروب.
- دراسة **فليب لوبيلون philippe le billon** بعنوان" **ressources and armed coflicts**" اين وضح فيها الدور الذي تلعبه وفرة الموارد في احداث النزاعات والحروب كحالة جنوب افريقيا وانغولا.
- دراسة **خيدر محمد كريم** تحت عنوان "**الصراع على موارد الطاقة في العالم: حالة النفط الافريقي**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية، 2014، والتي ركزت على الصراع الأمريكي الصيني حول موارد النفط في افريقيا جنوب الصحراء والاستراتيجيات المطبقة لأجل تحصيل المكاسب والهيمنة على سيادة العالم.

الإطار المفاهيمي:

وتشمل الدراسة على المفاهيم والمصطلحات التالية:

- **الصراع:** تعكس ادبيات الصراع ثراء واضحا فيما تقدمه من تعريفات لمفهوم الصراع، فقد تعددت التعريفات بتعدد أنواعها واشكالها ونقاط التركيز التي يوليها المتخصصون أهمية كبيرة عند تناولهم للمفهوم. حيث يشير الصراع في بعده السياسي الى موقف تنافسي خاص يكون طرفاه او اطرافه على دراية بعدم التوافق في المواقف المستقبلية

المحتملة والتي يكون كل منهما مضطرا فيها الى تبني او اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني او الأطراف الأخرى[1].

- **النزاع المسلح:** النزاع بشكل عام هو حالة تفاعل قائم على اللاتعايش بين فاعلين او أكثر، اي حالة من التناقض وعدم التطابق في المصالح والاهداف وقد تكون مصادر النزاع مادية (الموارد الطبيعية او الرقعة الجغرافية) او معنوية قيمية (كالإيديولوجيا او الهوية).

والنزاع المسلح هو "نزاع بين قوات مسلحة منظمة او جماعات نظامية مسلحة أخرى تخضع لسلطة مسؤولة وواضحة الهوية ويمكن تمييزها بشكل واضح عن السكان المدنيين". والنزاعات المسلحة تكون اما ذات طابع دولي او داخلي، اذ يشمل مصطلح النزاع المسلح المدول الحرب بين جناحين داخليين يحصل كل منهما على مساندة من دولة مختلفة، كما يشمل الاعمال العدائية المباشرة بين دولتين اجنبيتين تتدخلان عسكريا في نزاع مسلح داخلي لمساندة أطراف متعارضة، أي الحرب التي تنطوي على تدخل أجنبي يساند جماعة متمردة تحارب حكومة قائمة وراسخة.

اما النزاع المسلح الداخلي لقد ورد تعريفه في التقرير الذي قدمته اللجنة الدولية للصليب الأحمر على انه جميع حالات النزاع المسلح الذي ليس له طابع دولي، وبخاصة في حالة الحروب الاهلية او المنازعات الاستعمارية او الحروب الدينية التي قد تنشب في إقليم طرف او أكثر من الأطراف السامية المتعاقدة[2].

- **الموارد الطبيعية:** تعرف الموارد على انها أي ثروة من البيئة الطبيعية كالمعادن او النباتات الطبيعية والتي يمكن للإنسان استخدامها واستغلالها لتلبية احتياجاته[3].

---

[1] منير محمود بدوي، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والانواع، **مجلة دراسات مستقبلية**، مركز دراسات المستقبل، جامعة أسيوط، مصر، ع.3، 1997، ص .36.

[2] جيمس ج.ستيوارت، نحو تعريف واحد للنزاع المسلح في القانون الدولي الإنساني، **المجلة الدولية للصليب الأحمر**، ع. 850، 2003/03/97، في: **https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/6ldja6.htm**، (2016/05/09).

[3] هاني عبد الرحيم العزيزي، **معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية**، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2005)، ص .167.

وتنقسم الموارد الطبيعية الى:

- الموارد الزراعية: والتي تشمل الأراضي الزراعية والغابات
- الموارد المعدنية: وتشمل المعادن بمختلف أنواعها
- موارد الطاقة: وتشمل مصادر الطاقة الناضبة مثل النفط والغاز الطبيعي..الخ، والطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والهوائية..الخ

صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في اعداد هذه الدراسة، قلة المراجع التي تعنى بالدراسات الافريقية (افريقيا جنوب الصحراء) خاصة باللغة العربية فكان هناك اعتماد على المراجع باللغة الأجنبية وخاصة الإنجليزية، كما كانت هناك صعوبة في انتقاء المراجع التي تنطوي على القدر الكافي من الموضوعية حيث كانت هناك ذاتية واضحة خاصة في المراجع الصادرة عن المراكز الامريكية، بالإضافة الى ضيق الوقت المتاح لإنجاز هذه الدراسة.

تقسيم الدراسة:

كمحاولة لاحتواء معظم جوانب الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول، ففي الفصل الأول المعنون بـ: **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في افريقيا: المفاهيم والمداخل النظرية**، حاولنا تقديم لمحة عامة عن أهمية الموارد في السياسة العالمية، كما تعرضنا فيه الى اهم النظريات المفسرة للنزاع على الموارد الطبيعي، إضافة الى علاقة هذه الأخيرة بالنزاعات المسلحة في افريقيا.

اما في الفصل الثاني المعنون بـ: **النزاع حول الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى**، تعرضنا فيه الى دراسة متعددة الابعاد لمنطقة البحيرات الكبرى كمدخل للفصل التطبيقي وركزنا فيه على الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحيرات الكبرى، وكذا واقع وأسباب النزاع في المنطقة وعلاقة الموارد بالنزاعات المسلحة التي تشهدها المنطقة.

وفي الفصل الثالث المعنون بـ: **البعد الدولي للتنافس على الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى** تطرقنا الى التنافس الأمريكي الفرنسي حول الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى من خلال محاولة

ابراز الاستراتيجيات المتبعة من كل طرف وكذا انعكاسات هذا التنافس حول الموارد على المنطقة ودوره في تأجيج النزاعات المسلحة.

الفصل الأول

الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة في افريقيا: المفاهيم والمداخل النظرية.

تمهيد

تعتبر ظاهرة التنازع من اجل مورد معين ظاهرة قديمة، الا ان التطورات التقنية والصناعية التي عرفها العالم وظهور الموارد الاستخراجية ومتغيرات جديدة مثل ارتفاع الطلب الخارجي على الموارد بالإضافة الى وجود حكومات لا تمثل مصالح شعوبها أدى الى تفاقم هذه النزاعات واتخاذها اشكال جديدة.

حيث أصبحت النزاعات المسلحة بسبب الموارد الطبيعية سمة مميزة لفترة ما بعد الحرب الباردة هذه النزاعات التي تشكل الاقتتال بين القوات الحكومية وامراء الحرب والمتمردين في الغالب، فرضت ضريبة هائلة على الحياة البشرية، مترافقة في حالات كثيرة بضرر بيئي شديد[1]. وقد تفجرت هذه النزاعات المسلحة في المناطق الفقيرة والمتخلفة من المعمورة، حيث تكون السيطرة على هذه الثروات عاملا محوريا في صراعات السلطة الداخلية.

وتعد دول القارة الافريقية من بين أكثر الدول تأثرا بظاهرة النزاعات الداخلية والحروب الاهلية التي تكون في غالبها ذات مطالب انفصالية وعلى ارتباط بالموارد الطبيعية، فامتلاك افريقيا لمخزونات هائلة من الموارد الاستخراجية التي يسعى اليها عدد كبير من الشركات المحلية والدولية مثل (النفط، المعادن، الأحجار الكريمة، الخشب) جعلها عرضتا للاقتتال في الماضي وسبب للاستعمار الأوروبي وهدفا للمنافسة الدولية في القرن الواحد العشرين بسبب الطلب العالمي المتزايد على الموارد.

[1] مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، تر: عدنان حسن (بيروت: دار الكتاب العربي، 2002)، ص 219.

المبحث الأول: الموارد الطبيعية في حقل العلاقات الدولية

منذ نهاية الحرب الباردة حاول معظم الدارسين للسياسة العالمية معرفة المبدأ المركزي الذي يحرك البيئة الدولية، فبعد نهاية الصراع الإيديولوجي بين الشرق والغرب فان معظم الدول وخصوصا الكبرى منها اولت أهمية استراتيجية أكبر للشؤون الاقتصادية والموارد الطبيعية على وجه الخصوص، وتم إضفاء الطابع الاقتصادي على قضايا الامن الدولي حيث أدت هذه العملية الى تشديد مضاعف على حماية الموارد الحيوية وطرق التجارة وبالتالي أصبح السعي وراء الموارد الأساسية او حمايتها سمة كبرى في تخطيط الامن القومي.

ويتناول هذا المبحث البعد الدولي للموارد الطبيعية في السياسية العالمية باعتبارها أساس العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول حيث يتناول المطلب الأول الموارد والاستعمار باعتبار ان الموارد هي الدافع الرئيسي للحركة الاستعمارية، كما يتناول المطلب الثاني مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وارتباطها بالعولمة الاقتصادية واستغلال الموارد الأولية في الدول النامية خاصة في افريقيا، اما المطلب الثالث فيركز على الموارد ودول العالم الثالث ومدى ارتباط هذه الاخيرة بلعنة الموارد أي محاولة الوقوف عند اهم الأسباب التي أدت الى فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: الموارد والاستعمار

الاستعمار قديم قدم المجتمع، وهو كائن طالما هناك دول ضعيفة تملك شيئا ما تفتقده الدول القوية وتحتاجه وتود ان تستولي عليه، فقد كانت ولاتزال الحاجة الى الموارد الطبيعية هي الباعث الأساسي لفكرة الاستعمار، فالثورة الصناعية خلال القرن الثامن عشر والتطور الذي عرفته الدول الأوروبية جعلها في حاجة الى مواد أولية كثيرة دفعت بهذه الأخير الى البحث عليها خارج نطاق القارة الأوروبية في شكل حركة استعمارية شملت القارة الاسيوية وخاصة القارة الافريقية بحكم القرب الجغرافي والموقع الاستراتيجي والثروات الطبيعية التي لا تعد ولا تحصى، وعلى هذا

الأساس نستطيع ان نعرف الاستعمار بانه "**امتداد نفوذ لدولة ما الى دولة أخرى، على ان يصحب هذا النفوذ استغلال للأرض والسكان لصالح الدولة صاحبة النفوذ**"[1].

وانتقلت هذه القوى الاستعمارية المتمثلة في الدول الاوربية الى التنافس فيما بينها على احتلال الدول الافريقية واستغلال ثرواتها الطبيعية، وتم تقسيم العالم وخاصة افريقيا الى مناطق نفوذ بين الدول الاوربية وكان في مقدمة هذه الدول إنجلترا التي كانت لها حصة الأسد خاصة على مستوى افريقيا ثم تليها فرنسا وتأتي بعد ذلك دول مثل المانيا واسبانيا وبلجيكا، وقد شهدت السنوات السابقة لعقد مؤتمر برلين نوفمبر سنة 1884 جو هذه المنافسات والتيارات التي اوشكت ان تصنع الصدام وتفرض الصراع بين بعض الدول الاستعمارية.

كان مؤتمر برلين التي دعت اليه معظم الدول الاوربية وروسيا والولايات المتحدة الامريكية، الدليل العملي على الاقتناع بفكرة التنسيق والاتفاق على تقسيم افريقيا من غير الدخول في صراع او صدام، ولعل اهم ما يلفت النظر هو ان المؤتمر لم يضع في اعتباره الحقوق الشرعية للإفريقيين، وتعامل مع امر التقسيم على أساس ارض بلا صاحب، ومن هنا اكتسبت فكرة الاستعمار بعد مؤتمر برلين أساليبا وانماطا جديدة متباينة من حيث الأهداف مركزة على حيازة الأرض والعلاقات بين المستعمرات والدول الاستعمارية وكانت قائمة على اهداف أهمها ما يلي:

1- الاستغلال والانتفاع بالموارد وجلب الاستثمارات وتوظيفها.
2- الاستيطان وخلق جماعات مهاجرة تحتل أفضل المساحات، وتؤكد أساليب الاستعلاء والتفوق وتمارس التفرقة العنصرية.
3- التموضع بما يكسب الدولة المستعمرة عمقا استراتيجيا ويؤكد حمايته للمصالح الحيوية للدول الاستعمارية والدفاع عنها.[2]

[1] زاهر رياض، **استعمار افريقيا** (القاهرة: معهد الدراسات الافريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965)، ص .6.

[2] صلاح الدين على الشامي، **دراسات في الجغرافية السياسة** (الإسكندرية: منشاة المعارف، ط .2، 1999)، ص .316.

لقد أدت هذه السياسات الاستعمارية الى تباين اشكال الاستعمار الأوروبي الى ثلاثة أنماط أساسية تختلف من حيث الأهداف والمضمون والنتائج بما يخدم مصالح كل دولة.

1- الاستعمار الاستراتيجي:

ان الموقع الاستراتيجي للقارة الافريقية يعد من اهم الضوابط التي ساهمت في تشكيل هذا الاستعمار وحددت انماطه، فتوسط القارة الافريقية للعالم وامتدادها على المحور العام من الجنوب الى الشمال واشرافها على أخطر واهم طرق العبور خاصة السواحل الشمالية الشرقية للقارة، قد صنع الأساس المتين لهذا النمط من الاستعمار، فالدول الاستعمارية كانت تتخذ من مواقع معينة مرتكزا لحماية مرورها التجاري في السلم والحرب[1]. ومن اهم الدول الاستعمارية التي اهتمت بهذا النمط من الاستعمار نجد إنجلترا وفرنسا مثل الاحتلال الفرنسي لجيبوتي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر واحتلال بريطانيا لمصر عند المدخل الشمالي للبحر الأحمر (قناة السويس)، وما من شك ان الاهتمام بهذا النمط من الاستعمار كان وليد الحاجة الملحة لحماية تحركات السفن والتجارة الدولية المتزايدة.

2- الاستعمار الاستغلالي:

ويركز هذا النمط من الاستعمار اهتمامه بالدرجة الأولى على الاستغلال والاستخدام للموارد المتاحة، وقد حملت الشركات الاوروبية مسئولية الاستغلال الاقتصادي للموارد المتنوعة من خامات معدنية وثروة نباتية طبيعية وارض قابلة للزراعة، وتعطي النظرة العامة للخريطة الجغرافية وتقسيم الحدود معنى واضحا لهذا الأسلوب حيث ركزة معظم الدول الاستعمارية على استخدام خطوط السكك الحديدية في اضيق الحدود، واعتمدت في توغلها داخل افريقيا على الأنهار محاولة بذلك تشغيل وسائل النقل في اهداف الاستغلال الاقتصادي وربط مواقع الاستخدام للموارد المتنوعة بالميناء على خط الساحل.

[1] **المرجع نفسه**، ص .321.

3- الاستعمار الاستيطاني:

وقد ارتبط هذا النوع من الاستعمار بخصائص المناخات المعتدلة الممطرة شتاء وخصائص المناخات المدارية التي يدعو عامل الارتفاع الى تخفيض درجة الحرارة والرطوبة فيها وبالتالي تهيئة الظروف الملائمة للاستيطان والاستقرار لكل العناصر الاوربية التي توجهت جموعها المهاجرة طلبا للحياة الأفضل في مساحات مختارة من الأرض الافريقية، وشرط اختيار تلك المساحات قد تبلور حول ملائمة المناخ للعناصر الأوروبية أكثر من أي شيء اخر، ومن اهم المناطق الافريقية التي استهدفت بهذا النمط من الاستعمار منطقة جنوب افريقيا في الظهير المباشر لراس الرجاء الصالح والتي أدت الى تجمع بعض الهولنديين وبعض الفرنسين في القرن السابع عشر، لتنتقل بعد ذلك حيازة المنطقة الى بريطانيا خصوص بعد اكتشاف الذهب الذي استقطب المزيد من المهاجرين البريطانيين[1]. وكانت في اقصى الشمال في الجزائر تجربة أخرى مارستها فرنسا التي اندفعت تحت تأثير عوامل كثيرة منها ما يتصل برغبتها في تأكيد سيطرتها وتسلطها على البحر المتوسط.

ومنذ ديسمبر سنة 1960 اتخذت الأمم المتحدة قرارا بوجوب منح الاستقلال للمستعمرات الافريقية وانتهاء الاستعمار بمختلف اشكاله، الى ان هذه الهيئة لا تملك سوى التوصيات بتنفيذ قراراتها كما ان تنفيذ هذه التوصيات لا يعنى انتهاء الاستعمار فهذا الأخير تغير وتشكل بصورة جديدة تصطلح الدول على ان تسميه باسم جديد وهو في الواقع لا يعدو استغلال للأرض والسكان في مكان ما بصورة جديدة[2].

[1] **المرجع نفسه**، ص .322.

[2] زاهر، **مرجع سابق**، ص .7.

المطلب الثاني: الشركات المتعددة الجنسيات

تعتبر الشركات المتعدد الجنسيات كل شركة مركبة تتكون من مجموعة من الشركات او المؤسسات المملوكة ملكية خاصة او حكومية او مشتركة، لها على الأقل فرع في الخارج تمتلك في أدنى حد عشرة في المئة من رأسماله، وتركز هذه الشركات في نشاطها على استخراج المواد الأولية لا سيما من البلدان النامية وتصديرها الى الدول المتقدمة[1].

ويعود تاريخ ظهور الشركات المتعددة الجنسيات الى مطلع القرن الماضي ففي عام 1914 كان مفهوم هذه الشركات قد توطد بشكل راسخ، وقدر الرصيد العالمي للاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذه الشركات بـ 14 مليار دولار وكانت الشركات البريطانية آنذاك المصدر الأكبر للاستثمار تليها الشركات الامريكية والألمانية، وقد سعت هذه الشركات خلال فترة الاستعمار للقارة الافريقية للسيطرة على الموارد الأولية ونهب الثروات بمختلف أنواعها (خشب، مطاط طبيعي، نفط، نحاس ...) وبعد الحرب العالمية الثانية توسعت هذه الشركات في الأسواق التصديرية الأوروبية.

وقد تزايدت أهمية هذا النوع من الشركات خلال فترة الثمانينات بتطور صناعة الالكترونيات التي أدت لزيادة مثيرة في أرباح الشركات الكبرى نتيجة الاعتماد المتزايد على الالة، ومع بداية التسعينيات تعاظم دور هذه الشركات وارتباطها الأولي بما يسمى العولمة الاقتصادية التي تقوم على استراتيجية رأس المال المعولم وتسعى لإخضاع الجميع للوازم مشروع الهيمنة الأمريكي وتدمير قدرة الدول والقوميات والشعوب على المقاومة السياسية، وهذا الامر هو جوهر الامبريالية والاستغلال في طورها المعولم في القرن الواحد والعشرين[2].

[1] حنان دريسي، **التنافس الإقليمي والدولي حول مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2013/2012)، ص .16.

[2] احمد عبد العزيز، جاسم زكريا، فراس عبد الجليل، "الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، **مجلة الإدارة والاقتصاد**، ع.85، (اكتوبر 2010)، ص ص. 113-135.

الى ان هذه الشركات لم تكن متشابهة في تعاملها مع دول العالم حيث اعطت لبعض الدول اهمية خاصة وعلى راسها الدول الافريقية، ولهذا يمكن تقسيم تعامل الشركات العالمية مع الموارد الافريقية الى مرحلتين، الأولى مرحلة الحرب الباردة والتي ساهمت فيها الشركات في نهب موارد القارة عبر دعم الصراعات بين الدول الافريقية وداخلها وساعدها في ذلك الصراع بين القطبين المتنافسين على موارد القارة، اما الثانية فهي تلك التي بدا معها السلام يستقر في بعض مناطق الصراع وصاحبه تغير في أدوات الاستغلال والتركيز على عمليات التحول الديمقراطي التي انطلقت في عقد التسعينيات[1] .

ان ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات أصبحت من المواضيع الهامة لما لها من تأثيرات على دول العالم لاسيما الدول النامية، وتعتبر الشركات النفطية العالمية الكبرى من اهم هذه الشركات حيث تعمل كل شركة في دول عديدة، وعلى سبيل المثال فان شركة (شيفرون) تملك من الأصول لسنة 2013 ما قيمته 220 مليار دولار موزعة على عدة شركات تنشط في 180 دولة من العالم ويبلغ معدل انتاجها اليومي 3.5 مليون برميل[2]، وتسعى هذه الشركات في تأثيرها على الدول وخاصة النامية منها الى استخدام مجموعة من الأساليب أهمها:

1- التمويل التكنولوجي: تعتمد الشركات المتعددة الجنسيات في تعاملها مع دول النامية على زرع أنماط التكنولوجيا خاصة في مجال استغلال الموارد والثروات الطبيعية، الى انه بالرغم من الإيجابيات الظاهرة التي يتحملها اجراء نقل التكنولوجيا للشركات الى البلدان النامية الى ان لهذا العمل أثر ونتائج سلبية تكرس في مجملها القوة والنفوذ للشركات متعددة الجنسيات على المستوى العالمي والتبعية والخضوع للبلدان النامية وبالتالي استنزاف الثروات والقضاء على مبدا السيادة على الثروات.

2- عقود الاستثمار: تركز الشركات العالمية في عقود الاستثمار على الحاجة التي تعرفها الدول النامية ونقص الوسائل الإنتاجية الذاتية في هذه الدول وبالتالي تدفعها الى توقيع

[1] خالد حنفي علي، "ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية"، **السياسة الدولية**، ع. 195، (جانفي 2014)، ص. 97.

[2] محمد شعبان، **أضخم عشر شركات بترول في العالم**، 2015/09/23، في: **http://www.topsarabia.com**، (02 /02/ 2016).

عقود تحت شعار الاستثمار، ولكن غالبا ما تكون هذه العقود هي عقود اذعان للدول تجبرها على الرضوخ لسيطرة وهيمنة الشركات المتعددة الجنسيات[1].

المطلب الثالث: الموارد ودول العالم الثالث (لعنة الموارد)

تلعب الموارد الطبيعية دورا هاما في إحداث تنمية سريعة للدول وزيادة تدفق راس المال الأجنبي وكذا زيادة نسبة النمو وذلك إذا اديرت بعناية، لكن هناك ظاهرة غريبة ارتبط بدول العالم الثالث الغنية بالموارد الطبيعية يسميها اهل الاقتصاد بلعنة الموارد Ressources curse هذا المصطلح الذي ظهر اول مرة من قبل الاقتصادي ريشارد اوتي richard auty سنة 1993 والذي وصف فيه فشل الدول الغنية بالموارد الطبيعية في استغلال ثرواتها لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث لاحظ ان الدول التي تتمتع بثروات ضخمة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أدائها اسوا من تلك الدول التي لا تتمتع بمثل هذا القدر الضخم من الموارد. وتعرف لعنة الموارد على انها ظاهرة تبرز في الدول الغنية بالموارد والتي بدل ان تستغلها لتحقيق نمو اقتصادي، يكون فيها الأداء الاقتصادي ضعيف والأداء الحكومي اسوا من الدول التي لا تملك مثل تلك الموارد وبالتالي تكون هذه الموارد الطبيعية عائقا أكثر منه محفزا لتحقيق عملية النمو الاقتصادي[2].

وترتبط لعنة الموارد أساسا بالمعادن الثمينة والموارد الناضبة وعلى راسها النفط حيث يرى مايكل روس ان هذه اللعنة ليست نتاج أنواع أخرى من الموارد الطبيعية مثل الغابات، والمياه العذبة، والأراضي الزراعية الخصيبة بل هي مرتبطة بالمعادن وبالنفط أساسا إذا يشكل أكثر من 90% من التجارة العالمية ويتسبب بأعظم المشكلات لأكبر عدد من دول العالم. فقبل عام 1980 لم يكن ثمة دلائل كثيرة على وجود لعنة الموارد في بلدان العالم الثالث، كانت الدول المنتجة للنفط والدول غير النفطية متساوية في احتمالات خضوعها لحكومات استبدادية واحتمالات معاناتها حروبا أهلية، اما اليوم فان الدول النفطية والغنية بالموارد الطبيعية أكثر عرضة للاستبداد وأكثر

[1] فريدة يبالة، **أثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول**، رسالة ماجستير (جامعة الجزائر: كلية الاقتصاد دالي براهيم، 2005)، ص .78.

[2] بن رمضان انيسة، بلمقدم مصطفى، "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، ع.25، (جوان 2014)، ص .6.

تقلبا من الناحية المالية واقل عدالة في الفرص السياسية من الدول غير النفطية او التي لا تملك موارد طبيعية وفيرة بنسبة 50%.[1]

ويرجع خبراء الاقتصاد الأداء الرديء للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية الى مجموعة من الأسباب المترابطة فيما بينها أهمها ما يلي:

أولا: يؤدي اكتشاف الموارد الطبيعية والثروات الباطنية في الغالب الى توجيه الجهود الرسمية نحو الاستيلاء على حصة أكبر من عائدات هذه الثروات ولجوء كبار الموظفين الرسمين بالدولة ببساطة الى تأجير الثروة بمساعدة وتحريض أطراف خارجية، وكثيرا ما يؤدي مثل هذا التوجه نحو انتزاع الثروة الى نشوب الحروب الاهلية.

ثانيا: تتميز أسعار الموارد الطبيعية والنفط أساسا بالتقلب في السوق الدولية، وإدارة مثل هذا التقلب ليس بالأمر السهل حيث تسعى معظم الدول النامية الى الاقتراض من البنوك العالمية في فترة الانتعاش بغرض التنمية وبمجرد تقلب الأسعار في الأسواق الدولية تجد هذه الأخيرة نفسها امام البنوك العالمية التي تطلب باسترداد أموالها وبالتالي فان اغلب الأرباح والمكاسب التي تتحقق حين يزدهر الاقتصاد تذهب ادراج الرياح في غضون اول ازمة اقتصادية وتقلب أسعار السلع والخامات.

ثالثا: تعتبر الموارد الطبيعية والنفط من النعم الجيولوجية على الدول، والتي قد تكون من مصادر الثروة بالنسبة لها الا ان هذه الثروة وخاصة قطاع النفط لا تؤدي الى خلق الوظائف من تلقاء ذاتها كما انها في الغالب ما تؤثر سلبا على القطاعات الاقتصادية الأخرى[2]، فعلى سبيل المثال بعد اكتشاف هولندا الغاز والنفط في بحر الشمال وجدت نفسها قد ابتليت ببطالة متنامية وانتشار حالات من العجز اثرت سلبا على باقي القطاعات الأخرى وقد اصطلح الخبراء

[1] مايكل روس، **نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم**، تر: محمد هيثم نشواتي (الدوحة: دار الكتاب القطرية، 2014)، ص 28.

[2] Joseph e.stiglitz , " the resource curse revisited" , aug 2004 , in : http://www.projectsyndicate.org/commentary/the-resource-curse-revisited ,(17/02/2016).

الاقتصادين على هذه الظاهرة اسم **المرض الهولندي***. وعلى هذا فان الثروات الطبيعية الوفيرة كثيرا ما تؤدي الى إيجاد دول غنية تقطنها شعوب فقيرة، حيث ان العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين الموارد الطبيعية وتحقيق النمو الاقتصادي في دول العالم الثالث خلصت الى ان وفرة الموارد الطبيعية تؤدي الى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي بحيث تصبح حجرة عثرة امام تطور هذه الدول وبالتالي تتحول من نعمة الى نقمة[1]، فالدول الافريقية ورغم العائدات الكبيرة التي تتحصل عليها من خلال استخراج النفط والموارد الثمينة عموما الى انها تعاني من لعنة الموارد بحيث أصبح قطاع استخراج النفط هو المحرك الأساسي للاقتصاد اين تشكل الصادرات النفطية 90% من مجمل الصادرات في حين تسمح هذه الصادرات باستيراد السلع والخدمات الأجنبية وبالتالي اضعاف القطاعات الأخرى خارج المحروقات إضافة الى الفساد وسوء توظيف العائدات النفطية واستحواذ جماعات معينة في الحكم وقريبة من السلطة على هذه الثروة والمال.

وتعد الدول الافريقية المثال الحي لظاهرة لعنة المواد، فهي غنية بالموارد الطبيعية والمعادن الثمينة فمعدن الماس مثلا يتركز في دول عديدة مثل سيراليون، الكونغو، انغولا، جنوب افريقيا، ناميبيا وساحل العاج حيث تقوم القارة بإنتاج 40% من اجمالي الألماس عبر العالم وهي تتصدر السوق العالمي، الا انه من المعروف ان احد الأسباب الأساسية للصراع هو سعي مختلف الأطراف للسيطرة على مناجم الألماس وهذا السعي يمثل في حد ذاته غاية ووسيلة في الوقت ذاته، فمن ناحية تمثل السيطرة على تلك المناجم مصدرا للسلطة والرفاهية ومن ناحية أخرى تمنح إمكانات قوة يمكن توظيفها في شراء الأسلحة وتمويل الحرب .

---

* **المرض الهولندي:** هو ظاهرة اقتصادية تحدث في دولة نتيجة تطورات اقتصادية معينة يترتب عليها ارتفاع قيمة عملة هذه الدولة، ومن ثمة تراجع التنافسية الدولية لها، غير ان أكثر استخدامات المصطلح هي على الحالة التي يتم فيها اكتشاف مورد طبيعي معين مثل النفط او الغاز الامر الذي يترتب عليه تراجع الصادرات التقليدية الأخرى سلبا نتيجة لذلك.

[1] خيدر محمد كريم، **الصراع على موارد الطاقة في العالم: دراسة حالة النفط الافريقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014)، ص .246.

المبحث الثاني: المداخل النظرية والطروحات المفسرة للنزاع على الموارد

تمثل ظاهرة النزاعات احدى الظواهر السلبية التي تهدد بقاء المجتمعات وتحد من استقرارها وتطورها، كما ان تمادي وانتشار الظاهرة يهدد الامن والسلام في هذه المجتمعات والعالم اجمع.

وارتباط النزاعات بالموارد الطبيعية خاصة في الدول النامية يزيد من حدتها ويعمل على اضعاف بنية الدولة مما يؤدي الى ظهور حركات متمردة تسعى لنهب واستغلال هذه الموارد وبالتالي الوقوع في حروب أهلية مدمرة تجرف معها عقودا من التنمية والتطور.

وسنتطرق في هذا المبحث الى اهم النظريات والطروحات المفسرة لعلاقة الموارد الطبيعية بالنزاعات المسلحة بعد الحرب الباردة كمحاولة لتفسير النزاعات القائمة في القارة الافريقية.

المطلب الأول: النظرية الماركسية

لقد ركزت النظرية الماركسية على التفسير الاقتصادي للتاريخ، وان السبب الرئيسي في نشوب النزاعات والحروب هو النزاع التاريخي بين الطبقة الرأسمالية وطبقة البروليتاريا، أي ان كل الحروب التي تقع انما تحركها أسباب ودوافع اقتصادية كنتيجة للتناقضات داخل النظام الرأسمالي نفسه فان الصراع سيظل مستمرا بين الأغنياء الذين يمتلكون وسائل الإنتاج والفقراء المستغلين من قبل الأغنياء.[1]

اما فيما يتعلق بالموارد وعلاقتها بالصراع، فان النظرية الماركسية تعتبر سبب الصراع هو التنافس بين الدول بفعل زيادة الإنتاج ونقص الاستهلاك والصراع على الموارد الأولية للبلاد الأخرى، والبحث عن أسواق لتصريف المنتجات المصنعة وإيجاد أماكن لاستثمار فائضها المالي.[2]

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات** (القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991)، ص .239.

[2] خيدر، **مرجع سابق**، ص .25.

يرى لينين في تحليله الاقتصادي للإمبريالية ان الاقتصاديات الرأسمالية تقع تحت سيطرة الاحتكارات (monopolies) وتتدعم هذه السيطرة الاحتكارية الداخلية بالسيطرة الدولية للكارتلات (cartels) وفي هذه المرحلة تكون الامبريالية مدفوعة الى التوسع أكثر فأكثر، بسبب احتكارات فائض رؤوس الأموال الذي لا يستثمر في الداخل أي في تحسين الأحوال المعيشية داخل المجتمع بسبب ضعف العائد المادي وبالتالي يتم تصديره الى الخارج وبالتحديد الدول الأقل في مستوى التطور او التقدم ومن ثمة الانتقال الى محاولة حماية هذه الاستثمارات الخارجية بكل الضمانات الممكنة، ومن هنا يبرز الدافع الى امتلاك المستعمرات باعتبارها الوسيلة الوحيدة لمواجهة اخطار المنافسة الدولية، وفي ذلك يقول لينين انه " **كلما تدعم النمو الرأسمالي اتضحت الحاجة اكثر فاكثر للمواد الخام، واشتدت حمى المنافسة والصراع من اجل السيطرة عليها وبالتالي يصبح الصراع على امتلاك المستعمرات مسالة حياة او موت** " .

كما ركزت هذه النظرية على الصراع الطبقي بين من يملكون وسائل الإنتاج وبين العمال، وهو ما سماه ماركس (بالوعي الاجتماعي) وبالتالي فان الثقافة والعرق والإيديولوجيا، كلها تحسب في البناء الفوقي ويركز في فرضيته على ان النزاع يكون بين طبقات لا تركز على العرق او الثقافة، بل على السيطرة على الموارد والثروة.[1]

المطلب الثاني: نظرية التحليل الديمغرافي

وتركز هذه النظرية على العلاقة بين السكان والنمو الاقتصادي، أي حول الحجم الأمثل للسكان ومعدل النمو السكاني الملائم للنمو الاقتصادي ولا شك في ان كل أسلوب انتاج معين يتطلب حجما معينا من السكان يضمن إعادة انتاجه ويتوقف هذا الحجم على عدة عوامل أهمها مستوى تطور القوى المنتجة في المجتمع وتظهر تجارب البلدان المتقدمة صناعيا علاقة عكسية بين مستوى التطور التقني والنمو السكاني، في حين يكون التخلف الاقتصادي اهم عوامل النمو

[1] مقلد، **مرجع سابق**، ص ص .552،553.

السكاني المتفاقم في البلدان النامية.[1] وترجع هذه النظرية قيام النزاعات المسلحة الى أسباب اقتصادية، حيث تفترض ان الزيادات السكانية الضخمة تشكل السبب الرئيسي وراء تفجير الصراعات والحروب، ويشير عالم الاجتماع البريطاني **هيل** الى ان معدلات النمو السكاني العالية تؤدي الى مضاعفة التوترات الدولية وتقلل من فرص عدم الاستقرار حيث ان كل الدول تمر في تطورها السكاني بثلاث مراحل متميزة هي: مرحلة النمو البطيء، مرحلة الانفجار ثم مرحلة الاستقرار والتوازن وفي المرحلتين الثانية والثالثة يتجه الضغط السكاني بهذه الدول الى شن حروب عدوانية للحصول على مجال حيوي كاف[2]، وفي ذات الاتجاه يرى **روبرت مالتوس** صاحب النظرية المالتوسية ان هناك قوانين بيولوجية حتمية تحكم عملية نمو الكائنات الحية وتكاثرها، فهو يرى ان قدرة الأرض على انتاج الغذاء تتزايد بمعدلات تتالي عددي بينما يتزايد عدد السكان بتتالي هندسي للتوضيح:

- عدد السكان يتزايد بتتالي هندسي

  2، 4، 8، 16، 32

- الموارد القابلة للاستغلال تتزايد بتتالي حسابي

  2، 4، 6، 8، 10

فاذا كان النمو السكاني يتم وفق متتالية هندسية فان نمو الناتج الزراعي يتم وفق متتالية حسابية ويتجلى هذا التباين باختلاف النمو السكاني ونمو الناتج الزراعي وما ينجم عن ذلك من حالات العوز والفقر والجوع، ويقترح **مالتوس** لتجنب هذه النتيجة ما يطلق عليه (الموانع الوقائية) كالحد من النسل ويرى مالتوس ان التوازن يحدث بطريقتين:

1- الاحجام عن الزواج وتحديد النسل.

2- عوامل الاختزال الطبيعية من حروب وكوارث واوبئة.

---

[1] **الموسوعة العربية**، سعيد النابلسي، (المجلد الثالث، رقم الصفحة 28)، اقتصاد السكان، في: http://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=649 ، (2016/01/22).

[2] مقلد، **مرجع سابق**، ص ص .242،243.

وحسب مالتوس تقوم النزاعات بدور الكابح والضابط الطبيعي للزيادة السكانية حتى لا يحدث الانفجار الذي يهدد مستقبل المجتمع الإنساني كله.[1]

المطلب الثالث: نظرية الندرة البيئية

تركز هذه النظرية على ان ندرة الموارد الطبيعية تسبب النزاعات، فالدول التي تواجه ظروف بيئية سيئة تؤدي الى ندرة الموارد (وخاصة المتجددة) تبقى عرضة لوقوع نزاعات مسلحة فأساس هذه النظرية يقوم على ان التدهور البيئي يؤدي الى شح الموارد وتناقصها ومن ثمة التنافس عليها، ويتطور هذا التنافس الى مستوى النزاع المسلح خاصة وان كثيرا من المصادر الرئيسية لهذه الموارد تتقاسمها امتان او أكثر او انها تقع في مناطق حدودية متنازع عليها كما هو الحال في أجزاء كثيرة من افريقيا.[2]

حسب هذا المنظور الذي تطرق الى ظروف الندرة كسبب رئيسي في النزاعات والحروب، فان شح الموارد وسوء توزيعها إضافة الى عدم الاعتراف بالحقوق السياسية والثقافية للأفراد ما يخلق انطباعا لدى هؤلاء الافراد بالظلم وعدم المساواة اضف الى كل ذلك وجود مجموعة من الهويات المتصارعة وضعف مؤسسات الدولة، ما يساعد في الكثير من الأحيان التدخل الخارجي لدعم احد الأطراف او الجماعات المتصارعة، وبالتالي فان الموارد الثمينة الواقعة في مناطق تقطنها شعوب اصلية محلية او اقلية اثنية وغير متوفر في مناطق أخرى يجعلها صعبة الاستغلال من قبل الدولة.[3]

يرى الباحث الكندي **هومر ديكسون Homer Discon** انه بسب الندرة في الموارد الطبيعية فان الشعوب تتحارب مع بعضها البعض لتامين الوصول الى الثروات الضرورية لبقائهم واستمرارهم، فالندرة تساهم في تأجيج العنف المدني من خلال التدهور الاقتصادي والصدمات

[1] النابلسي، **مرجع سابق**.
[2] كلير، **مرجع سابق**، ص ص .27،26.
[3] خيدر، **مرجع سابق**، ص .29.

الاثنية بسبب النزوح وانحسار الرقعة الجغرافية كما ان التدهور البيئي من عدم المساواة واهتزاز العلاقات الاجتماعية ويقوض من ظروف الاستقرار، ويحدد **ديكسون** ثلاثة أنماط للنزاع البيئي:

1- النزاع البسيط حول الندرة: وهو نزاع حول موارد متناقصة وشحيحة مثل المياه وتشكل عامل مهم.

2- نزاعات الهوية المجتمعية: وهي النزاعات التي يقوم فيها عامل التغيير البيئي بدعم التباين والخلافات بين مجموعات عرقية، ثقافية، دينية.

3- نزاعات الحرمان النسبي: ويحدث هذا النزاع عندما تتأثر فئة بشكل غير متساوي بعواقب التدهور البيئي (الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية) فالحرمان النسبي هو حالة تصف الاستياء الذي يتولد لدى الفرد نتيجة ادراكه ان ما يحصل عليه من مقومات المعيشة هو حد الكفاف وهو اقل بكثير مما يستحقه او يتوقعه.[1]

المطلب الرابع: اهم الطروحات المفسرة للنزاع على الموارد

من بين اهم التيارات التي حاولت تفسير العلاقة بين الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة والتي اتخذت من القارة الافريقية مجالا للدراسة على خلفية النزاعات التي تشهدها القارة، أطروحة الإنجليزي بول كولير الذي يركز على التحليل الاقتصادي للحروب الاهلية، والباحث الاستراتيجي روبرت دي.كابلان الذي يعتمد على العامل الجغرافي في تفسيره للعوامل المؤثرة في السلم والحرب.

أولا: أطروحة بول كوليير

يعتبر الإنجليزي بول كوليير paul collier من رواد تطوير النظرية الاقتصادية للحروب الاهلية، حيث يذهب الى ان الدوافع الضمنية للحرب الاهلية غير مرتبطة بالمفاهيم الأخلاقية والسبب الرئيسي للحرب يكمن في الطمع بكسب السلطة والاستئثار بامتيازاتها، ويعرف كوليير

[1] Homer Dicson, Tomas F, **environment scarcity and violence**, (United Kingdom: Princeton university press, 1999), p.177.

الحرب الاهلية على انها "**نزاع داخلي تكون الحكومة طرفا فيه ويترتب عليه عدد وفيات يرتبط بالمعارك ويبلغ ألف حالة على الأقل على ان تكون وفيات الطرف الأقوى 5% من اجمالي الوفيات على الأقل**".[1]

ويركز كوليير في اطروحته على عدة نقاط أساسية:

- عدم التفريق بين الحركات المتمردة وبين عصابات الجريمة المنظمة، فكلاهما يعمل على منطق الافتراس "الموارد".
- تحديد مصطلح او مفهوم التمرد بالنسبة فقط للحركات المسلحة، والتي هي بالتحديد لا نجد لها خصائص الا تلك التي تصفها كمفترسة ومجرمة.
- الافراد يسلكون سلوكا رشيدا فيما يتعلق بانضمامهم لحركة متمردة على الحكومة على أساس مبررات تستند الى الطمع او الشعور بالظلم، فبالنسبة له الموارد هي اول الأسباب التي تفسر حدوث التمرد المسلح.[2]

وقد جاء في دراسة له تم نشرها من طرف البنك الدولي حول العلاقة بين (نهب الموارد الطبيعية وحدوث الحرب الاهلية)، ان وجود المواد الأولية المصدرة كالماس والنفط والنمو المنخفض للاقتصاد لفترة طويلة وكذلك الاختلاط الديني والعرقي، تعد من اهم العوامل المسببة لاندلاع الحرب الاهلية ويعتقد كوليير انه مهما كانت الأفكار التي تقبع خلف المطالب نبيلة فإنها لا يمكن ان تبرر الحرب الاهلية، فأفكار التضحية بالنفس والصراع البطولي ضد القمع ما هي الا خطابات ذات لغة تأثيرية لتبرير الاستيلاء على السلطة ونهب الثروة وإن نشاط المتمردين لا يختلف عن نشاط قطاع الطرق او افراد حرب العصابات، فالمطالب الموضوعية وحدها غير قادرة على تمويل الصراع العنفي بمعزل عن الدوافع والمطالب الشخصية لقادة التمرد.

[1] Paul Collier and Anke Hofler, On Economic Causes of Civil War, **oxford economic papers**, 1998, pp. 563-573.

[2] خيدر، **مرجع سابق**، ص .33.

واستخدام كولبير الاختبار الاحصائي لقياس تأثير متغيرات اقتصادية مثل مستوى دخل الفرد وتوزيعه في المجتمع والنمو الاقتصادي على مخاطر الحرب الاهلية ويفترض ان هناك قيد مالي يتوجب على المجموعات المتمردة مقابلته لضمان البقاء والاستمرار، فحسبه هناك نسبة فاصلة للقوات تحدد الإمكانيات الفعلية لانفجار نزاع مسلح بين طرفين، ويتفق هذا الافتراض مع ما يعرف بلعنة الموارد، فالفرصة الاقتصادية متمثلة في الربح او إمكانية السيطرة مستقبلا على الموارد تعطي الموارد الطبيعية الأولوية في تفسير أسباب النزاع.[1]

يقول كولبير في مقال له في "الفورين بوليس" بعنوان "سوق الحرب الاهلية" ان القارة الافريقية منذ منتصف التسعينات قد أصيبت بنحو 16 صراعا من جملة 35 صراعا على مستوى العالم كله، وكانت الموارد الأولية أحد اهم العوامل المسببة والمغذية لها[2]. فعلى سبيل المثال وجد كولبير ان احتمال نشوب الحروب الاهلية يزداد مع زيادة نسبة الصادرات الأولية في الناتج المحلي، هذه الصادرات تشكل مصدرا للسرقات ومحفزا للصراعات الاهلية، وتشمل هذه الصادرات الكثير من المواد أبرزها الألماس (الذي لعب دورا في الحرب الاهلية في سيراليون)، والنفط (لعب دورا في الحرب في الكونغو وانغولا)، وحتى الخشب (الذي لعب دورا في الحرب في ليبيريا).[3]

ثانيا أطروحة: روبرت دي. كابلان

يعتبر الباحث الاستراتيجي **روبرت دي. كابلان** أحد الباحثين الجادين في كيفية تشكل الخرائط السياسية عالميا، فهو يهتم بمعرفة حركة الشعوب والثقافات في ارتباطها بالجغرافيا سواء التضاريس مثل الجبال والأودية والبحار او المناخ وكيف ينتهي المطاف بحدود سياسية تؤدي الى ظهور كيانات، كما تسمح لأمم معينة بالاستمرار في الساحة السياسية انطلاقا من موقعها الجغرافي[4]،

[1] كلير، **مرجع سابق**، ص ص .220،221.

[2] خيدر، **مرجع سابق**، ص35.

[3] سنان حواط، الحرب الاهلية بين المظلومية والطمع دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والاضرابات الاهلية، **مجلة دلتا نون**، ع.01، (جوان 2014)، ص ص. 124-130.

[4] حسين مجدوبي، تأثير الجغرافيا في تشكيل جيوسياسية العالم من الصين وإيران الى الولايات المتحدة، جوان2013، في: **http://www.alquds.co.uk/?p=328614**، (2016/01/16).

فبالنسبة له نضوب الموارد الطبيعية واستنزافها وتضخم عدد السكان خاصة فئة الشبابية، وانتشار مدن الصفيح في انحاء العالم النامي، سوف يؤجج الانقسامات العرقية والطائفية ويضعف الدولة السائرة في طريق النمو وبذلك تصبح تشكل تهديدا مباشرا للدول المتقدمة والتي يصطلح عليها كابلان" الفوضى القادمة" أي كيف تدمر الندرة في الموارد والزيادة السكانية والقبيلة والامراض النسيج الاجتماعي للعالم، وتخلق مناخا مواتيا لانهيار السياسة الداخلية وتحويل الحرب الى أنماط غير منتظمة ولاتماثلية مما يجعل تمييزها عن الإرهاب صعبا كثيرا[1].

ويركز كابلان على العامل الجغرافي في تفسيره للعوامل المؤثرة في السلم والحرب، فهو يرى ان "**الجغرافيا تمثل ستارة خلفية لتاريخ البشرية نفسه وعلى الرغم من التحريفات التي انطوى عليها رسم الخرائط، فمن الممكن ان تكون كاشفة عن النوايا بعيدة المدى لحكومة ما بنفس قدر مجالسها السرية**"، حيث ان اللاتكافؤ في توزيع الثروات الطبيعية يؤدي الى اللاتكافؤ في الفرص بين البشر وذلك بسبب طبيعة المناخ (التضاريس، طبقات الأرض، البيئة) من جهة ودور العامل التاريخي في تقسيم الحدود الى وحدات غير متكافئة من جهة أخرى وبالتالي يشكل عدم التكافؤ هذا مصدرا دائما للتنافس والصراع[2].

ان كابلان في قراءته الاستراتيجية يعتمد على دور الجغرافيا والعادات والتقاليد والثقافة في تحديد ملامح الأوضاع الراهنة للعالم، فنضوب الموارد الطبيعية يحضر الطريق الى حدوث انطواءات وانكماشات للهوية والتي تؤدي الى صدامات حضارية، حيث يذكر في كتابه "**انتقام الجغرافيا**" مصطلح **خطوط الصدع*** لهنتنجتون الى انه يقصد الجغرافيا وليس الأديان او الحضارات

[1] Robert D. Kaplan, Why So Much Anarchy?**,** February 2014,in : **https://www.stratfor.com/weekly/why-so-much-anarchy?,** (10/03/2016).

[2] روبرت د.كابلان، **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**، تر: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت: عالم المعرفة، جانفي 2015)، ص .48.

* **خطوط الصدع:** يرى هنتنجتون ان الصورة الجوهرية للعالم تتكون من خلال تفاعل ثماني حضارات كبرى هي الحضارة الغربية والكونفوشيوسية واليابانية والإسلامية والهندوسية، الارثوذكسية، الامريكية اللاتينية والحضارة الافريقية تفصل فيما بينها مناطق رخوة او متصدعة وهي المناطق المهددة بالتصارع والتصادم الحضاري.

فحسبه ان أهمية الجغرافيا تكمن في قدرتها على تفسير العلاقات والنزاعات الدولية التي تفشل العولمة في تفسيرها.

المبحث الثالث: علاقة الموارد بالنزاعات المسلحة في افريقيا

إذا اخذنا النظريات التي تطرقنا اليها في المبحث السابق نجدها تقوم على ثلاثة متغيرات أساسية هي: الموارد، والتنافس عليها، والمتنافسين عليها (افراد_جماعات_مؤسسات_دول..) وابسط صورة لمنطق هذه النظريات هي: يتنافس البشر على الموارد فينشأ النزاع.

من الواضح انه من غير الممكن تفسير القوى المحركة لشؤون الامن العالمي بدون الاعتراف بالأهمية المحورية للمنافسة على الموارد وبتركيز هذه الدول على سياسة امنية تعتمد على الاقتصاد فانه يؤدي الى تشديد زائد على الموارد، وبينما يبدو أن هذه الموارد قد حفّزت النمو في الكثير من أنحاء العالم إلا أنها توجد في بعض أكثر المناطق هشاشة على المستوى الاجتماعي والسياسي والبيئي[1]، بل إنه كثيرًا ما تجد الدول الغنية بالموارد نفسها في قاع مؤشر الدول الفاشلة حيث حدث أكثر من 90% من النزاعات المسلحة الكبرى في دول لديها مناطق تنوع حيوية مشتعلة بها مخزون كبير من التنوع الحيوي يقع تحت تهديد البشر، تقع في غرب وشرق أفريقيا وعبر البحر المتوسط والقوقاز وجنوب شرق أسيا وفي مناطق كبيرة من أمريكا اللاتينية.

وتعد القارة الافريقية من بين اغنى القارات في العالم من حيث الثروات الطبيعية وبالتالي فان وجود موارد أولية وفيرة وخاصة في بلدان فقيرة كبلدان القارة الافريقية يزيد من مخاطر وقوع النزاعات، وحتى حين تندلع النزاعات فهو يميل الى إطالة امدها وجعل حلها أكثر صعوبة كما يعمل ذلك على زيادة أطماع القوى الكبرى في العالم، من اجل الحصول على هذه الموارد والسيطرة على المناطق التي تتواجد بها.

ان أهمية الموارد الطبيعية في الحياة جعلت من الحاجة الى امتلاكها والاستفادة منها سبب أساسي في اثارة وتصعيد النزاعات، ويمكن فهم العلاقة بين النزاعات المسلحة والموارد الطبيعية في افريقيا مما يلي:

[1] كلير، **مرجع سابق**، ص .20.

المطلب الاول: إطالة امد النزاع

ان الوصول للثروات الطبيعية من شانه ان يساهم بالمواصلة بالقتال، فموارد النزاع هي الموارد الطبيعية التي تسهم من خلال السيطرة عليها او استغلالها او المتاجرة بها او تحصيل الضرائب منها في تغذية النزاع المسلح او تقدم منفعة في سياقه[1]. فقبل انتهاء الحرب الباردة كانت الأطراف المتنازعة تتلقى تمويلها من احدى المعسكرين الشرقي او الغربي او من الدول التي تنوب عنهما في المنطقة ولكن مع انتهاء الحرب الباردة اضطرت هذه الأطراف لان تبحث عن مصادر بديلة للتمويل، كذلك هناك المقاربات الوظيفية التي ترى في العنف واللاستقرار بعض الوظائف السياسية والاقتصادية والمجتمعية لبعض الافراد، فحسب **دافيد كن David keen** فان العديد من الديناميكيات النزاعية هي استمرار للاقتصاد بوسائل أخرى فالمستفيدين من الحرب يمكن ان تكون لهم مصالح اقتصادية راسخة باستمرار النزاع.

ويكون تمويل النزاعات المسلحة في افريقيا غالبا عن طريق:

- النهب المباشر للموارد: ويرتبط النهب المباشر، بالموارد التي يسهل استغلالها والتي لا تحتاج الى بنية تحتية او ايدي عاملة كبيرة مثل الكولتان او الأحجار الثمينة او الاخشاب، أي النهب المباشر للموارد يتعلق بسهولة الاستخراج والنقل إضافة الى القيمة العالية[2]، مثل الحروب الاهلية في سيراليون التي كانت تهدف الى تهريب الماس الى خارج البلاد ليباع لتجار غضوا الطرف عن مصدره، مما اطال امد الحرب بصورة مأساوية دامت 11 سنة مخلفتا ما بين 50الف الى 300الف قتيل[3].
- البيع المستقبلي للغنائم: ويقصد به ابرام صفقات خاصة ببعض الموارد التي يرتبط انتاجها بموقع ثابت وتحتاج الى بنى تحتية ويكون استخراجها يستغرق مدة من الزمن مثل النفط

---

[1] مايكل روس، "لعنة الموارد الطبيعية: كيف يمكن للثروة ان تجعل منك فقيرا" في ايان بانون وبول كوليير، **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات**، تر: فؤاد سروجي، (الأردن: الاهلية للنشر والتوزيع، 2005)، ص .61.

[2] **المرجع نفسه**، ص .62.

[3] رام الله، حرب الماس في سيراليون بإفريقيا الغربية.. صور، دنيا الوطن، 2014، في: **http://www.alwatanvoice.com/arabic/news**، (2016/03/02).

وبالتالي فان عائدات هذه الصفقات تستخدم في تمويل الجماعات وتدفع في اتجاه تعقيد النزاع وتدخل أطراف جديدة، فعلى سبيل المثال في الحرب الاهلية التي مست جمهورية الكونغو استطاعت المليشيات الخاصة بالرئيس ساسونغيسو من تمويل نفسها من خلال بيع حقوق استغلال مستقبلية لاحتياطات النفط وتلقي مساعدات ضخمة من الشركات الأوروبية قبل اندلاع النزاع، حيث تفيد التقارير بانه تلقى 150 مليون دولار نقدا.[1]

كما يستطيع سوق الغنائم المستقبلية ان يساعد على حل المشاكل المالية التي غالبا ما تواجهها حركات التمرد في المستقبل، فاذا وجدت مجموعة طموحة لا تمتلك مالا ولكنها تملك فرصة للسيطرة على موارد ثمينة خلال النزاعات، فان بإمكانها بيع حقوق استغلال تلك الموارد التي تأمل السيطرة عليها في المستقبل سواء لشركة اجنبية ام لحكومة مجاورة[2]، وبالتالي استخدام هذه الأموال لشراء السلاح ودفع رواتب الجنود مما يؤدي الى تقوية الوضع العسكري لهذه الجماعات واطالة امد النزاع.

- ابتزاز الشركات العاملة في استخراج الموارد: ويتعلق هذا النوع من التمويل أساسا باستيفاء الأموال من طرف الجماعات المتمردة عن طريق اختطاف وترويع العاملين في شركات استخراج الموارد وكذا الشركات المحلية[3]. كما يمكن للفئات المتمردة ان تستهدف البنية التحتية المكلفة لهذه الشركات مثل خطوط انابيب النفط او الغاز الطبيعي

ومن جهة أخرى يشير **دي وول de wool** الى ان هناك ميزتين أساسيتين في النزاعات المسلحة في افريقيا أولها هو الاستمرار والثانية هي الانتشار والانتقال من دولة الى أخرى، من ضمن 16 حالة نزاع فانه يسلط الضوء على سبع حالات شهدت نزاعات مسبقا وأربعة منها عانت نزاعات خلال 20 سنة و14 حالة عانت نزاعات في دول مجاورة لدول شهدت نزاعات من قبل[4]، وفي ذات السياق قامت بعض الدراسات الاقتصادية بتطبيق تحليل التكلفة على وضعي الحرب

[1] روس، **مرجع سابق**، ص .65.
[2] **المرجع نفسه**، ص .64.
[3] **المرجع نفسه**، ص .62.
[4] Jonathan Di John," **Mineral resources abundance and violent political conflict: a critical assessment of the rentier state model**", Development research Centre LSE, December 2002, p. 15.

والسلم بهدف تحديد المتغيرات المحددة لاتخاذ قرار الحرب او انهاء القتال، وبتطبيق هذا النموذج على الدول الافريقية وجدت الدراسات ان الأطراف المتصارعة تفضل استمرار حالة الحرب على السلم وانها تسعى في كثير من الحالات الى تجنب الدخول في حرب شاملة والمحافظة على شكل من اشكال الصراع المنخفض الحدة، كما ان الأطراف المتحاربة كثيرا ما تتعاون من اجل إطالة مدة النزاع طالما انه يحقق لهم منافع من وراء عمليات النهب والتهريب عبر الحدود وهذا ما تطلق عليه هذه الدراسات مصطلح (الصراعات المربحة)، وتمثل حالة الكونغو وسيراليون امثلة واضحة على التعاون بين الأطراف المتحاربة لتمديد فترة الصراع[1].

المطلب الثاني: الموارد والشبكات الاجرامية

كما أشرنا سابقا انه بانتهاء الحرب الباردة انقطع التمويل عن الأطراف المتنازعة في افريقيا مما دفع هذه الأخيرة الى تبني النشاطات الاقتصادية غير المشروعة، سواء بشكل مباشر او عبر روابط مع الشبكات الاجرامية الدولية المتورطة بتهريب الثروات الطبيعية وتجارة الأسلحة والمخدرات، أي كنتيجة لنقص خيارات التمويل وتضيق الخناق الدولي على الشبكات التجارية العابرة للقوميات غير رسمية قد تتحول هذه الحركات الى استغلال الثروات الطبيعية بشكل غير قانوني او لتجارة المخدرات وبالتالي تتحول هذه الحركات الى تنظيمات إجرامية.

حيث عرفت افريقيا تطورا كبيرا في مفهوم الحرب الاهلية وانتقالها من الصيغة التقليدية باعتبارها حروبا أيديولوجية وسياسية وجماعية، الى مفهوم الحروب الاهلية الجديدة التي تتصف بانها ظواهر إجرامية أكثر منها سياسية تعتمد على نهب واستغلال الموارد، فعلى سبيل المثال القتال في انغولا بين الحكومة بزعامة الحركة الشعبية لتحرير انغولا (يونيتا)، والاتحاد الوطني لأجل الاستقلال الكامل لأنغولا المتمرد ظل مستمرا لأكثر من عشرين سنة، مسببا مقتل أكثر من مليون شخص. ففي البداية كانت هذه الحرب تخاض بسبب الأيديولوجيا والسلطة حيث كانت كوبا والاتحاد السوفياتي يدعمان الحركة الشعبية لتحرير انغولا في حين كانت الولايات المتحدة

[1] Paul Collier and Anke Hofler, **op.cit,** p. 18.

تدعم يونيتا، لكن في التسعينيات أصبح الجانبان يتقاتلان لأجل السيطرة على مخزونات البلاد الثمينة من النفط والماس ولقد أظهرت تقارير الأمم المتحدة ان قادة الطرفين كانوا يحولون ملايين الدولارات من بيع النفط والماس الى حسابهم الخاص، فيما يقولون لاتباعهم ان المال يستخدم لشراء الأسلحة والامدادات الحيوية الأخرى[1].

ويتزامن الخط الفاصل بين الحروب الاهلية القديمة والجديدة تقريبا مع نهاية الحرب الباردة حيث قام بعض الاقتصاديين بتبني اختلافات تحليلية متقاربة بين السعي للعدالة والسعي للنهب في الحروب الاهلية وقاموا ببناء نماذج تستند الى اعتبار التمرد مشروعا اجراميا، وتتوزع الحروب الاهلية القديمة والجديدة في اغلب الحالات على ثلاثة اتجاهات مترابطة تتلخص فيما يلي:

- الأسباب والحوافز: امتازت الحروب الاهلية القديمة بانها حروب سياسية دار القتال فيها نتيجة أسباب ذات طابع جماعي وشامل ونبيل مثل التغير الاجتماعي الذي غالبا ما يشار اليه بالعدالة، وبالمقابل تمتاز الحروب الاهلية الجديدة بالإجرام والنهب والتحريض سعيا وراء مكاسب شخصية.
- الدعم الشعبي: تمتع طرف واحد على الأقل في الحروب الاهلية القديمة بالدعم الشعبي، بينما لم يحصل اللاعبون السياسيون في الحروب الاهلية الجديدة على دعم من القاعدة الشعبية.
- مستوى العنف: بقيت اعمال العنف في الحروب الاهلية القديمة منضبطة وتحت السيطرة بالأخص عندما تم ارتكابها من قبل المتمردين، بينما اتسمت الحروب الجديدة بأعمال العنف غير المبرر واللاإنسانية المفروضة من قبل ميليشيات غير منضبطة وجيوش تخدم مصالح خاصة وامراء حرب مستقلين ممن لا يسعون الى نصر ينهي الحرب[2].

وتجدر الإشارة الى ارتفاع حدة النزاعات والحروب الاهلية بعد الحرب الباردة كما تمت الإشارة اليه سابقا بسبب إضفاء الطابع التجاري على الحروب وبتركيز الباحثين على النزاعات المعاصرة

[1] كلير، **مرجع سابق**، ص .200.

[2] Stathis N. Kalyvas, "New and Old Civil Wars: A Valid Distinction?"**, World Politics**, (October 2001), pp. 99-119.

خاصة المتميزة بنهب الثروات المربحة واضفاء الطابع الاجرامي على الحياة الاقتصادية، وربما الخاصية المشتركة لمعظم النزاعات الحالية هو منطق التمويل الذاتي، فكلا الطرفين الحكومة او التمرد أصبحت تستغل مصادر بديلة للحفاظ على بقائها فالعديد من اقتصاديات الحرب متمركزة حول استغلال او تجارة الثروات الطبيعية وقد ساعد على نموها العولمة الاقتصادية. وأشار الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان الى ان السعي وراء الماس والمخدرات والخشب والصفقات وسلع أخرى قيمة هو الذي يقود العديد من الحروب الداخلية في هذه الأيام، وان هناك بعض البلدان التي تشهد صراعا للتحكم باستثمار طاقات المجتمع، وتقاسم الرعايا وهو ما كانت تشغله هياكل الدولة.

يتخذ النموذج الاجرامي اشكالا عديدة حيث يرى **انزنسبيرغر** ان الفئات المتنافسة في الحروب الاهلية الجديدة هي عصابات محاربة، فمثلا تمكنت الجبهة المتحدة الثورية بالتعاون مع جماعات صديقة في ليبيريا من بيع ماسها الى كبار التجار في أوروبا، هذه الصفقات تؤمن السيولة النقدية التي تشتري بها القوات المعارضة الأسلحة من السوق السوداء وتذهب العائدات بالتناوب الى الحسابات المصرفية الخاصة لقادة الحكومة والمتمردين ما يزيد من سلطتهم وهيبتهم الشخصية[1].

المطلب الثالث: انواع النزاعات حول الموارد في افريقيا

ترجع العديد من النظريات ظاهرة الصراعات والحروب الأهلية إلى مجموعة معقدة من الروابط المتداخلة بين عدة عوامل سياسية واقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية ودينية، ويختلف الوزن النسبي لأهمية كل مجموعة من هذه العوامل من حالة لأخرى، وبالرغم من وجود عدد قليل من الحالات التي يعزى فيها اندلاع الصراع إلى أحد هذه العوامل، فإن الغالبية العظمى من الحالات في الدول النامية بصفة عامة والدول الأفريقية على وجه الخصوص ترجع إلى تضافر هذه العوامل مجتمعة وتأتي الأسباب البيئية والتنافس على الموارد الطبيعية النادرة في مقدمة العوامل المسببة لاندلاع الصراعات والحروب الأهلية[2]. فالدراسات الحديثة تؤكد على أن توافر الموارد الطبيعية

[1] **Ibid,** p. 106.

[2] Collier, Paul and Anke Hoeffler, **op.cit**, p. 567.

يسهم في تزايد احتمالات تعرض الدول لمخاطر اندلاع الصراعات الأهلية مقارنة بالدول التي لا تتوافر فيها تلك الموارد بغزارة كما أن التنافس على الموارد الطبيعية يمكن أن يشعل الصراعات ويوسع من نطاق الحروب المندلعة بالفعل، وتؤكد الدراسات على أن وجود موارد طبيعية يمكن الاستيلاء عليها او السيطرة على مناطقها يؤدي إلى تمركز الصراع حول مصادر هذه الموارد، لتبرز لنا فيما بعد نزاعات انفصالية ونزاعات غير انفصالية حسب طبيعة هذه الموارد.

ولقد أشار كل من **روس وفليب بيلون** الى العلاقة بين طبيعية الموارد والنزاعات الانفصالية وغير الانفصالية في إطار دراسة تحليلية ميزا فيها بين الموارد القابلة للنهب والغير قابلة للنهب وكيف تؤثر في طبيعة النزاع، حيث خلصا الى ان الموارد القابلة للنهب مثل المعادن الثمينة، الاخشاب، الكولتان غالبا ما تؤدي لحركات تمرد غير انفصالية مثل حالة سيراليون والكونغو الديمقراطية اذ يسهل استخراج هذه الموارد ونقلها من طرف الجماعات المتمردة فهي لا تتطلب ايدي عاملة كثيرة مؤهلة وبهذا فإنها توفر مكاسب سهلة[1]، بل الأكثر من ذلك ان توفر الموارد القابلة للنهب اثناء الحرب بشكل سهل قد يتجه لتعقيد نهاية النزاع ويطرح تحديات جد مهمة لعمليات بناء السلام بالإضافة لذلك فان نهب الثروات الطبيعية والنشاطات الاقتصادية قد تكون بينهم روابط قوية بفضل الشركات متعددة الجنسيات وحتى بفضل القرابة الإقليمية او الدول المجاورة، وخاصة عندما يتشكل النزاع ضمن صياغات نزاعية إقليمية.

اما الموارد غير قابلة للنهب مثل المعادن العميقة، النفط، الغاز الطبيعي غالبا ما تؤدي الى نزاعات انفصالية وخاصة مع تهميش الإثنيات حيث يتواجد الموارد، كذلك ان استغلال هذا النوع من الموارد يتطلب تكنولوجيا عالية إضافة الى ايدي عاملة مؤهلة وارتفاع تكلفة الاستخراج وهذا ما تفتقره الحركات المتمردة وبالتالي غالبا ما يتوجه هذا الاستغلال الى حكومات فاسدة اقصائية. بحيث ان الحكم السيئ والفاسد يمكنهما ان يفاقما من الميول الانفصالية، فحين يرى إقليم ما ان ما يعتبره موردا عائدا له يتعرض للنهب من قبل نخبة وطنية فاسدة تسكن براحة في العاصمة،

[1] Martina Fischer and Beatrix Schmelzle,"**Transforming war economies: dilemmas and strategies**" (berlin: Berghof research handbook dialogue, 2005), p. 15.

فان توقع تحقيق السيطرة على عائدات المورد واستخدامها لمصلحة الأغلبية العرقية يمكن ان يشكل دافعا قويا للحركات الانفصالية[1]، خاصة بتلقي الدعم من الدول الكبرى مثل حالة السودان اين لعبت مصالح الدول الكبرى دورا حيويا في تحديد نتيجة التطلعات الانفصالية، وقد حظي جنوب السودان بدعم الدول الكبرى خاصة الولايات المتحدة الامريكية حيث اثر عاملان مهمان في دعم أمريكا لانفصال جنوب السودان في وقت مبكر، تمثل العامل الأول في اكتشاف النفط بوفرة في جنوب السودان، والثاني في اهتمامات الامن الجيوستراتيجية علاوة على الضغط الذي مارسه المسيحيون المحافظون في أمريكا على البيت الأبيض لدعم مساعي جنوب السودان الانفصالية[2].

كذلك تؤكد الدراسات الإمبريقية ان الموارد الطبيعية سهلت الاستخراج والتي لا تتطلب ايدي عاملة مؤهلة كالماس والخشب والمعادن الثمينة قد تكون جاذبة للفواعل غير حكومية مثل لوردات الحرب فحين ان الموارد التي يتطلب استخراجها تكنولوجيا عالية ورقابة قوية حول مناطق تواجدها غالبا ما تكون جاذبة لفواعل خارجية مثل الدول، الشركات المتعددة الجنسيات التي تعمل على دعم الأطراف ودفعها للمطالبة بالانفصال على عكس الموارد القابلة للنهب التي قد تؤدي الى نزاعات في غالبها غير انفصالية. وكما يلاحظ **كلود سرفاتي Claude serfati** ان نمط المورد يكيف جزئيا طبيعة النزاع المسلح " **فممارسة السيطرة على ابار النفط في البحر، تكون أيسر بواسطة انقلاب عسكري في حين يمكن الإبقاء على مناجم الذهب الغرينية او الطمييية في المنطقة الحدودية تحت السيطرة لسنوات طويلة عبر انتفاضة صغيرة**"[3].

وقد جاءت دراسة **اندريا ايدواردو Andrea edoardo** مدعمتا للتحليلات السابقة الى انها ركزت على البعد الجغرافي للصراع على الموارد حيث أعطت للخصائص الطبيعية والجغرافية

[1] ايان بانون وبول كولبير، "الموارد الطبيعية والنزاعات: ما الذي يمكننا عمله" في ايان بانون وبول كولبير، **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات** (الأردن: الاهلية للنشر والتوزيع، 2005)، ص .27.

[2] Karen Ballentine and Heiko Nityschke, **"Beyond greed and grievance: policy lessons from studies in the political economy of armed conflict**" (New York: international peace academy, October 2003), p. 04.

[3] رازميغ كوشيان، **"**المناخ-الطبيعة-الموارد الطبيعية: ساحات المعارك الجديدة**"** في برتران بادي ودومينيك فيدال، **أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة**، تر: نصير مروة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، جانفي 2015)، ص .71.

للموارد الطبيعية الأولوية في تصنيفها للنزاعات من خلال نقطتين أساسيتين: وتتعلق الأولى بالمسافة ومدى قرب المورد من المركز او العاصمة حيث ان طبيعة المنطقة وجغرافيتها تلعب دورا كبيرا في تصنيف النزاع[1]. بحيث انه كلما كانت مناطق استخراج الموارد بعيدة عن المركز وتتطلب مسافة بعيدة للوصول اليها كلما ارتفعت تكاليف فرض السيطرة عليها وارتفع خطر فقدان المورد للعدو، اما النقطة الثانية فتتعلق بطبيعة المورد في حد ذاته وقامت بتقسيمها الى موارد متمركزة في منطقة معينة مثل الموارد الاستخراجية مثل النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي تكون تحت سيطرة الحكومات لارتفاع تكلفة استخراجها وغالبا ما تؤدي الى نزاعات انفصالية، وموارد منتشرة في مناطق واسعة مثل الغابات والموارد المائية والمعادن الثمينة مثل ماس الطمي المنتشر على طول ضفاف الأنهار والذي يعتبر موردا قابلا للنهب من طرف الجماعات المتمردة الصغير كما انه بسبب انتشاره يصعب السيطرة عليه من طرف الدولة وبالتالي فان طبيعة استغلال هذا المورد تحدد لنا الجانب المادي لهذا الانتشار وبالتالي عدم المطالبة بالانفصال[2]. وفيما يلي نوضح طبيعة العلاقة بين الخصائص التي تتميز بها الموارد وأنواع النزاعات من خلال الجدول التالي:

[1] Andrea Edoardo Varisco, a study on the inter-relation between armed conflict and natural resources and its implication for conflict resolution and peacebuilding, **journal peace: conflict development**, March 2010, pp. 39-58.

[2] **Ibid,** p. 47.

جدول رقم 01: جدول يوضح العلاقة بين خصائص الموارد وأنواع النزاعات

خصائص الموارد	التمركز	الانتشار
الموارد قريبة المسافة	رقابة الحكومة	متمردون
	الكونغو برازافيل(نفط) كولومبيا(نفط) العراق، الكويت(نفط)	روندا(بن) السنغال، موريتانيا (أراضي زراعية) السلفادور (أراضي زراعية)
الموارد بعيدة المسافة	حركات انفصالية	لوردات الحرب
	انغولا(نفط) السودان(نفط) نيجيريا، بيافرا(نفط) بابوا_غينيا الجديدة(نفط)	انغولا(ماس) جمهورية الكونغو الديمقراطية(ماس، ذهب) ليبيريا(الخشب) سيراليون(ماس)

Source: Philippe le billon, **fuelling war: Natural resources and armed coflicts** (New York: adelphi paper 357, 2003), p. 39.

ان الموارد غير قابلة للنهب والمتمركزة مثل النفط والغاز الطبيعي والقريبة من مركز السلطة من شانها ان تؤخر التنمية الديمقراطية والمؤسساتية وفي الغالب تؤدي الى انقلابات عسكرية بسبب مركزة المكاسب، فحين ان هذه الموارد إذا كانت بعيدة المسافة عن مركز السلطة ومتمركزة في منطقة فيها إثنيات واقليات تعاني التهميش والحرمان غالبا ما تؤدي الى مطالب انفصالية، كذلك فان تمركز المورد في منطقة واحدة قد يحوله الى قاعدة اقتصادية تغذي أطماع الانفصال على العكس من الموارد القابلة للنهب والمنتشرة على مساحة جغرافية واسعة والتي توفر مكاسب وفيرة وسهلة، غالبا ما تجذب المتمردون ولوردات الحرب وتوفر عائدات يمكن ان تؤثر بشكل ملحوظ على مدة النزاع وتعمل على اطالته وبالتالي تؤدي الى نزاعات غير انفصالية.

الفصل الثاني

النزاع حول الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى.

تمهيد

يشكل الاستحواذ على الموارد الطبيعية او الاستمتاع بمنافعها دافعا أساسيا للتنافس والتنازع عليها، بحيث ان حرمان بعض الجماعات او الأقليات من الاستفادة منها مع اعتقادهم بالأحقية فيها او على الأقل الحصول على نصيب من الثروة، يخلق تظلمات قد تتحول الى ضغائن وغبن متراكم تؤدي في اغلب الأحيان الى انفجار النزاعات والحروب الداخلية.

ويعرض هذا الفصل بشكل مختصر المحددات البيئية للظاهرة النزاعية في منطقة البحيرات الكبرى أي اهم المحددات الجغرافية والطبيعية مع عرض التطور التاريخي لمراحل النزاع، ثم ننتقل الى ابراز العلاقة بين الموارد الطبيعية والجماعات المسلحة كجزء رئيسي في تكوين قدرات الأطراف المتنازعة.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة البحيرات الكبرى

تحتل منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا أهمية استراتيجية كبيرة خصوصا من ناحية الغنى في الجغرافيا والثروة المتنوعة من المعادن الثمينة والنادرة (كاليورانيوم وكوبالت والكولتان...) وارتباطها بالصناعات التكنولوجية المتطورة، كما ان موقعها في قلب افريقيا وامتداداتها الاثنية جعلها ذات أهمية خاصة لأقاليم غرب وشرق افريقيا وجنوبها.

المطلب الأول: الموقع الجغرافي لإقليم البحيرات الكبرى

البحيرات الكبرى في افريقيا، هي سلسلة من البحيرات توجد بشرق ووسط افريقيا في حزام الوادي المتصدع الانكساري وترجع نشأتها الى الزمن الجيولوجي الثالث، وتضم بحيرات فيكتوريا وتنجنيقا ونياسا وتوركانا وألبرت وكيفو، وتمثل بحيرة فيكتوريا أكبر البحيرات الاستوائية في افريقيا من حيث المساحة وسميت باسم الملكة فيكتوريا من قبل جون هانينج سبيك (ضابط في الجيش البريطاني)، ثم تليها بحيرة تنجنيقا من حيث الحجم والعمق وتنقسم منطقة البحيرات العظمى على ثلاثة تجمعات مائية (احواض، انهار) [1]. وتتمتع بموارد غنية من المعادن الثمينة كاليورانيوم والكوبالت والكولتان والالماس والذهب وفوق كل ذلك الماء فالبحيرات تعد "خزان افريقيا المائي" اذ تضم منابع النيل وشلالات انجا الشهيرة التي تكفي لسد احتياجات القارة الافريقية من الطاقة الكهربائية.

وتتكون منطقة البحيرات الكبرى سياسيا من ست دول هي: بوروندي، جمهورية الكونغو، ورواندا، واوغندا، كينيا، تنزانيا وأحيانا تضاف اليها زامبيا، وتعد البحيرات في تلك المنطقة من اهم الأمثلة والنماذج في ظاهرة الحدود السياسية الطبيعية البحرية فهناك العديد من البحيرات التي تمر عبرها حدود سياسية لأكثر من دولة بأكثر من جبهة ساحلية على سواحل البحيرات نظرا للشكل الطولي الغالب على البحيرات.

فهناك بحيرة تنجنيقا تمر عبرها حدود سياسية بحرية بين تنزانيا وبورندي شرقا والكونغو الديمقراطية غربا وكذلك بحيرة مالاوي تشترك في ضفافها ثلاث دول هي تنزانيا وموزمبيق شرقا ودولة ملاوي غربا[2].

[1] جودة حسين جودة، **جغرافيا افريقيا الإقليمية** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981)، ص. 389.

[2] عطا الحسن البطحاني، نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في افريقيا، **افاق المستقبل**، ع.17، (مارس 2013)، ص ص .40-45.

الخريطة رقم 01: دول منطقة البحيرات الكبرى

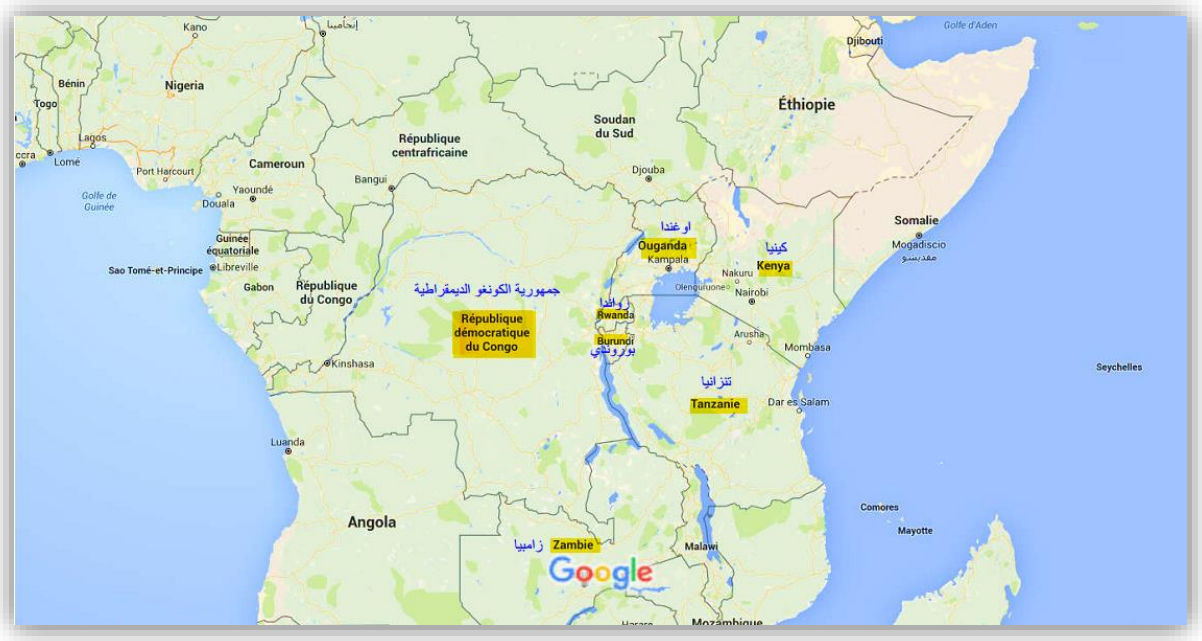

Source : https://www.google.com/maps + معالجة الطالب

ويتميز إقليم البحيرات الكبرى بعدة خصائص نذكر منها:

أولا: الاحواض والمنابع الاستوائية مثل نهر النيل الذي يعتبر أطول انهار العالم بطوله البالغ 6,671 كم ومساحة حوضه 3,007.000 كم، حيث تعد بحيرة فكتوريا منبع وبداية نهر النيل الحقيقية وتغذي النهر بحوالي 16% من الماء ثم تتفرع هذه المجاري المائية على البحيرات الاخدودية مثل بحيرة كيوجا والبرت، وبحيرة ادوارد ثم تعود لتلتقي هذه المجاري بأعالي النيل جنوب السودان ويتوحد النهر في النيل الأبيض، وتعد بحيرة فيكتوريا ثاني اكبر بحيرة عذبة في العالم من بعد بحيرة سوبيريور بأمريكا الشمالية وتبلغ مساحة بحيرة فيكتوريا 68870 كم مربع وتشترك في سواحلها ثلاثة دول هي اوغندا، كينيا، تنزانيا.

ثانيا: القمم الجبلية وتتميز المنطقة بسلسلة جبلية هامة في افريقيا مثل جبل الجون شمال بحيرة فكتوريا بين حدود كينيا واوغندا ويبلغ علو الجبل 4321 م فوق مستوى سطح البحر، كذلك من القمم

الجبلية الهامة في المنطقة جبل كليمنجارو جنوب شرق بحيرة فكتوريا ويبلغ ارتفاعه 5895 م في دولة تنزانيا وبالقرب من حدود كينيا[1].

ثالثا: التركيبة البشرية وتقطن منطقة البحيرات الكبرى ثلاثة مجموعات رئيسية تعتبر مجموعات عرقية (طائفية) وهي الهوتو والتوتسي والتواس[2]، اما سياسيا تسود المنطقة عدة صراعات وحروب أهلية قادت الى مذابح رهيبة كما حدث في رواندا وبوروندي وتنزانيا واوغندا.

رابعا: التكتلات السياسية الإقليمية، تمثل الدعوة التي القاها الأمين السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" سنة 2004 بأحقية شعوب إقليم البحيرات في النظر للمستقبل بعين الامل وبأن عقد مؤتمر جامع لدول الأقاليم يمثل فرصة لتحقيق الاستقرار والتنمية، نقطة الانطلاقة الحقيقية لعقد التكتل وبرعاية ملحوظة من جانب الأمم المتحدة والاتحاد الافريقي لتبني ميثاق عمل مشترك يهدف للتباحث حول أسباب الصراعات في الإقليم والوسائل الكفيلة بالقضاء عليها.

وبشكل رسمي أنشئت منظمة البحيرات العظمى في عام 2006 وهي منظمة حكومية دولية بعضوية احدى عشرة دولة هي: انغولا، بوروندي، جمهورية افريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية الكونغو، كينيا، ورواندا والسودان، اوغندا، تنزانيا وزامبيا[3].

المطلب الثاني: توزيع الموارد الطبيعية في المنطقة

من العناصر الهامة في الجغرافيا الاقتصادية للدولة محاولة الربط بين الخطوط العريضة للبيئة الطبيعية وبين الهيكل الاقتصادي، واغلب الدول الافريقية تشمل أكثر من نطاق طبيعي واحد، وأكثر من نطاق مناخي _نباتي، مما يضمن التنوع القاعدي في الإنتاج، ومما يميز إقليم البحيرات الكبرى في افريقيا هو الغنى في الجغرافيا والثروة المتنوعة من أراضي زراعية ومعادن نادرة.

---

[1] محمد رياض وكوثر عبد الرسول، **افريقيا دراسة لمقومات القارة** (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط .2، 1973)، ص. 506.

[2] **المرجع نفسه**، ص .507.

[3] عبد الكريم، "قمة البحيرات العظمى اوغندا 2011"، 2011/12/14، في: http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1995#.VzYy1eRawnI، (2016/04/02).

أولا: الثروة الزراعية

في إقليم البحيرات الكبرى لا يقل التنوع الطبيعي في كل دولة عن الأخرى، فعلى طول النصف الشرقي من الإقليم نجد سلسلة من دول الغابة المدارية والسفانا المرتفعة ولهذا تجمع بين حاصلات كل من النوعين: القطن والفول السوداني والسيسال والقصب في الأولى، والبن والشاي في الثانية.

والواقع ان الإنتاج الاقتصادي في المنطقة يرسم نمطا معينا ابتداء من الساحل الى الداخل يتشكل بعامل النقل والموقع كما يتشكل بضابط المناخ والبيئة، فكلما تعمقنا في الداخل لا تزيد المسافات فحسب ولكن تزيد الوعورة الى الهضاب، وبالتالي كلما تحتم ان تكون المحاصيل مما خف حمله وغلا ثمنه، هكذا يمكن للمنخفضات الساحلية ان تنتج المحاصيل الثقيلة كالقصب والسيسال بينما المرتفعات تتخصص في محاصيل أغلى واخف كالبن والشاي.

ففي اوغندا كان القطن ولايزال المنتج الأول ويليه البن الذي تعد اوغندا أكبر منتج له في **الكومونولث***، هذا عدا الشاي والفول السوداني وكلها محاصيل مرتفعات، وفي رواندا يعتبر البن والشاي من اهم سلع التصديرية حيث يعتمد هذا البلد على 80 % من صادرات البن، اما كينيا فوحدة زراعية أساسا وليس لها ثروة معدنية معروفة ولكن موقعها أهلها ان تحتكر جزءا كبيرا من تجارة التصدير، واما تنجانيقا (تنزانيا) فأساس الثروة السيسال وهي أكبر منتج له في العالم (2/1 الإنتاج العالمي) وهناك أيضا محاصيل الزيوت cashew nuts،[1] اما في الغرب فالكونغو لا يكاد يخرج عن حدود مناخ الغابة الاستوائية ومن المحاصيل المعروفة نجد المطاط والبن والقطن، وتجمع أنجولا بين الغابة والسفانا فيأتي البن والذرة ثم السكر وزيت النخيل.

ثانيا: الثروة المعدنية الباطنية

كانت ومازالت الثروات المعدنية في قلب القارة السمراء وخاصة النفط والماس تثير أطماع الحكومات والغزاة على السواء من جمهورية الكونغو الديمقراطية الى انغولا، بعد ان شكلت وقود أكثر

*__الكومنولث__: رابطة الشعوب البريطانية معروفة كذلك بالكومنولث البريطاني وهي عبارة عن اتحاد طوعي مكون من 53 دولة جميعها من ولايات الإمبراطورية البريطانية سابقا، تأسست في 18 نوفمبر 1917.

[1] جمال حمدان، **افريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996)، ص ص. 247،248.

النزاعات خطورة في افريقيا. فاذا بدانا بشرق البحيرات الكبرى وجدنا ان اقتصادها الزراعي يكمل بالرصاص والماس في تنجانيقا (تنزانيا) والنحاس في اوغندا وبالصودا في كينيا، الا ان شرق البحيرات في مجموعه يعد فقيرا نسبيا بمقاييس غرب البحيرات الكبرى تحديدا الكونغو الديمقراطية وانجولا في الجنوب، فالكونغو تعد دولة معادن بقدر ماهي دولة زراعية[1].

فبصرف النظر عن رواسب وموارد الكوبالت والمنجنيز والرصاص والزنك والذهب المبعثرة في أجزاء الحوض او الألماس كاساي، هناك الكولتان الذي تنامت أهميته في صناعة الالكترونيات عالية الطلب خاصة السيارات والهواتف الخلوية والحواسيب[2]. ثم هناك إقليم كاتنغا بنحاسها واليورانيوم والكوبالت والماس والذهب والقصدير، ويمكن ان نلخص الصورة المعدنية للكونغو في انه اول دول العالم في انتاج اليورانيوم وكذلك الماس بنسبة 62% وتقريبا في الكوبالت 3/1 من انتاج العالمي والسادس في النحاس بنسبة 6%، كما هو موضح في الخريطة التالية:

[1] **المرجع نفسه**، ص. 254.

[2] جونثان وينر وتريفين ج.رول، "تتبع الأموال: تمويل الاستخراج غير المشروع للموارد" في ايان بانون وبول كوليير، **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيرات وتحركات** (الأردن: الاهلية للتوزيع والنشر، 2005)، ص .281.

خريطة رقم 02: توضح توزيع الموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية

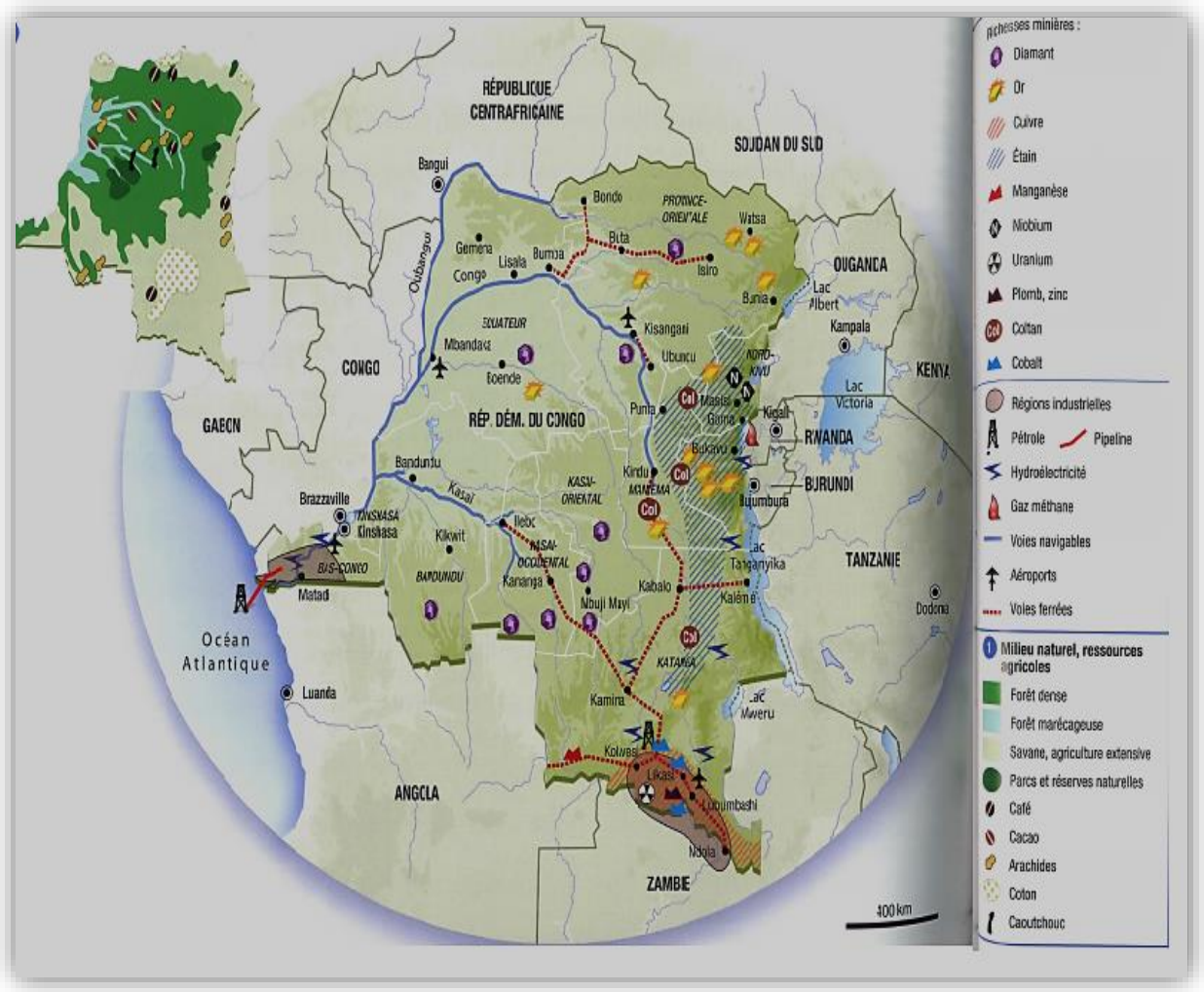

Source : pascal boniface, hubert védrine, **atlas** : **des crises et des conflits**, France : armand colin, 2edition, p.75.

اما أنجولا التي تشارك في امتداد منجم ماس كاساي مع الكنغو لها أيضا بعضا من الحديد والبترول والالمنيوم والمنجنيز ولكن الأهم من هذا انها تشارك كممر معادن في عائد ثروة الكونغو، اما الموزمبيق ففقيرة وان كانت ممر المعادن بامتياز.

كما ان من اهم مناطق التعدين في المنطقة نجد زامبيا التي يكون نطاق النحاس فيها مع نطاق كاتنجا المحور الأساسي في القارة هذا الذي يمتد من كاتنجا الى البوشفلد الذي ربما كان أكبر منطقة معدنية في العالم والذي يمثل أعظم منطقة تصدير في افريقيا المدارية، والنحاس في زامبيا يساوي 12% من الإنتاج العالمي ويجعلها في المرتبة الثالثة عالميا وهناك عدا النحاس الكوبالت والزنك

والرصاص، لكن تعاني زامبيا من الموقع الداخلي الذي يجعل معادنها تتحمل أكبر رحلة في افريقيا الى الساحل[1].

وإذا انتقالنا الى رواندا نجد فقرا معدنيا يكشف تواضع مواردها الزراعية او يؤكد فقرها القاعدي خاصة إذا ما قورنت بالكونغو الديمقراطية. فهي تركز في اقتصادها على البن والشاي والسياحة الى انها تمتلك القليل من التنتالوم والذهب والقصدير حيث تأتي رواندا في المرتبة الثامنة في العالم في انتاج القصدير وهي تنتج ما مجموعه 8000 الى 9000 طن من المركبات المعدنية كل عام[2]. اما بوروندي فهو بلد متكون من هضاب عليا وهو بلد فلاحي فحسب ينتج بالأخص الشاي والقهوة والموز كما يمثل بوروندي أحد البلدان الافريقية النادرة التي وجدت بهذا الشكل قبل الاستعمار[3].

[1] حمدان، **مرجع سابق**، ص ص. 255،256.

[2] ذا نيو تايمز (رواندا)، رواندا تتطلع الى مستقبل في الموارد الطبيعية، **مجلة منبر الدفاع الافريقي**، المجلد 6، ع. v6n1، (أكتوبر 2015)، ص ص. 5-6.

[3] **موسوعة القرن العشرين**، (تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط.2، 2011)، ص .726.

المبحث الثاني: واقع وأسباب النزاع في المنطقة

منطقة البحيرات الكبرى، وكما أشرنا اليها في المبحث السباق هي منطقة ذات أهمية كبيرة من حيث الموارد والثروات كما انها ذات تنوع عرقي طائفي كبير ، فمنذ التسعينيات عرفت منطقة البحيرات الكبرى الكثير من الماسي التي ركزت الضوء على هذا الإقليم ودفعته الى واجهة المشهد الدولي، حيث انه لم تخلوا دولة من الدول المشاطئة للبحيرات الاستوائية من الصراع المتأجج.

وتعكس خريطة النزاعات المسلحة في البحيرات الكبرى تداخلا واضحا في التفاعلات والاحداث على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، وما يزيد الامر تعقيدا ان تطور الاحداث والافعال وردود الأفعال من جراء تدخل الأصدقاء وأصحاب المصالح على المستويين الإقليمي والعالمي قد افضى الى تعدد الأطراف وتداخل القضايا وانقطاع السبل امام فرص التسوية السلمية[1].

المطلب الأول: النزاع في رواندا وبوروندي

منذ بداية تسعينيات القرن الماضي عرفت منطقة البحيرات الكبرى الكثير من المآسي التي ركزت الضوء على هذه الهضبة الاستوائية ودفعتها الى واجهة المشهد الدولي، حيث لم تخل دولة من الدول المشاطئة للبحيرات الاستوائية من النزاعات المسلحة.

ففي رواندا ومنذ تاريخ استقلالها عن الاستعمار البلجيكي سنة 1962 وحتى الثمانينات وبرغم من حالة الفقر الى انها عرفت بعض الاستقرار النسبي سياسيا واقتصاديا خاصة من حيث صرف عملتها الوطنية (الفرنك)، كما بلغت نسبة النمو الحقيقي في الدخل القومي معدل 4,9 % سنويا اضافتا الى تطور في النظام التعليمي بالرغم من النمو الديمغرافي البالغ 3,2% كما انخفضت مستورداتها من الحبوب[2].

الى انه خلال سنة 1988 حضرت لجنة من البنك الدولي للاطلاع على الأوضاع الاقتصادية في البلاد فأوصت الحكومة الرواندية بإلغاء القيود عن التجارة الخارجية واتباع كل السياسات المنتهجة من طرف البنك والتي تكرس التباعية في الغالب، وفي عام 1989 وتحت ضغط الولايات المتحدة الامريكية الغت الدول المنتجة للبن القيود عن التجارة الخارجية وتصدير هذا المنتج فانهارت أسعار

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، صراع البحيرات العظمى.. صناعة محلية وخبرة اجنبية، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، (أكتوبر 2004)، ص .4.

[2] علي صبح، **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995** (بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط.2، 2006)، ص. 245.

البن في السوق الدولية بنسبة 50% ما تسبب بخسائر فادحة في الاقتصاد الرواندي الذي يشكل البن 80% من صادراتها، ولمعالجة الازمة الاقتصادية لجات رواندا الى البنك الدولي وقامت بتخفيض قيمة الفرنك وخصخصة القطاع العام وتسريح العمال في أواخر التسعينيات ما أدى الى تدهور الأوضاع الاجتماعية وسخط في الأوساط الشعبية واجتاحت الحرب معظم مناطق رواندا عندما أعلنت جبهة تحرير رواندا الحرب على النظام القائم فيها، أدت هذه الحرب الى زيادة معدل التضخم الذي بلغ سنة 1991 نسبة 19,2% وبلغ معدل الدين بين عامي 1989 و1992 نسبة 34,3% فانهارت مؤسسات الدولة وعمت المجاعة في البلاد، الى انه إثر اندلاع الحرب الاهلية قدم البنك الدولي الى الحكومة الرواندية مساعدات مالية من اجل استعادة الامن والاستقرار، غير ان هذه المساعدات انفقت في استيراد السلاح وزيادة عدد القوات المسلحة على حساب معالجة الازمة الاقتصادية[1].

ان إنفاق القروض في تمويل الحرب ادخل البلاد في دوامة عنف خاصة بعد ان أصبح الصراع قبليا بين الهوتو الذين ينتمون الى الحكومة والتوتسي الذين ينتمون الى الجبهة الوطنية الرواندية. ومما زاد الامر تعقيدا ان الجبهة وجدت دعما لها من قبل صفوف التوتسي الذين يعيشون في المنفى لاسيما في اوغندا وبوروندي، وأيا كان فان حكم الرئيس الروندي هابياريمانا تميز بالفساد وسوء الإدارة حتى ان كثير من كبار معارضيه من الهوتو انضموا الى الجبهة الوطنية الرواندية التي تمثل أساس المعارضة من التوتسي.

وفي محاولة منها لدعم رواندا أرسلت فرنسا قواتها تحت عنوان مهمة إنسانية لمساعدة المدنيين لكن هذه القوات أصبحت هدفا لعمليات الجبهة الوطنية الرواندية التي اتهمتها بحماية مرتكبي المجازر، وتزامنت هذه الاحداث مع قرار مجلس الامن رقم 929 لحماية المدنيين وحاولت الدول الافريقية في قمة هارار في زيمبابوي التدخل في رواندا لكن الحكومة الفرنسية رفضت بشدة هذا التدخل، وقد استطاعت القوات الفرنسية حماية النظام واطالة الازمة في البلاد حتى العام 1993[2]. وتاريخ توقيع اتفاقية **اروشا** في أفريل التي اتاحت تمركز قوات الأمم المتحدة المؤلفة بمعظمها من المظلين البلجيكيين، غير ان هذا الاتفاق الذي سمح بفكرة تقاسم السلطة بين الهوتو والتوتسي اثار

[1] **المرجع نفسه**، ص ص. 246،247.

[2] حمدي، **مرجع سابق**، ص. 4.

مرة أخرى الأحقاد التاريخية، فالجبهة الوطنية المعارضة رغم ان دستورها يؤكد على نبذ الانقسامات العرقية وتضم بين صفوفها عددا من المعارضين الهوتو، الى انها تمثل بشكل أساسي الأقلية من التوتسي وما ضاعف من حدة المشكلة عودة مئات الالاف من المهاجرين بعد ان أتت الحرب على معظم ديارهم كما ان المساعدات الإنسانية التي قدمتها الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الأوروبية والتي تعادل مليون دولار لم تذهب لإيواء هؤلاء المهاجرين ما ادى الى استمرار الازمة الى غاية افريل 1994 اين تم اغتيال الرئيس هابياريمانا عندما أطلق صاروخ على الطائرة التي كان يستقلها مع رئيس بوروندي[1]. واشارة أصابع الاتهام الى ميلشيات التوتسي الامر الذي أدى الى وقوع الإبادة الجماعية في رواندا في 06 افريل 1994، فكانت هناك عمليات قتل جماعي بطريقة عشوائية في مدة ثلاثة أشهر راح ضحيتها حوالي 800 ألف قتيل وأكثر من مليونين متشرد ولاجئ.

اما عن **بوروندي** كانت هي الاخرى تمر بأزمات اقتصادية حادة وإثر النزاع الذي جرى في رواندا تلقت بوروندي الالاف من الناجين من المجازر التي حصلت في رواندا ومما زاد من حدة الازمة التي انفجرت إثر اقدام أحد العسكريين التوتسي على اغتيال الرئيس البوروندي المنتخب وهو من قبيلة الهوتو بعد أشهر قليلة من انتخابه[2].

وعندما شجع بعض غلاة الهوتو الانتقام بمقتل المواطنين من التوتسي كان رد الجيش عنيفا حيث ارتكبت مذبحة أخرى ضد الهوتو، وتذكر بعض التقارير ان ضحايا هذه المذبحة بلغوا خمسين ألف قتيل إضافة الى نزوح الالاف من الهوتو الى الدول المجاورة (تنزانيا، الكونغو الديمقراطية، رواندا واوغندا)، وفي جوان 1996 قام الحاكم العسكري السابق بوبويا بانقلاب عسكري تولى على إثره السلطة في البلاد[3].

شكل نجاح الجبهة الوطنية الرواندية وسيطرتها على الحكومة الوطنية واستلامها السلطة في كيغالي عامل دعم للتوتسي، في بوروندي الذين يعتبرون وجودهم مرتهن بمدى امساكهم بالمؤسسة

[1] صبح، **مرجع سابق**، ص. 248.

[2] **المكان نفسه**.

[3] حمدي، **مرجع سابق**، ص. 4.

العسكرية البوروندية ومدى سيطرتها على مصادر الثروة وهذا ما وضع البلاد امام ازمة خطيرة لا سيما ان معظم القيادات السياسية قد اغتيلت او هاجرة او احتمت داخل السفارة الفرنسية[1].

المطلب الثاني: النزاع في الكونغو الديمقراطية

جمهورية الكونغو الديمقراطية او زائير سابقا، استقلت عن بلجيكا في 30 جوان 1960 حيث تعتبر ثالث أكبر بلد في افريقيا من حيث المساحة والتي تقدر بـ 2,344,858 كم مربع، ويتصف السكان بارتفاع نسبة التحضر وهم مكونون من 500 مجموعة عرقية إضافة الى الضغط الديمغرافي الذي يقدر بنسبة 50 في الالف، اما عن الحدود فهي تشترك مع 9 دول حيث يحدها شرقا اوغندا، رواندا، تنزانيا وبوروندي اما شمالا فنجد السودان وافريقيا الوسطى فيما تحدها جنوبا أنجولا وزامبيا وغربا جمهورية كونغو برازفيل[2].

ويعود تاريخ استخراج المعادن في الكونغو الديمقراطية الى الاستعمار، حيث لعب دورا هاما في إدارة الاقتصاد اثناء الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال الى غاية الثمانينات[3]، حيث ترتبط القضايا الاستراتيجية في جمهورية الكونجو الديمقراطية (بشكل جوهري) بالموارد الطبيعية الهائلة والمتعددة في تلك المنطقة وخصوصاً الموارد المعدنية الموجودة في كتانجا وتلك الموجودة ايضاً في الجزء الشرقي من البلد، حيث يزخر هذا البلد باحتياطي كبير من الكولتان والكوبالت والماس والذهب ومواد أخرى مثل اليورانيوم. ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الخصوص ان اليورانيوم الذي استخدمته الولايات المتحدة في صنع القنابل الذرية والتي أطلقتها على **هيروشيما نكازا كي** عام 1945م، جلبته من الكونجو وتحديداً من كتانجا[4].

وعرفت زائير نظام حكم استبدادي بزعامة موبوتوسيسي سيكو منذ العام 1965 إثر محاولة انفصال إقليم كاتنغا بسبب الدعم الكبير الذي ناله من الدول الغربية عموما وفرنسا خصوصا،

[1] علي صبح، **مرجع سابق**، ص. 249.

[2] موسوعة القرن العشرين، **مرجع سابق**، ص. 724.

[3] موسوعة الجزيرة، جمهورية الكونغو الديمقراطية.. بيانات أساسية، **مركز الجزيرة للدراسات**، (نوفمبر 2010)، ص . 2.

[4] بوروندي، لجنة السلام وحل المنازعات المنبثقة عن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي، **منطقة البحيرات الكبرى من عصر الاضطرابات والعنف الى الاستقرار**، (2-3 مارس 2009)، ص. 8.

وتعرضت زائير لنيران المعارك الدائرة في محيطها خلال الثمانينات في انغولا وموزمبيق وناميبيا وفي التسعينيات في رواندا وبورندي ما زاد من تفجر الأوضاع الداخلية فيها[1].

والواقع ان الفوضى بدأت تدب في الكونغو غداة الإبادة التي أودت بحياة 800 ألف توتسي في رواندا ووصول مليون ونصف المليون من اللاجئين الهوتو كان بينهم العسكريون وافراد الميلشيات. وقد ساهم نظام حكم موبوتو في زيادة حدة الازمة إثر اتخاذه قرار ترحيل جماعة البانيا موليتغي (جماعة من التوتسي) من جنوب كيفو الغني بالذهب والموارد المعدنية في سبتمبر 1996، حيث كان رد جماعة التوتسي حاسما وهو اللجوء الى خيار القوة والعنف للدفاع عن وجودهم وممتلكاتهم في الكونغو[2].

في أكتوبر 1996 حصل اجتماع في مدينة مينيرا في منطقة كيفو جنوبي زائير، وتبرز أهمية هذا الاجتماع كونه أسس لتحالف القوى الديمقراطية للتحرير الذي شارك فيه أربع حركات سياسية هي: حزب الشعب الثوري بزعامة لوران دزيريه كابيلا، التحالف الشعبي الديمقراطي (غالبيته من التوتسي)، الحركة الثورية لتحرير زائير (من قبيلة الباتشي)، والمجلس الإقليمي من اجل الديمقراطية. لم يكن لكابيلا حزب جماهيري لكنه استطاع تأطير قوى المعارضة الذي يترأسه وان يشكل معهم خطرا حقيقيا على نظام موبوتو، وإثر انفجار النزاع في منطقة كيفو حقق تحالف القوى الديمقراطية للتحرير انتصارات عسكرية على القوى النظامية[3]، وهكذا بدأت عملية تنظيف المناطق من قوى السلطة.

شكل الانتصار الذي حققه التحالف على نظام موبوتو الحلقة الأولى في مسلسل الصراع داخل النظام، لان إعادة ترتيب الأوضاع الداخلية في الكونغو تتطلب برنامج عمل للسلطة وإعادة ترتيب التحالفات وتوثيقها لدعم السلطة السياسية في تنفيذ برنامج عملها، وهذا ما كانت تفتقر له قوات التحالف التي كان تركيزها موجه نحو السيطرة على مناطق التعدين.

وباستبعاد أي شكل من اشكال الحوار مع "مرتكبي جرائم الإبادة" خاضت الكونغو حربين مفتوحتين افضت الأولى (1996-1997) الى تفكيك مخيمات اللاجئين الهوتو والى اطاحة الرئيس

[1] صبح، **مرجع سابق**، ص. 250.

[2] حمدي، **مرجع سابق**، ص. 5.

[3] صبح، **مرجع سابق**، ص. 252.

موبوتو، الذي حل محله **لوران–ديزيريه كابيلا**، وافضت الثانية (1998–2002) بتأثير من الضغط الدولي الى سحب القوات الرواندية من الكونغو في مقابل اقتسام مؤقت للسلطة في كينشاسا، وقد تشكلت يومئذ حكومة انتقالية دامت حتى الانتخابات العامة التي جرت في العام 2006، والتي كرست وجود **جوزيف كابيلا** على راس الدولة[1].

المطلب الثالث: الموارد والجماعات المسلحة في المنطقة

لا يمكن بسهولة دراسة الجماعات المسلحة في إقليم البحيرات الكبرى بصفة عامة او الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة نظرا لكثرتها وصعوبة التوصل اليها من اجل القيام بعمليات إحصائية او بيانات تحليلية إضافة الى تميزها بسرعة تشكلها وكذلك سرعة تفككها او اندماجها مع جماعات أخرى بما يخدم مصالحها.

ففي منطقة البحيرات الكبرى عامة والكونغو الديمقراطية خاصة باتت التمردات والجماعات المسلحة جزءا من التاريخ، ففي شرق الكونغو هناك حاليا قوات "مهمة الأمم المتحدة" (monusco) يعززها فيلق التدخل الافريقي المكون من ثلاثة الاف جندي، تدعم الجيش الحكومي تحت اشراف الممثل الخاص للأمم المتحدة الجنرال **ديريك مبيسيلو مغويبي Derek Mbuyiselo Mgwebi** وهي تعتزم اخضاع المجموعات المسلحة التي تقرصن شرق الكونغو منذ عقدين من الزمن[2]، والتي لعبت فيها التجارة الغير قانونية بالكوبالت والقهوة والالماس والذهب والكولتان دورا هاما في الوصول الى ما يسمى " الحرب العالمية الافريقية " في منطقة البحيرات الكبرى، فالكولتان مثلا هو خليط من عنصري الكولومبيوم (النوبيوم) والتانتالوم يستخدم في صناعة الالكترونيات كحامل للشحنات، وقد تراوح سعر الباوند الواحد ما بين 100–120 دولار منذ سنة 2001، وقد تولى امر تعدين الكولتان ابان فترة الحروب في الكونغو عدد مختلف من القوى العسكرية، حيث جاء في التقارير ان الجيش الرواندي لوحده حقق ما قيمته 20 مليون دولار شهريا من مبيعات الكولتان عام 2000[3]. ونتيجة

[1] كوليت بركمان، "المجموعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية" في برتران بادي ودومينيك فيدال، **أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة**، تر: نصير مروة، (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، جانفي 2015)، ص .249.

[2] **المكان نفسه.**

[3] جونثان وينر وتريفين ج.رول، **مرجع سابق**، ص .281.

لذلك شكل الكولتان وسيلة مركزية في الحصول على الطعام والأسلحة ومواد أخرى من طرف القوات العسكرية التي تحتل المنطقة.

وبما ان المجموعات المسلحة الرواندية الأصل، واصلت العمل في شرق الكونغو فان هذا الأخير لم يستطع ان يتعافى من النزاعات المتكررة ولاسيما انها كانت تمول من استغلال الخامات التي تم اكتشافها مثل (حجر القصدير، طانطاليت، نيوبيوم، ذهب) وتسويقها، هذه الاعتداءات الأجنبية استثارت ظهور كثرة من مجموعات الدفاع الذاتي الكونغولي، التي كانت تعمل أحيانا الى جانب القوات الحكومية او تعقد تحالفات عابرة مع قوات من أصل رواندي[1]. وسنحاول التطرق في هذا المطلب الى اهم الجماعات المسلحة في المنطقة:

1-القوات الديمقراطية لتحرير رواندا (FDLR):

يرجع تاريخ تكون هذه القوات الى سنة 2000 وهي من بقايا جيش نظام هابياريمانا، ومن ميلشيات انتراهاموي التي ارتكبت الإبادة في رواندا وكانت تهدف هذه الجماعة الى حماية اللاجئين الهوتو الروانديين المبعثرين في شرق الكونغو[2]، او في الحقيقية استخدامهم كمنجم بشري يستخرجون منه المجندين وبهدف الصراع ضد الحكومة القائمة في كيغالي (عاصمة رواندا).

هذا الاسم الرمزي "**القوات الديمقراطية لتحرير رواندا**" يحيل الى القسم السياسي للحركة المنتشرة في الغرب في حين ان القسم العسكري يسمى باسم القوات المقاتلة اباكونغوزي Abacunguzi وقد شهدت الحركة مع مرور الزمن انشقاقات عدة على أساس أولوياتها المتتالية، فقد انصرف "التجمع من اجل الديمقراطية" الى استغلال الذهب او المربعات المنجمية، اما القوات الديمقراطية (السوكي) فقد واجهوا عسكريا حركة (M 23) في حين ان القوات الديمقراطية (ماندیفو) راحوا يساندون المتمردين التوتسي في العام 2002.

الى ان القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بصفة عامة عرفت تناقصا عدديا كبيرا خاصة فيما بين جوان 2002 وجوان 2013 حيث استسلم أكثر من 12 ألف مقاتل رواندي وسلم نفسه الى القبعات الزرق، وإذا كان تعداد الروانديين من جنسية رواندية لا يتجاوز 2000 شخص فان القوات

[1] بركمان، **مرجع سابق**، ص .249.

[2] **المكان نفسه.**

الديمقراطية لتحرير رواندا باتت تستفيد من مساعدة الكثير من المقاتلين من الجنسية الكونغولية الهوتو في معظم الأحيان الذين كانوا يعملون مكرهين في المربعات المنجمية[1].

وقد سعت قوات الامم المتحدة (مونوسكو) والقوات الحكومية الكونغولية الى القضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بصورة نهائية مستعينة في ذلك بالطائرات بدون طيار وقصف مناطق تواجد هذه الجماعة كما حاولت قطع وسائل الاتصال وعزل هذه الجماعة، لكن العملية كانت معقدة فالمقاتلون وخاصة الذين تم تجنيدهم من "الهوتو" أصحاب المنطقة كانوا مبعثرون في الغابات الكونغولية إضافة الى معرفتهم الجيدة بالمنطقة والأهالي المقيمين فيها، هذا من جهة ومن جهة أخرى كان هناك جنود متواطئين في صفوف القوات المسلحة الكونغولية اغلبهم كانوا مقاتلين في السابق وتم ضمهم للجيش او الذين يشاركون في المصالح التجارية، فاستغلال الفحم الخشبي في الحدائق الطبيعية يدر 35 مليون دولار سنويا. حيث أصبح متنزه **فيرونغا** الذي يقع على الحدود بين اوغندا ورواندا ميدان للمعرك بين المتمردين في كيفو بسبب التجارة الغير مشروعة للفحم في المتنزه الى جانب تعدين الذهب وزراعة الماريغوانا، ففي عام 1996 قتل ما يقارب مئتين من حراس المتنزه وفي عام 2014 وقع هجوم على المقر الرئيسي للحراس على ايدي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا راح ضحيته 60 حراس حيث تقول التقارير ان الهجوم كان انتقاما لزيادة الدوريات في مناطق انتاج الفحم[2]. ويتضح ذلك من خلال الخريطة التالية:

[1] **المرجع نفسه**، ص .205.

[2] س.نيلمان واخرون، ازمة الجريمة البيئية: تهديدات التنمية المستدامة من استغلال الحياة البرية وموارد الغابات والاتجار فيها (النرويج: **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، 2014)، ص .56.

خريطة رقم03: توضح علاقة التجارة الغير شرعية لقطع الأشجار بالنزاع في الكونغو الديمقراطية.

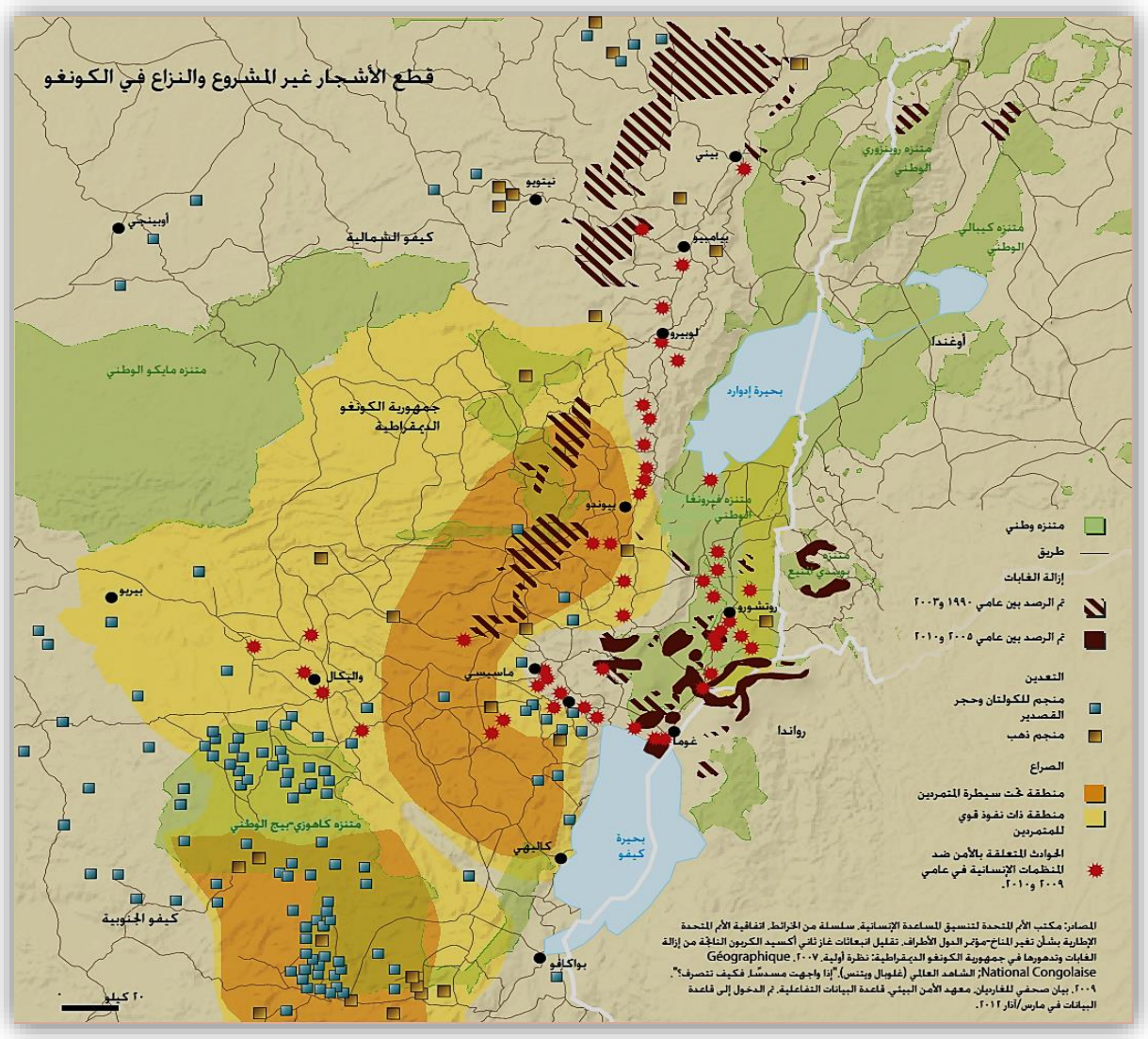

المصدر: س.نيلمان واخرون، **مرجع سابق**، ص. 57.

2- حركة 23 مارس (M23):

تتكون الحركة بشكل أساسي من عناصر كونغوليين من قبائل التوتسي انخرطوا في جيش الكونغو الديمقراطية بعد اتفاق سلام موقع في سنة 2009، وقد كان انشاء هذه الحركة التي تتكون من 1250 فردا تقريبا في 23 مارس 2012 على يد **بوسكو نتاغوندا**، وقد سعت هذه الحركة الى تمويل نفسها من خلال التجارة الغير شرعية للذهب عبر نقله من خلال المراكز الحدودية التي تسيطر عليها مع اوغندا، حيث جاء في تقرير مجلس الامن ووفقا لاحد الضباط السابقين في قوات الدفاع الشعبية الأوغندية انه تم نقل قرابة 200 كلغ من الذهب من منطقة **واليكالي وايتوري** التي تسيطر عليها هذه الحركة الى نيروبي عاصمة كينيا

في سبتمبر 2012، وقد سعت هذه الحركة مستغلة فترة هدوء سادت المنطقة في أواخر سبتمبر 2012 الى بناء تحالفات مع جماعات مسلحة أخرى في جميع انحاء إقليم كيفو وفي ايتوري الغنية بالذهب وكاساي اوكسيدنتال الغنية بالماس، واضطلع العقيد **سلتاني ماكينغا** بدور منسق الجماعات المسلحة المتحالفة مع الحركة[1].

وأدى الشرط الذي فرضته حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على مصدري المعادن ببداء تطبيق وسم المعادن وفقا للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة الى توقيف كل الصادرات من معادن القصدير والتنتالوم تقريبا من شرق جمهورية الكونغو، بيد ان التهريب الى بوروندي ورواندا اخذ في الارتفاع خاصة في فيما يتعلق بالذهب حيث يحول كل من الجماعات المسلحة والشبكات الاجرامية انشطتهم بسهولة الى مناجم الذهب التي لم تتأثر بشروط توخي الحرص الواجب على تجارة المعادن، اذا يهرب ذهب شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية تقريبا الى خارج البلاد عبر عدد قليل من كبار التجار في كامبالا وبوجمبورا، وقد ساهم العديد من هؤلاء التجار في تمويل متمردي حركة 23 مارس من الأرباح المتأتية من التهريب[2]. كما توضح الخريطة التالية:

[1] الأمم المتحدة، تقرير مجلس الامن رقم: S/2012/843 فيما يتعلق بـ "**جمهورية الكونغو الديمقراطية**"،15 نوفمبر 2012، ص. 4.

[2] **نفس المرجع**، ص 6.

خريطة رقم 04: توضح مناطق تمركز الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى.

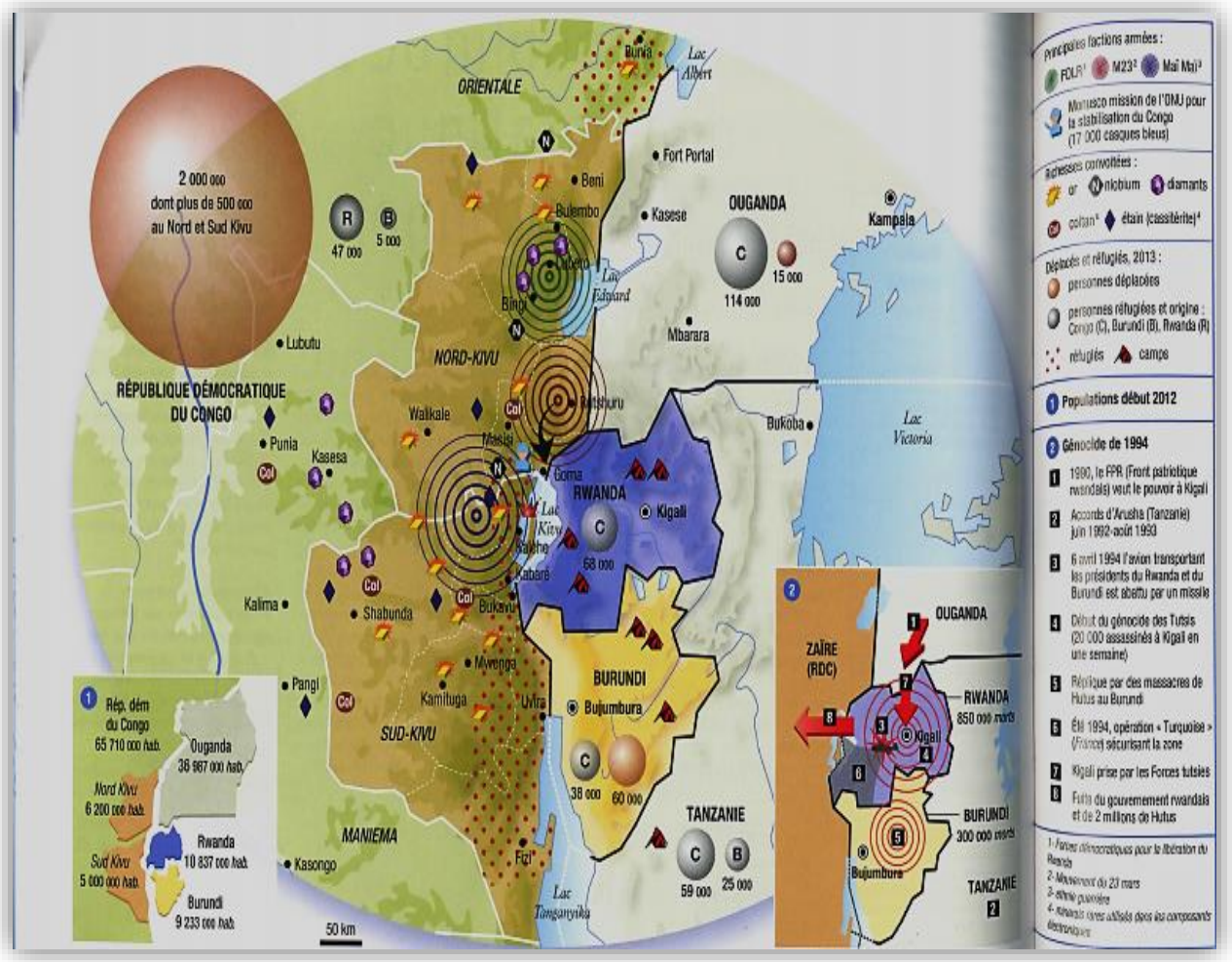

Source : Pascal Boniface, Hubert Védrine, **op.cit**, p. 79.

في 28 مارس 2013 تبنى مجلس الامن بالإجماع القرار 2098 الذي فتح الطريق امام تشكيل اول قوة قتالية هجومية تابعة للأمم المتحدة، اين كانت هزيمة قوات حركة 23 مارس في نوفمبر 2013 على يد القوات الأممية والقوات الحكومية الكونغولية التي بدأت تستعيد تنظيم نفسها[1]، وتم طرد المقاتلين من شمال كيفو حيث لجأ 1400 مقاتل منهم الى أوغندا و500 مقاتل الى رواندا في حين ان قرابة مائة من الضباط والسياسيين الذين يفترض انهم مستثنون من الحصانة وسيمثلون ذات يوم امام المحاكم[2].

[1] هيثم عبد الرحمن علي ومرتضي رضوان بهاقيل، الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في افريقيا 1990-2012، **مركز العلاقات الدولية**، ع.2 (نوفمبر 2013)، ص. 40-62.

[2] بركمان، **مرجع سابق**، ص 251.

3- جماعة الماي ماي:

هي كنية أطلقت على شباب العصابات المسلح من **باتيري batiri** و**كاتيكو katuku** في جنوب كيفو **والبنغيليما bangilima** في شمال كيفو وهي بالأساس تعني عدم الإنكشافية امام رصاص العدو، حيث يتم رش الجنود بماء مبارك أي توظيف المعتقدات القديمة لأغراض سياسية وعسكرية[1]. كما انه لم يكن للماي ماي قيادة واحدة ووحيدة، فكانوا أحيانا يعقدون تحالفات مع هوتو القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وكانوا مثلهم يطالبون الأهالي ان يوفروا لهم التموين، وللإشارة ان هذه الجماعة تنقسم الى عدة جماعات نذكر منها:

3-1 **الماي ماي مورغان:** سميت باسم **بول سادالا** الملقب بـ "**مورغان**" وهو صياد غير مرخص في إقليم مامباسا في مقاطعة اورينتال، حيث شنت هذه الجماعة في عام 2012 غارات عنيفة على القوات المسلحة الكونغولية والهيئة الكونغولية للحياة البرية، وكما جاء في تقرير هيئة الأمم المتحدة ان بول سادالا يتعاون مع شبكة إجرامية يقودها قائد المنطقة العسكرية التاسعة الجنرال **جان كلود كيفوا** في كيسانغالي، حيث تورد الجهة العسكرية الأسلحة والذخيرة ومعدات الاتصال للماي ماي مورغان مقابل العاج الذي بلغ سعره سنة 2012 ما بين 100 دولار و150 دولار للكيلوغرام كما افاد التقرير ان تجمع الماي ماي مورغان يسيطر على مواقع منجمية في بانغوي وايلوتا ويعمل على بيع الذهب لتجار من بوتيمبو، وفي الآونة الأخيرة انشا المتمردون احتكارا لتجارة السجائر في المنطقة.

3-2 **الماي ماي لوك:** ويعمل افراد هذه الجماعة في إقليم بافواسينده في مقاطعة اورينتال وعبر حدود كيفو الشمالية في واليكاليه تحت قيادة "**ماي لوك يابلي**"، حيث تسيطر هذه الجماعة على المواقع المنجمية بما في ذلك **انغومو والونغا** اين يتم بيع الذهب لرجال اعمال من **بوتيمبو وبيني**. وتجني هذه الجماعة أرباحا مهمة في اوبينغي من خلال تعاونها مع شبكة اجرامية بقيادة أحد قادة القوات المسلحة الكونغولية "الرائد سامي بياكيا باغوما" الذي يسيطر على منجم القصدير في **ندونغا** وعلى عدد من مناجم الذهب، متوليا بنفسه تنظيم الاستغلال وفارضا ضريبة قيمتها غرامين من الذهب في الأسبوع على فرق عمال المناجم[2].

[1] زراولية فوزية، **النزاع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الاعتبارات الداخلية**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009/2008)، ص. 98.

[2] الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص .6.

المبحث الثالث: الفواعل الاقليمية للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى

شهدت منطقة البحيرات الكبرى حروبا أهلية ونزاعات داخلية في كل من رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية، أدت الى استقطاب سلسلة من التدخلات العسكرية لبسط الاستقرار وضمان الامن على طول الحدود لمختلف الدول، وهو ما نتج عنه تدهور الأوضاع وظهور امراء الحرب الذين يهدفون الى استغلال الموارد الطبيعية والتجارة الغير شرعية خصوصا في شرق الكونغو وفي إطار تحالفات أطراف النزاع مع فاعلين الاقليمين يمكن الحديث عن دور خارجي لأطراف لهم اهدافهم ومصالحهم واستراتيجياتهم.

المطلب الأول: الترتيبات والتحالفات الإقليمية

يعصف الصراع في منطقة البحيرات الكبرى بالتوازنات الإقليمية في هذه المنطقة من افريقيا ويمتد الى الشرق حيث القرن الافريقي الذي تجاهد الولايات المتحدة الامريكية في جعله منطقة قوة لأهميته الاستراتيجية ولتربط بين مصالحها في قارتي اسيا وافريقيا.

حيث أدى انهيار بعض الدول وضعف البعض الاخر في منطقتي القرن الافريقي والبحيرات الكبرى الى إعادة ترتيب الأوضاع الإقليمية في معادلة جديدة للقوى على ارض الواقع، فانهيار اثيوبيا (منغستو) والصومال (سياد بري) واستقلال اريتيريا اسهم في إعادة ترتيب ميزان القوى بين السودان وجاراتها، كما ان انهيار نظام (موبوتو) في الكونغو الديمقراطية والتمرد المستمر في شرق البلاد افضى الى وجود دولة ضعيفة في الكونغو الديمقراطية وفي المقابل فان وصول التوتسي الى سدة الحكم في كل من رواندا وبوروندي أدى الى ظهور دولة اوغندية قوية على المستوى الإقليمي[1].

كما انه من ضمن التأثيرات ما تشكله الطبيعية الجيوبوليتيكية لشرق ووسط افريقيا والتي تقوم على احتمالات استمرار الهيكلة السياسية، حيث ان معظم دول في منطقة البحيرات الكبرى تحمل بعض ملامح النظم الفاشية، كما تعتبر زيادة عدد اللاجئين أحد عوامل الارتباط الخاصة بالأزمة المحلية خاصة في شرق الكونغو الديمقراطية وإقليم كيفو تحديدا، فضلا عن دخول هؤلاء اللاجئين

[1] حمدي، **مرجع سابق**، ص5.

الذين يتحول جزء كبير منهم الى الجماعات المسلحة التي تعمل على قرصنة الموارد والتحالف مع الدول المجاورة او الاشتغال في المربعات المنجمية.

كما ان تأثير صراعات البحيرات الكبرى إقليميا يمتد شملا ليشمل دول حوض النيل ليفاقم معضلة اتفاقية تقاسم مياه النيل التي وقعت عليها بوروندي في 28 فيفري 2011 لتلتحق بالدول الموقعة قبل هذا التاريخ بعام، هذه الاتفاقية تتيح للدول الواقعة عند منابع النيل إقامة مشاريع الري والطاقة الكهربائية من دون الحصول على موافقة مسبقة من مصر[1]، وبتزايد الضغط السكاني لدول منبع النيل تتزايد حاجت هذه الدول الى استغلال ما توفر من الموارد خاصة المائية وضرورة إقامة السدود، وبالتالي تهديد الامن المائي المصري. وبالتالي سيكون امن النهر والاتفاقيات بين دول المنبع والمصب تحت رحمة استقرارها.

ولا شك ان مستقبل الصراع في المنطقة عامة والكونغو الديمقراطية خاصة سوف يحسم ويحدد بدرجة كبيرة شكل التوازن الإقليمي في البحيرات الكبرى، ويرتبط توصيف الصراع وموقف القوى الإقليمية ارتباطا وثيقا بأية محاولة جادة لفهم طبيعة التحالفات الإقليمية القائمة واستشراف افاق المستقبل.

فتعقد الصراع في الكونغو الديمقراطية وتداخله مع الصراعات التي تشهدها المنطقة ككل وارتباطه بشكل أساسي بالثروة والموارد يجعل حسمه لصالح أحد الأطراف امرا مستبعدا كما ان غياب القيادة السياسية التي تحظى باحترام وقبول كافة الجماعات يقلل من إمكانيات التسوية السياسية.

المطلب الثاني: اهداف واستراتيجية الأطراف الإقليمية

ان الدور الإقليمي ولاسيما للدول الافريقية الستة (اوغندا، أنجولا، زيمبابوي، وناميبيا، رواندا وبوروندي) هو عامل مهم في فهم خريطة التوازن الإقليمي في هذه المنطقة الغنية بثرواتها المعدنية والطبيعية، ومن ثمة يمكن القول ان البعد الإقليمي هو مكمل للبعد المحلي في الازمة التي شهدتها المنطقة وخصوصا منطقة شرق الكونغو الغنية بالموارد، حيث برز تأثير الدول الإقليمية بوضوح على تطورات الوضع منذ الإطاحة بنظام موبوتو سيسكو[2]، ومهما كانت خلفيات هذا التأثير فانه كان

[1] منى عبد الفاتح،" ازمة البحيرات الكبرى والتهديد الإقليمي"، قطر: **مركز الجزيرة لدراسات**، (2015/05/24)، ص .3.

[2] **المكان نفسه.**

يخضع بدرجة كبيرة لمتغير المصلحة. وسنحاول فيما يلي الوقوف عند اهداف واستراتيجيات مختلف الأطراف الإقليمية للنزاع في منطقة البحيرات الكبرى:

1-رواندا: ان رواندا في تحركها في منطقة البحيرات الكبرى تدعي انها في الماضي كانت تسيطر على مناطق قرب بحيرة كيفو على الحدود الشرقية للكونغو الديمقراطية. كما ان التورط الرواندي في الكونغو الديمقراطية أصبح غير قابل للشك منذ تصريح وزير الدفاع الرواندي بول كاجامي في حوار له مع post washington في 1997 مؤكدا على ان رواندا هي التي توجه التمرد بدعم من الجيش الوطني الرواندي في كل المدن التالية (كينشاسا، لوبومباشي، كاسيسي)، وهذه المشاركة المباشرة حسب الرئيس الرواندي تعود أساسا للتهديد الذي تطرحه مخيمات اللاجئين الهوتو في كيفو فهي بالنسبة له ملاذ فعلي للقوات المسلحة الرواندية السابقة وميلشيات الانترهاموي المتطرفة التي قامت بالمجازر الرواندية[1].

الى انه جاء في تقرير خبراء الأمم المتحدة ان مناطق تعدين الكولتان في الأقاليم الشرقية لجمهورية الكونغو قد مولت جزءا كبير من ميزانية رواندا العسكرية حيث وصلت الى 20 مليون دولار وارتفع حجم صادرات الماس في رواندا من حوالي 166 قراط في عام 1998 الى 30,500 قراط في عام2000[2]، كما قام الجيش الرواندي بعد سيطرته على منجم قريب من بلدة كاسيسي بمنح حق المتاجرة في المعادن الى شركة واحدة وقد دفعت هذه الشركة مبلغ مليون دولار شهريا الى تجمع الكونغو الديمقراطية وهي حركة تمرد من اجل احتكار استغلال الكولتان في المنطقة، أي من الاليات التي استخدمتها رواندا في استغلال الموارد في المنطقة الصفقات المتعددة الأطراف[3]. وعليه لرواندا عدة اهداف في المنطقة يمكن ان نلخصها فيما يلي:

[1] زراولية، **مرجع سابق**، ص. 99.

[2] Dena montgue, Frida berrigan, the business of war the democratic republic of Congo, August 2001, in : http://www.thirdworldtraveler.com/Africa/Business_War_Congo.html, (28/04/2016).

[3] جونثان وينر وتريفين ج.رول، **مرجع سابق**، ص 282.

- تعويض الفقر الاقتصادي الطبيعي للبلاد باستغلال موارد الكونغو ابان الحرب الاهلية التي عرفها هذا الأخير، وذلك عبر استهداف مناطق التعدين والمناجم بحجة ملاحقة مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية.
- منافسة الوجود الاوغندي ما أدى الى صدامات عسكرية بينهما داخل الأراضي الكونغولية بسبب عدم الاتفاق حول اقتسام الثروات والمصالح.

اعتمدت رواندا في استراتيجيتها أساسا على القوة العسكرية والتدخل المباشر في الأراضي الكونغولية حيث كان هناك الالاف من الجنود الروانديين شرق الكونغو لصد ومواجهة ميليشيات الهوتو خاصة منها الانترهاموي، ومن جهة أخرى تبحث مثلما جاء على لسان رئيسها بول كاغامي مبدا سحب قواتها في حال توفر شروط السلام ومنها سحب الكونغو لأسلحة الميلشيات الهوتو[1].

2- اوغندا: لقد صرح الرئيس الاوغندي في العديد من المناسبات ان الفواعل الرئيسية في نزاع البحيرات الكبرى عامة هو تواجد الإرهاب السوداني والجماعات المسلحة في شرق الكونغو ولن ينته الا بعد نزع السلاح وقطع الموارد عن هؤلاء، فالهجومات التي اندلعت من شمال كيفو بنوفمبر 1996 من طرف تحالف القوى الديمقراطية والموجهة نحو شرق اوغندا (كاساسي) هي اصل التدخل المباشر للقوات الأوغندية في (كاسيندي) وشمال كيفو، لقد أراد موسفيني استئصال الحركات المتمردة والمدعمة من النظام السوداني والتي تتمركز أساسا بتخوم شمال شرق الكونغو وحسب international crisis group فان الأهمية الأوغندية برزت بشكل كبير في مراقبة المطارات لقطع الدعم المادي[2] عن الجماعات المسلحة، الى انه جاء في تقرير مجلس الامن سنة 2012 ان كبار المسؤولين الاوغنديين يقدمون الدعم الى حركة (M23) في شكل تعزيزات مباشرة بالقوات داخل الأراضي الكونغولية من اجل السيطرة على مدن رئيسية في منطقة **روتشورو**[3]، كما ان النظام الاوغندي لا يخفي طموحاته المختلطة بالمصالح السياسية في الجنوب حيث يسعى لإقامة دولة (التوتسي الكبرى) التي يطمع في ان تضم بالإضافة الى اوغندا كلا من جنوب السودان وأجزاء من رواندا وبوروندي وشرق الكونغو الديمقراطية حيث اقلية التوتسي المدعومة من قبل الانجلوفون

[1] Koen vlassentroot, Hans romkema, the émergence of a new ordre ? Ressources and war in easter congo, octobre 2002, in : **http://reliefweb.int/report/burundi/emergence-new-order-resources-and-war-eastern-congo**, (25/04/2016).

[2] زراولية، **مرجع سابق**، ص .99.

[3] الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص .3.

والولايات المتحدة الامريكية في مقابل دولة الهوتو المدعومة من الفرانكفون[1]. كما ان لأوغندا اهداف اقتصادية وتجارية في المنطقة من خلال تسويق الذهب المستخرج من شمال كيفو الى غاية منطقة لوموميباشي في إقليم كاتانغا الثري بالموارد المعدنية.

واعتمدت اوغندا على استراتيجية عسكرية دفاعية من خلال ارسال قواتها والتدخل في شمالي كيفو كرد فعل على دعم سلطات كينشاسا للمعارضة الأوغندية، كما سيطرت على مدينة كيسنغاني kisangani حتى أواخر عام 2003[2]. اين قام الجيش بعمليات النهب والقتل وغيرها من التجاوزات الأخرى، كما تحاول اوغندا كسب التايد الخارجي خصوصا الولايات المتحدة الامريكية وذلك من خلال التطبيع مع إسرائيل خدمتا للمشروع الاستعماري الكبير المعروف باسم "القرن الافريقي الكبير" Great Horn of Africa.

3-بوروندي: شهدت دولة بورندي كغيرها من دول المنطقة حروبا أهلية بين عامي 1993 و2006 خلفت حوالي 300 ألف قتيل، وبسبب الارتباط الجغرافي وفي ضوء التمدد العرقي لمكونات المجتمع البوروندي داخل البلدان المجاورة فان أي تهديد للاستقرار في احدى دول البحيرات الكبرى يعرض تلك المنطقة كلها الى الخطر. وفي ضوء التمدد العرقي في شرق الكونغو وما تحتويه تلك المنطقة من ثروات سعت بوروندي الى الاستفادة من النزاع في شرق الكونغو الديمقراطية من خلال تحقيق مكاسب اقتصادية خاصة من التجارة الغير شرعية وتهريب المعادن الثمينة (الذهب) كما سعت من جهة أخرى الى تأمين حدودها الغربية من هجمات الهوتو المتطرفين[3]، حيث ان مصالح الحكومة البوروندية لا تختلف كثيرا عن نظيرتها الرواندية في المنطقة.

ولتحقيق أهدافها اخذت استراتيجيتها منحيين مختلفين، حيث ركزت بوروندي على دعم الحكومة الكونغولية بقيادة كابيلا بسبب تدهور الاوضاع الاقتصادية في البلاد من جهة ومن جهة أخرى سعت الى دعم وتمويل الجماعات المسلحة مثل جماعة البانيامولينغي (روانديون من أصول توتسية)، حيث استفادت بوروندي من تفكيك مخيمات اللاجئين البوروندين باوفيرا التي كانت تستخدم كقواعد خلفية

[1] علي انيس، "أطماع موسيفيني في الجنوب.. الحلم هل يتجدد"، 2015/02/20، في: http://www.arabic-army.com/t5182-topic، (2016/04/20).

[2] الأمم المتحدة، **مرجع سابق**، ص .10.

[3] مصطفى سعد، ابعاد ازمة بوروندي ومالاتها بعد فوز نكورونزيزا بولاية ثالثة، اوت 2015، في: http://www.alhayat.com/Articles/10544241، (2016/04/20).

لمتمردي المجلس الوطني لأجل الدفاع عن الديمقراطية بقيادة نيانغوما[1]، المعارض للحكومة البوروندية والذي كان سببا في حالة اللامن التي شهدتها البلاد في السنوات السابقة، ورغم تغير النظام بوصول الرئيس نكورونزيزا والاتفاق على اقسام السلطة في بوروندي الا ان الاستراتيجية لم تتغير بسبب استمرار النزاع في شرق الكونغو ومحاولة السيطرة على مناطق التعدين بحجة القضاء على الجماعة المسلحة المعارضة وان مخيمات اللاجئين البوروندييين تجذب هذه الجماعات التي تبحث عن مجندين جدد.

4-انغولا: ان أنجولا بحدودها الحالية لم تكن قائمة قبل وصول البرتغاليين اليها كمستعمرة، فقد كانت أجزاء منها خاضعة لمملكة الكونغو وأجزاء أخرى في الوسط كانت خاضعة لمملكة ندونجو بقيادة ملكها نجولا الذي ينتسب اسم الدولة الحالية اليه، وقد ظهرت حالة الانقسام والصراع بين الجبهات الانجولية عند التفاوض مع البرتغال من اجل الاستقلال خاصة داخل إقليم كابندا الغني بالبترول والماس والذي يقع على حدود الكونغو الديمقراطية وبالقرب من حدود الكونغو برازفيل وتبلغ مساحته سبعة الاف كم مربع، وبحلول 11 نوفمبر 1975 اعلن المندوب السامي البرتغالي استقلال أنجولا وانسحاب قواته منها بعد استعمار دام خمسة قرون مخلفا وراءه قوى متصارعة مختلفة[2].

اما عن الأهداف التي تسعى أنجولا الى تحقيقيها في المنطقة وخصوصا من خلال تدخلها في الحرب الأولى في الكونغو الديمقراطية فتتمثل أساسا في اضعاف صفوف حركة اليونتا أي الاتحاد الوطني لأجل الاستقلال الشامل لأنجولا لجعلها تفقد احد دعائمها الأساسية (نظام موبوتو) فالعديد من الجنرالات المقربين للرئيس الزائيري قد تورطوا باتفاقات عسكرية مع هذه الأخيرة، كما ان مشاركة القوات المسلحة الانجولية في الحرب الثانية جاء لتقديم الدعم لكابيلا بعد سقوط نظام موبوتو[3] وحسم ميزان القوى لصالحه بعد تدخل رواندا وبوروندي واوغندا لمساندة المعارضة، وكان هذا التدخل كمحاولة لافتكاك ورقة التعاون الكونغولية لعزل حركة يونتا، وقد اعتمدت على التدخل العسكري المباشر لدعم نظام كابيلا خاصة من خلال سلاحها الجوي الذي كان يحسم المعارك باستمرار لصالح الحكومة الكونغولية.

[1] زراولية، **مرجع سابق**، ص .100.

[2] جمال حمدان، **مرجع سابق**، ص .250.

[3] زراولية، **مرجع سابق**، ص .102.

الفصل الثالث

البعد الدولي للتنافس على الموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى.

تمهيد

في تحليل واقع وأسباب النزاع في منطقة البحيرات الكبرى خلصنا الى ان هناك نزاع على مستوى المنطقة بين الهوتو والتوتسي في كل من رواندا وبوروندي والكونغو الديمقراطية، ونزاع على مستوى دولة الكونغو بين الحكومة والحركات المسلحة في شرق البلاد تحديدا منطقة كيفو الغنية بالموارد المعدنية، وفي إطار تحالفات أطراف النزاع مع فاعلين الاقليمين يمكن الحديث عن دور خارجي لأطراف لهم اهدافهم ومصالحهم واستراتيجياتهم.

في الفترة التي تلت تفكك الاتحاد السوفياتي زادت التدخلات الخارجية في إقليم البحيرات الكبرى، ويرجع ذلك كما ذكرنا سابقا الى التغير في النظام الدولي وسيطرة الولايات المتحدة الامريكية كقوى مهيمنة على الساحة العالمية وما ترتب عنه من إعادة تعريف مبدا سيادة الدولة واضعاف قوة الحدود بين الدول، وبروز فاعلين على مستوى النظام الدولي من غير الدول مثل المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات.

حيث بدأ صراع كوني جديد، اقتصادي الطابع مع حلفاء الامس من الأوروبيين وهنا برزت منطقة البحيرات الكبرى لتأخذ موقعها واهميتها في السياسة الامريكية لكونها منجما تعمل الإدارة الامريكية على احتكاره، لذا بدأت المنافسة وشكلا من اشكال المزاحمة وحتى ربما الصراع مع خصومها من الأوروبيين لان سيطرتها على موارد المنطقة يعني احتفاظها بسلاح فتاك في معركتها الاقتصادية القادمة مع الدول الأوروبية بشكل عام وفرنسا بشكل خاص.

المبحث الأول: التواجد الأمريكي في منطقة البحيرات الكبرى

ان السياسة الامريكية تجاه منطقة البحيرات الكبرى في ظل الحرب الباردة كانت مهمشة بسبب عدم قدرتها على مسايرة الأوضاع العامة في المنطقة من جهة وتركيزها على الصراع مع الاتحاد السوفياتي سابقا، الى انه في ظل التغيرات الدولية الجديدة أصبح الاهتمام الأمريكي بموقع المنطقة يتزايد.

وبدا هذا الاهتمام منذ مجيء الرئيس بيل كلنتون الى البيت الأبيض في أواخر سنة 1993، وبهذا تعتبر توجهات إدارة كلنتون تجاه المنطقة البدايات الحقيقية للهيمنة الامريكية على المنطقة وعلى افريقيا بصفة عامة.

المطلب الأول: تحديد المصالح الامريكية في منطقة البحيرات الكبرى

ترجع مصالح الولايات المتحدة الامريكية في منطقة البحيرات الكبرى الى فترة الحرب العالمية الثانية، حيث أثيرت نقاشات في إنجلترا في العام 1940 بشأن مراقبة الكونغو وإدارة مواردها، خصوصا على خلفية اتفاقات سرية لاستغلال اليورانيوم الكونغولي للهيكل العسكري التابع للحكومة الامريكية في سبتمبر 1944 لفترة مدتها 10 سنوات، لضمان تفوق الولايات المتحدة في مجال الأسلحة النووية والدفاع عن المصالح الاقتصادية الغربية الأخرى (الماس والنفط ...الخ) ضد الالمان أولا ثم الروس[1].

وفي ظل الحرب الباردة كانت افريقيا عموما ومنطقة البحيرات الكبرى خصوصا مسرحا للصراع بين المعسكرين الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي سابقا والغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. حيث تدخلت الولايات المتحدة عسكريا لحماية مصالحها في المنطقة في عهد إدارة جونسون وسمية العملية بـ عملية ستاتليغيل في الكونغو الديمقراطية عام 1964 عندما اسقطت حكومة باتريس لومومبا اليسارية ومساندة الحركة الانفصالية التي يقودها تشومبي الذي كان يسيطر على مقاطعة كاتنغا الغنية بالماس وسيطرة موبوتو سيسكو على نظام الحكم في زائير سابقا من خلال الدعم الأمريكي،

[1] André guichaoua, les nouvelles politiques africaines de la France et des États-Unis vis-à-vis de l'Afrique centrale et orientale, sur **: http : //www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol4n2/arti2.html**, (29/04/2016).

كما برزت حدة الصراع في النزاع حول انغولا حيث دعمت الولايات المتحدة الامريكية حركة يونيتا لأهمية انغولا الاقتصادية كونها تنتج النفط والماس[1].

الى ان المتغيرات الدولية التي شهدها النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة قد دفعت بصانعي القرار في الولايات المتحدة الامريكية الى إعادة تقويم وترتيب منظومة مصالحهم واولوياتهم القومية لدعم دور ومكانة الولايات المتحدة في اصقاع الأرض وهذا ما سمح بطرح رؤية أمريكية جديدة اتجاه افريقيا ترمي الى دمج القارة في منظومة الاقتصاد العالمي وتحويل قناعتها الأيديولوجية صوب مبادئ الفلسفة الليبرالية[2].

ان السياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية تجاه أي منطقة في العالم لابد ان تكون نابعة أولا من مصالحها وأهدافها الكونية من جهة واهمية المنطقة المعنية بتلك السياسة من جهة ثانية، ونظرا لان افريقيا تحتل موقعا مهما ان لم يكن خاصا في الاستراتيجية التي رسمتها الإدارة الامريكية للتحكم في عالم المستقبل او بدقة أكثر من اجل تحقيق سيطرة الإمبراطورية الامريكية سيطرة مطلقة على العالم يدفعها الى هذا الاهتمام بما تملكه القارة من ثروات طبيعية ومواد أولية.

فمنذ بداية التسعينيات وحتى جولة الرئيس (كلنتون) الافريقية عام 1998 وإعلان الشراكة الامريكية الافريقية، شهدت افريقيا مدا أمريكيا واسعا وسريعا لتحقيق جملة اهداف تخدم في النهاية السياسة الامريكية في افريقيا، وذلك من خلال التركيز على دبلوماسية التجارة والاستثمار للاختراق وللاستفادة من مناطق التعدين والمواد الخام في القارة بالإضافة الى دعم ونشر القيم الليبرالية الخاصة بالديمقراطية وحقوق الانسان وفقا للتصور الأمريكي لاسيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة للمصالح الامريكية من خلال التدخلات العسكرية بما يحقق الامن والاستقرار واتباع سياسة امنية وفقا لمنظور المصلحة القومية الامريكية والعمل الحثيث لإبعاد النفوذ الفرنسي في القارة، بالإضافة الى دعم جيل جديد من القادة الافارقة الجدد مثل (اسياس افورقي) في القرن الافريقي و(يوري موسيفيني) و(بول كاجيمي) في منطقة البحيرات الكبرى وذلك من اجل السيطرة على المواقع الاستراتيجية في القارة[3]

[1] جميل مصعب محمود، **تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية** (الأردن: درا المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006)، ص 21.

[2] **المرجع نفسه**، ص 55.

[3] **المرجع نفسه**، ص 65.

وقد سارعت الولايات المتحدة الامريكية في هذه الفترة الى ملء الفراغ بناءا على رؤيتها تجاه افريقيا والتي تفيد بان الولايات المتحدة الامريكية قادرة ومؤهلة اكثر من غيرها من الدول الأوروبية على توجيه مجرى الاحداث في البلدان الافريقية وان مجرد انسحاب الاستعمار الأوروبي من افريقيا يكون الفرصة المناسبة من اجل ان تحل الولايات المتحدة الامريكية محل الملاك السابقين للموارد الافريقية ومحاولة الاستيلاء على الإرث الاستعماري الذي خلفته كل من بريطانيا وبلجيكا في الكونغو الديمقراطية ورواندا واوغندا وكينيا وحتى تكون حامية للمصالح والاستثمارات في المنطقة.

وتعتبر زيارة بيل كلنتون أطول جولة لرئيس امريكي للقارة الافريقية، حيث زار خمسة دول من بينها رواندا التي كانت تعتبر من اهم المراحل خلال هذه الجولة، وصرح كلينتون خلال هذه الزيارة حول الحرب الاهلية التي عاشتها رواندا في بداية التسعينات بانه "**يتأسف لعدم اتخاذ الولايات المتحدة الامريكية والمجموعة الدولية كل ما هو باستطاعتها للسيطرة على الوضع في رواندا**"، وكان كلينتون مصحوبا خلال هذه الزيارة التاريخية بأكثر من الف شخص ينتمون الى قطاعات اقتصادية وشركات كبرى عاملت في مجال التعدين مثل (شيفرون ودويون، واترون، ومونساتنو) إضافة الى قطاعات المنتجات الزراعية الغذائية مثل (كاراغيل وكوكاكولا)، وعدد كبير من الأمريكيين من اصل افريقي[1]. وكان أحد اهداف الزيارة هو تحسين نظرة الأمريكيين لهذه القارة ومساعدة البلدان الافريقية لمواكبة قطار العولمة والخروج من التخلف الاقتصادي بوسائلها الخاصة. وبالتالي فان منطقة البحيرات الكبرى كانت تدخل ضمن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية في تلك الفترة التي كانت تتلخص فيما يلي:

- ضمان الاستقرار في المنطقة
- احتواء الصراعات الطائفية بين الدول

في سنة 2001 جاء جورج بوش الابن على رئاسة الولايات المتحدة الامريكية، حيث أعلن منذ وهلته الأولى ان الولايات المتحدة لا ترغب في الدخول في أي حرب مرة أخرى بل ستسعى بالوسائل الدبلوماسية الى حل جميع الإشكالات في العالم اجمع، ولكن سرعان ما انقلبت السياسة الامريكية

[1] ماريون اوربان، "أمريكا تعود من جديد الى افريقيا"، (ترجمة: خالد الطيب)، 2010/10/22، في: http://www.france24.com/ar/20100222-united-states-economy-to-tackle-china-in-africa-back، (2016/04/28).

راسا على عقب بوقوع احداث 11 سبتمبر وتفجير برجي التجارة العالمي، واتهمت إدارة بوش تنظيم القاعدة الذي كان يتزعمه أسامة بن لادن بالوقوف وراء الهجوم، بعدها وضعت إدارة بوش عدة منظمات ودول عربية وإسلامية ضمن قائمة الإرهاب التي أعلنتها إدارة بوش، وفي خضم هذا الهيجان الأمريكي لم تسلم منطقة البحيرات الكبرى من الضغط الأمريكي بان تتعاون معها في حربها ضد الإرهاب، فقد رصدت المخابرات الامريكية 34 دولة افريقية بان تنظيم القاعدة ينشط في أراضيها منها: كينيا واوغندا وتنزانيا[1]، حيث ربطت الولايات المتحدة هذه الاحداث بأحداث تفجير سفارتيها في نيروبي ودار السلام عام 1998 اين تم تفجيرهما في توقيت زمني واحد، وبهذا انتقلت منطقة البحيرات الكبرى لترتبط بالمصالح المهمة للولايات المتحدة الامريكية والمرتبطة أساسا بجماعات الضغط ومكافحة الارهاب، فالموقع الجيو–استراتيجي للبحيرات الكبرى كونها حلقة وصل بين افريقيا العربية وافريقيا جنوب الصحراء وقربها من مدخل البحر الأحمر، جعلها تحتل الأولوية في الاستراتيجية الامريكية خاصة بعد زيارة بوش لخمس دول افريقية عام 2008 هي: بنين، رواندا، غينيا، ليبيريا وتنزانيا حيث وقع في هذه الأخيرة على منحة تبلغ قيمتها 689 مليون دولار لتمويل البنية التحتية والمياه والطاقة، ونلاحظ ان هذه الدول التي تمت زيارتها اما تطل على المحيط الأطلسي وتقع في المواقع الاستراتيجية الهامة، ام تقترب من النقاط الساخنة في افريقيا حيث تجتذب اهتمام الولايات المتحدة بشركاتها ومصالحها الخاصة[2]. وللإشارة فإن الرئيس الأمريكي قد استبق جولته الافريقية بزيارة للسعودية وبعض دول الخليج العربية ونضن ان الهدف كان واحد في الجولتين وهو تأكيد على امن النفط العربي والافريقي من ناحية وتجنيد الحلفاء لمحاربة الإرهاب من ناحية اخرى، باختصار (نفط وامن).

وبوصول باراك حسين أوباما الى البيت الأبيض عمل على تحسين صورة الولايات المتحدة الامريكية في العالم والتخفيف من الاثار الكارثية لفترة الرئيس بوش الابن، وكانت انطلاقته في افريقيا من مصر سنة 2009 اين القى خطابا كان الغرض منه المصالحة بين الولايات المتحدة وافريقيا وانهاء دورة الحروب الامريكية والتي تسبب فيها سلفه جورج بوش، وفي منطقة البحيرات الكبرى اقتصرت زيارته الى كينيا اين حددت السياسة التي وضعتها إدارة أوباما في المنطقة اولويتان هما

[1] ياسر أبو حسن، صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا: نموذج التنافس الأمريكي الصيني، **دراسات افريقية**، ع.45، (نوفمبر 2011)، ص ص. 139-188.

[2] ريمة كاية، **العلاقات الامريكية-الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2011/2010)، ص. 110.

الاستثمار والامن، حيث ان الأولى كانت بهدف التصدي للقوى المنافسة في المنطقة الصين وفرنسا أساسا، والاولوية الثانية هي تمديد لحرب سرية من خلال ضربات الطائرات بدون طيار والمستشارين العسكرين والعمليات السرية، ولبناء هذا الاتفاق الغريب تم عقد قمة افريقية مع خمسين من رؤساء الدول الافريقية في واشنطن في اوت 2014[1].

المطلب الثاني: وسائل واليات تنفيذ السياسة الامريكية في المنطقة

أولا: تقديم المساعدات المشروطة

بعد نهاية الحرب الباردة كانت الصور السلبية التي تصور البؤس والفقر في افريقيا تملا الصحف ووكالات الانباء في الولايات المتحدة، فبعد التدخل الفاشل في الصومال عام 1993 وبعد فترة قصيرة من الإبادة الجماعية في رواندا نشرت الدائرة الاستراتيجية الأمنية الخاصة بالصحراء الافريقية بان "الولايات المتحدة ليس لديها سوى مصلحة استراتيجية تقليدية ضئيلة في افريقيا" وكان من الواضح ان القارة السوداء تحولت في انظار السياسيين الأمريكيين ورجال الاعمال الى قارة منسية، وبعد زيارة بيل كلنتون التاريخية سنة 1998 حاول تغير هذه الصورة من خلال التركيز على العلاقات التجارية حيث تمت المصادقة على قانون تشجيع النمو والفرص في افريقيا (AGOA) african growth and opportunity act الذي يسمح للبلدان المستفيدة، الى الوصول الى الأسواق الامريكية وتقديم تسهيلات امام الواردات من بعض الدول الافريقية، اين استفادت كل دول البحيرات الكبرى من القانون[2].

هذه العلاقة الجديدة في التعاون التجاري استمرت الى إدارة بوش الابن اين انشا الكونغرس الأمريكي عام 2004 شركة (تحدي الالفية) Millenium Challenge Corporation، للتركيز على المساعدات الأجنبية الذكية لمواجهة الفقر من خلال السياسات الجيدة وقد اقترنت مع جهود أخرى قدمتها حكومة الولايات المتحدة ومن ضمنها خطة الرئيس الأمريكي الطارئة لمحاربة الايدز، وقد كان نصيب منطقة البحيرات الكبرى من المساعدات كما يوضح الجدول التالي:

[1] Jean-Philippe Rémy, Barack Obama et l'Afrique : histoire d'une déception, 24/07/2015, sur : http://www.lemonde.fr/international/article/2015/07/24/barack-obama-et-l-afrique-histoire-d-une-deception_4696519_3210.html, (29/04/2016).

[2] بوحنية قوي، "أوباما وافريقيا: دبلوماسية اقتصادية رخوة وتهديدات امنية متزايدة"، قراءات افريقية، في: http://www.qiraatafrican.com/home/new/، (2016/04/29).

الجدول رقم 2: يوضح المساعدات الامريكية المقدمة لدول منطقة البحيرات الكبرى الوحدة: ألف دولار

السنوات / الدول	2007	2008	2009
جمهورية الكونغو الديمقراطية	14,267	96	100
كينيا	437,174	585,946	569,440
رواندا	140,498	152,704	161,648
تنزانيا	247,965	348,481	335,730
اوغندا	332,145	345 ,767	345,778

Source : Alain Chevalerias, assaut américain sur les grand lacs, février 2010, in : **http://www.recherches-sur-le-terrorisme.com/Analysesterrorisme/afrique-usa-politique-controle.html**, (02/05/2016).

ان هذه المساعدات لم تقدم لأسباب اقتصادية بل لأسباب سياسية كما ان توزيعها كان غير عادل، حيث حصلت كينيا واوغندا على النصيب الأكبر بينما الدول الأكثر احتياجا مثل الكونغو الديمقراطية حصلت على الفتات، وكان الهدف من هذه المساعدة بالنسبة لأوغندا هو تدعيم الحركات الانفصالية في جنوب السودان اما بالنسبة لكينيا فان موقعها الاستراتيجي ومع مينائها مومباسا جعلها تحتل أفضل أساس للتحكم في الدول غير الساحلية في المنطقة، فبالنسبة لواشنطن كينيا شريك فعال من اجل الحفاظ على القبضة الاستراتيجية الامريكية على منطقة البحيرات من جهة ومنطقة القرن الافريقي من جهة أخرى، حيث تنظر واشنطن لكينيا على انها نموذج للبلدان النامية في اتباع الديمقراطية في منطقة تستعر فيها الحروب الاهلية وتعج بالأنظمة العسكرية والاستبدادية.

وقد جاءت إدارة أوباما من اجل توسيع النمو الاقتصادي والتجارة والاستثمار وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والاستفادة من الجيل القادم من القادة الأفارقة وذلك وفق عدة اعتبارات لتقديم المعونة الامريكية أهمها:

- تشجيع التحول الاقتصادي في الدول النامية (اقتصاد السوق)
- المحافظة على البيئة
- تخفيض حدة الفقر من خلال التركيز على تنمية القدرات البشرية

- والاهم من كل ذلك دعم التوجه الديمقراطي من خلال تشجيع التعددية السياسية والاجتماعية[1].

ثانيا: التدخل باسم الديمقراطية وحقوق الانسان

تبدو تصريحات الرؤساء الأمريكيين بان لهم ولع في الحديث عن الديمقراطية وحماية حقوق الانسان والأقليات وربطها بالسياسة الخارجية الامريكية خاصة في إدارة بوش الابن، وهذا ما أكدته وزارة الخارجية الامريكية في تقريرها للعامين (1992-1993) والتي اشارت الى وجود خمسة تحديات متداخلة هي:

- تشجيع ودعم القيم الديمقراطية واحترام حقوق الانسان
- دعم السلام من خلال اليات الامن الجماعي
- الحماية ضد الاخطار والتهديدات الدولية مثل الإرهاب وتلوث البيئة والإسلام السياسي وغيرها
- البعد العسكري وضرورة مشاركة الحلفاء في الأعباء العسكرية مع الاحتفاظ بأكبر قوة عسكرية ضاربة في العالم
- قضايا التجارة الدولية اتجاه أوروبا واسيا[2].

وعلى ضوء ما ذكر يتضح انه ومنذ التسعينيات بدا التركيز الأمريكي على السيطرة السياسية العسكرية على دول العالم الثالث بحكم وجود مصالحها الاقتصادية والوصول الى الموارد الأولية التي تحتاجها ولردع التهديدات المختلفة في العالم الثالث سواء كانت هذه التهديدات اثنية او قومية او إرهابية، ولهذا رفعت بقوة شعارات احترام حقوق الانسان وعدم اضطهاد الأقليات وانتشار الإرهاب ...الخ، التي استخدمت كأدوات لتبرير التدخل في الشؤون الداخلية للدول واستخدام القوة العسكرية ومن امثلة التدخل الأمريكي في منطقة البحيرات الكبرى نذكر ما يلي:

- التدخل الأمريكي في احداث أنجولا من خلال دعمها المستمر لـ (سافمبي) وحركة يونتا، رغم تخلص النظام الحاكم من السوفيات وحتى من الاتجاه الاشتراكي، حيث ان سافيمبي تربطه علاقة وطيدة مع المخابرات الامريكية ولم يرضى بديلا عن رئاسة الحكومة والتمكن من

[1] **المكان نفسه.**

[2] صابون محمد راشد، **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة** (القاهرة: درا النهضة العربية، 2011)، ص .72.

ثرواتها، كما ان حركة يونتا كانت تشتغل في تهريب الماس الذي كانت تستفيد منه واردات أمريكا بنسبة 65%.

- التدخل في الشؤون الداخلية للكونغو الديمقراطية سنة 1997 مطالبة نظام (موبوتو) بإقامة نظام ديمقراطي، حيث عملت على دعم المعارضة بقيادة لوران كابيلا الذي استلم السلطة بعد اسقاط نظام موبوتو بدعم ومساندة أمريكية.
- التدخل الأمريكي في احداث بوروندي بعد انقلاب جوان 1997 والذي جاء بالتوتسي الى الحكم على حساب الهوتو الذين يمثلون الأغلبية، كما اعترفت أمريكا بحكومة الانقلاب مقابل اعتراف هذه الأخيرة بالبرلمان المنحل وإعادة العمل بالديمقراطية.
- التدخل في الشؤون الداخلية لزيمبابوي وتنزانيا ونشر حالة الفوضى في هذه الدول باسم الديمقراطية وحماية حقوق الانسان[1]

ثالثا: الدبلوماسية الامريكية في منطقة البحيرات

أصبحت الدبلوماسية الامريكية المتبعة اتجاه منطقة البحيرات الكبرى ذات طابع خاص تعكس دوافع جديدة للولايات المتحدة الامريكية خصوصا منذ سنة 1994، بدآ من زيارة (او لبريت) وزيرة الخارجية الى منطقة البحيرات الكبرى لتتبعها زيارة الرئيس بيل كلنتون بنفسه في الفترة الممتدة من 22 مارس الى 2 افريل 1998.

هذه الزيارة توضح بالدليل الملموس على تزايد الاهتمام الأمريكي بالمنطقة حاضرا ومستقبلا، وقد عبر كلينتون عن تلك التوجهات بكل وضوح اثناء الزيارة حين أعلن عن نية أمريكا بإنشاء مركز افريقي للدراسات الأجنبية من أهدافه التدريب والارتقاء بمستوى القادة الافارقة وتدريب قوات حفظ السلام الافريقية، وفي ديسمبر 1998 قام وزير التجارة الأمريكي (وليام ديلي) يرافقه وفد ضخم بزيارة لكينيا، حيث أفاد هذا الأخير ان جولته تأتي تجاوبا مع الإمكانات التجارية ومجالات الاستثمار المتنامية في المنطقة، كما افاد ان المنطقة قد تركت من طرف رجال المال والاعمال الأمريكيين لزمن طويل لتكون منطقة نفوذ للمنافسين من رجال اعمال الأوروبيين، كما عملت الإدارة الامريكية على دعوة قادة الدول الافريقية مثل الكونغو الديمقراطية واوغندا لزيارة الولايات المتحدة، لتاتي زيارة

[1] محمود، **مرجع سابق**، ص .22.

الرئيس الحالي أوباما لتنزانيا في منطقة البحيرات الكبرى مبشرتا على حقبة جديدة في القيادة الجيوسياسية الإقليمية، حيث يتم احتساب تنزانيا من طرف الإدارة الامريكية كنموذج إقليمي من حيث الحكم والاستقرار السياسي والامن والتقدم الديمقراطي في المنطقة، حيث قال أوباما " **ان الهدف النهائي للافارقة هو بناء افريقيا للافارقة ومهمتنا هي ان نكون شركاء في هذه العملية، وكانت تنزانيا واحدة من افضل شركائنا**"[1].

ومما سبق يتضح ان الدبلوماسية الامريكية وزيارة مسؤوليها من اعلى المستويات الى منطقة البحيرات الكبرى كان الهدف منها التوسع والاحتواء من خلال مفهوم اقتصادي ديناميكي وانسجام اجتماعي معين ونظام سياسي ثابت يرتكز على سياسة الهيمنة واحادية القطب والسيطرة على أسواق المنطقة لاسيما في ظل تنافس مع القوى الاقتصادية العالمية مثل الصين وفرنسا، فدبلوماسية القمة وزيارة المسؤولين الأمريكيين كانت من اجل السيطرة على المنطقة اقتصاديا وسياسيا وعسكريا وبالتالي انجاز الهيمنة الامريكية على العالم

[1] Jean-Jacques wondo, le basculement du centre de gravité géopolitique des grands lacs vers la Tanzanie ?, juillet 2013, in : **http://desc-wondo.org/fr/kikwete-le-joker-des-grands-lacs-la-tanzanie-au-centre-de-gravite-geopolitique-de-la-region-des-grands-lacs-jean-jacques-wondo/**, (02/05/2016).

المبحث الثاني: التواجد الفرنسي في منطقة البحيرات الكبرى

التدخل الفرنسي في افريقيا عامة تنامى على كافة الأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، معتمدة على الروابط المتجذرة في القارة من الناحية الثقافية والاجتماعية وتبعية العديد من الدول الافريقية لها اقتصاديا، مما يعيد الى الاذهان الوجود الاستعماري الفرنسي الذي جثم على تلك القارة عقودا عدة، يرجع بشكل جديد ويرسخ لنفسه نفوذا اقتصاديا وعسكريا لمواجهة التهديد الذي تمثله القوى الكبرى الأخرى على المناطق الاستراتيجية.

المطلب الأول: الاستراتيجية الفرنسية اتجاه المنطقة

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي احتفظت بعلاقات وطيدة بمستعمراتها السابقة، فقد اتخذت فرنسا سياسة تعاونية محكمة ودقيقة مع الدول الافريقية في المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية بهدف الإبقاء على الدور الفرنسي المؤثر في السياسة العالمية، متخذة في ذلك عدد من الوسائل لتبرير تدخلها في الدول الافريقية كالحرب على الإرهاب والتدخل الإنساني لحماية الأقليات.

كما ان افريقيا أصبحت تمثل لفرنسا تحديا وفرصة في نفس الوقت، فهي تحديا كون فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد في القارة وفرصة كونها تريد استعاد دورها ونفوذها كقوة كبرى لا يستهان بها مستغلة في ذلك موارد القارة، ففي عام 1957 قال الرئيس الفرنسي السابق (ميتران) في احدى كتبه موضحا أهمية افريقيا قائلا "بدون افريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"[1].

لذا فقد ترسخت لدى الحكومات الفرنسية على اختلاف توجهاتها عقيدة التواجد والترابط العضوي مع مختلف دول القارة وباتت سياسات فرنسا تجاه افريقيا تدار مباشرة من قصر الاليزيه، بداية بمشروع "فرانس افريك" بقيادة جاك فوكارد jacques foccart المكلف من طرف الجنرال ديغول سنة 1960، حيث كانت استراتيجية فوكارد في استخدام كل الوسائل بما فيها تزوير الانتخابات والانقلابات العسكرية إن تطلبها الامر لوضع قادة أصدقاء لفرنسا على رأس كل مستعمراتها الافريقية المستقلة حديثا، ثم العمل على توريطهم في اتفاقيات اقتصادية مجحفة (اكثرها سري) لضمان سيادة الجيش الفرنسي، وتضمن هذه الاتفاقيات أيضا بقاء مؤسسات النهب الفرنسية واعطاءها الأولوية في مجال المواد الأولية الاستراتيجية، تم وضع كل هذه الوسائل تحت قيادة جاك فوكارد في ما يسمى

[1] محمود، **مرجع سابق**، ص. 96.

الخلية الافريقية لدى الاليزيه وتحت الرقابة اليومية للجنرال ديغول، هذه الخلية التي ستقود افريقيا من 1960 حتى اليوم.

هذا العمل يستفيد من جميع الروابط الشخصية والميكانيزمات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تربط فرنسا بمستعمراتها الافريقية القديمة ويمتد حتى للدول الافريقية التي لم تكن مستعمرة فرنسية ولا تنتمي **للفرنكوفونية***، وقد تم استعمال عبارة "فرانس افريك" لأول مرة من طرف الافارقة على لسان الرئيس الايفواري فيليكس لوصف طموحات بعض القادة الافارقة للإبقاء على العلاقات المتميزة مع فرنسا مع العبور الى الاستقلال.

وقد كان الهدف من المشروع هو الوقوف مع الدكتاتوريات، تشجيع الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية، اختلاس المال العام والتمويلات غير الشرعية للأحزاب السياسية الفرنسية الهادفة الى حماية المصالح الفرنسية على المستوى الاستراتيجي المتمثل في القواعد العسكرية وعلى المستوى الاقتصادي أي هيمنة الشركات الفرنسية الكبيرة على ثروات القارة الطبيعية (البترول واليورانيوم بصفة خاصة).

ورغم ما أعلنه الرئيس فرانسوا هولاند في زيارته الأولى للقارة من نهاية شبكات فوكارد فان الواقع يقول عكس ذلك ومن شواهد ذلك سكوت فرنسا عن تعديل رئيس توغو (اياديما) للدستور كي يتسنى له البقاء في السلطة[1]. ويبدو ان فرنسا حاولت تحسين صورتها امام الراي العام العالمي من خلال إقرار عدة مشاريع في افريقيا التي كان منها "مشروع افريقيا" لسنة 1997 الذي يعد تصور فرنسي جديد لإدارة المصالح الفرنسية، خاصة بعد موجة الانتقادات التي تم توجيهها للحكومة الفرنسية بسبب تدخلها في الاحداث التي وقعت في رواندا عام 1994، حيث كشف التقرير الذي أعدته الحكومة الرواندية سنة افريل 2006 ان القوات الفرنسية تورطت بشكل مباشر في تصفية التوتسي وانها كانت على علم بالتخطيط للإبادة الجماعية هذا فضلا عن تدريب وتزويد ميلشيات الانترهاموي بالسلاح حيث يذكر **باتريك دو سانت اكزيبيري** في كتابه "ما لا يصرح به" ان فرنسا قامت بإيصال ست

* **الفرنكوفونية**: هي منظمة دولية للدول الناطقة باللغة الفرنسية كلغة رسمية او لغة منتشرة، تضم المنظمة 80 بلدا منها 57 عضوا و23 مراقبا.

[1] موسوعة الجزيرة،" فضيحة الف.. زواج المصالح بين فرنسا وديكتاتوريي افريقيا"، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، (جانفي 2016)، ص. 2.

شحنات من السلاح للجيش الرواندي بين 19 افريل و18 جوان 1993 بقيمة 5454395 دولار[1]، وإصرارها على دعم الأنظمة الفاسدة على غرار نظام "موبوتو سيسي سيكو" بعدما تخلت الولايات المتحدة عن دعم هذا الأخير مقابل دعمها للمعارضة بقيادة (كابيلا)، ولعل هذا ما دفع فرنسا لصياغة استراتيجية جديدة في منطقة البحيرات الكبرى ظاهرها احترام حقوق الانسان ودعم الأنظمة الشرعية فيها وتحقيق الاستقرار في المنطقة.

وحسب الدكتور "بدر حسن شافعي" فان اهتمام فرنسا بمنطقة البحيرات الكبرى راجع لثلاثة أسباب رئيسية هي:

- الاستفادة من الموارد المعدنية الموجودة بمنطقة البحيرات خدمتا لصناعتها الثقيلة خصوصا اليورانيوم.
- منطقة البحيرات ملاصقة لمنطقة القرن الافريقي اين توجد القاعدة العسكرية الفرنسية في دولة جيبوتي المطلة على مضيق باب المندب الاستراتيجي.
- مواجهة النفوذ الأمريكي في المنطقة خاصة في رواندا، بوروندي والكونغو الديمقراطية باعتبارها دولاً فرنكوفونية[2].

فبالرغم من ان رواندا لم تكن تنتمي الى دائرة المستعمرات الفرنسية الا انها شكلت أساسا لنفوذ فرنسا بعد مرحلة استقلال دول المنطقة، حيث انه مع بداية التعاون الفرنسي الرواندي في عهد الجنرال ديغول تم تأكيد على ضرورة تواجد فرنسا في الكونغو الديمقراطية، رواندا وبوروندي باعتبارها دولا فرنكوفونية.

لتاتي جولة الرئيس السباق "ساركوزي" الى افريقيا في ماي 2007 مدعمتا لرواندا، اين طرح هذا الأخير في مارس 2009 في كينشاسا مشروعا مثيرا للجدل من خلال اقتراحه تقسيم المساحة والموارد الطبيعية مع الجيران وتحديدا مع رواندا، حيث توضع المناجم في الشرق الكونغولي (منطقة كيفو) تحت شكل من اشكال السلطة فوق القومية بحجة التوصل الى حل للمعارك من اجل السيطرة على الموارد الطبيعية التي اججت الصراع بين الأعراق وزعزعت استقرار المنطقة، ولقد اقر مسؤولون

[1] هيثم مناع، "الإبادة الجماعية في رواندا.. بين المسؤولية المحلية والدولية"، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، (ديسمبر 2007)، ص. 3.
[2] علي حسن الخولاني، **"**الدور الفرنسي في الإبادة الجماعية برواندا عام 1994 وانتقال الصراع العرقي الى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (1-5)**"**، **مركز مقديشو للبحوث والدراسات**، (جانفي 2015)، ص. 3.

فرنسيون بان المبادرة أعطت نتائج عكسية بسبب عدم التشاور المسبق مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، عبر مقترح إعادة هيكلة منطقة البحيرات الكبرى خدمة لرواندا هذا من جهة ومن جهة أخرى فقد كانوا ساخرين من تذمر السلطات الكونغولية على سيادة بلدهم كون سيادة كابيلا حسب الفرنسيين لا تمتد اكثر من 100 كلم من كينشاسا.

وبالتالي فان فرنسا تحاول ان ترمم علاقاتها مع رواندا التي تضررت بسبب التنازع بشأن المسؤولية عن الإبادة الجماعية سنة 1994 على حساب جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن هنا فان باريس تسعى للحفاظ على نفوذها في المنطقة من اجل مواجهة النفوذ الأمريكي من ناحية وضمان الحفاظ على مصالحها الاستراتيجية والاقتصادية من ناحية ثانية حتى وان تطلب ذلك نقلة شكلية في أدوات تنفيذ سياستها الخارجية في المنطقة، فمفهوم المصلحة سيظل هو الحاكم لها ولغيرها من الدول الكبرى[1].

المطلب الثاني: اليات تطبيق الاستراتيجية الفرنسية

ان فرنسا في تعاملها مع الدول الافريقية ومحاولتها كسب رهان التنافس والمحافظة على مصالحها في هذه القارة سعت الى استخدام مجموعة من الاليات تتمثل أساسا في (الاليات العسكرية، الاقتصادية، الثقافية).

أولا: الآليات العسكرية

ركزت السياسة الفرنسية على التواجد العسكري في افريقيا من خلال قواعدها التي وصلت سنة 1960 الى 100 قاعدة لتتقلص هذه القواعد في السنوات الأخيرة بسبب ارتفاع التكلفة والتطور التكنولوجي في الوسائل العسكرية الى ست قواعد هي (داكار في السينغال، بوار في كوت ديفوار، ليبروفيل في الغابون، ونجمامينا في تشاد وجيبوتي والكمرون، وكانت اخر قاعدة تم انشاءها في افريقيا هي قاعدة بونجي في افريقيا الوسطى في ديسمبر 1997).

[1] محمود، **مرجع سابق**، ص 108.

وفي ظل المتغيرات الدولية الجديدة اضطرت فرنسا الى تطوير سياستها في التعاون العسكري مع افريقيا ابتدأ من سنوات التسعينيات، اين وضعت فرنسا خطة حديثة تقوم على فكرة انشاء قوة للتدخل السريع في عدة مناطق خاصة في وسط وغرب افريقيا اين يتم توزيع الأدوار على هذه القواعد حسب خطورة الازمة الافريقية، وحسب أهمية المنطقة بالنسبة للاستراتيجية الفرنسية[1].

وقد شهدت منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا تدخلات عسكرية فرنسية خاصة في رواندا بداية من اتفاقيات للشراكة في المجال العسكري اين تم تطبيق استراتيجية عسكرية في المنطقة من خلال تدريب وتنظيم القوات العسكرية وفق النموذج الفرنسي، وتقديم مساعدات عسكرية لنظام "هابياريمانا" من عرقية الهوتو حيث أصبحت باريس المورد الرئيسي للأسلحة بين عامي 1990 و1994. ففي فيفري 1992 ووفق وثيقة للخارجية الفرنسية تولى قائد القوات الفرنسية (شوليه) وظيفتي مستشار رئيس الجمهورية ومستشار قائد اركان الجيش الرواندي، كما شكل في نفس العام الحزب الحاكم (ميلشيات الانتراهاموي) من عرقية الهوتو التي ارتكبت المجاز في رواندا عام 1994[2].

لتاتي في سنة 1994 عملية "تركواز" في رواندا على إثر الإبادة التي تعرضت لها عرقية التوتسي، هذه العملية التي كانت تبدو في ظاهرها مهمة إنسانية لإنقاذ الأرواح في وقت الإبادة الجماعية ماهي الا تدخل فرنسي لصالح حكومة الهوتو حيث قرر رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك (ادوارد بالادور) الاكتفاء بإقامة منطقة إنسانية امنة في غرب البلاد وبدَا الفرنسيون عاجزين عن منع وقوع العديد من المجازر كما تفادوا توقيف المسؤولين عن المذبحة والذين لجئوا فيما بعد الى الكونغو زائير[3].

وقد قامت فرنسا بعمليات مراجعة شاملة للسياسية العسكرية في افريقيا مؤخرا نتيجة الإخفاقات المتتالية التي اصابتها في رواندا، حيث بدأت عودة باريس لمنطقة البحيرات الكبرى من باب الازمات المشتعلة في بعض المناطق مثل اوغندا والكونغو الديمقراطية في إطار عملية "ارميتيس" التي إستكملها الاتحاد الأوروبي او كما يسميها الفرنسيين عملية "مامبا"، هذه العملية التي تمثل للفرنسيين نوع من الثأر ورد الاعتبار بسبب الطرد الذي تعرضت له القوات الفرنسية خلال فترة حكم الرئيس

[1] اجلال رأفت، السياسية الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء، **مجلة السياسة الدولية**، (جوان 2001)، ع. 145، ص. 16-18.
[2] الخولاني، **مرجع سابق**.
[3] Jakkie Cilliers, still …France versus the rest in africa ?, mar 2001, in : **www.issafrica.org /pubs/asr/10No3/Cilliers2.html,** (07/05/2016).

ديزيريه كابيلا المدعوم من طرف الولايات المتحدة الامريكية، وقد حصلت فرنسا في اجتماع دول الاتحاد الأوروبي ببروكسل على صفة "الدولة الاطار" لقيادة الوحدات العسكرية الدولية المشاركة في هذه العملية، لترسل باريس 600 جنديا من اصل قوة تتكون من 1700 جندي تساهم فيها دول الاتحاد الأوروبي وكندا وبعض البلدان الافريقية.

- برنامج تعزيز القدرات الافريقية لحفظ السلام (recamp):

تم وضع برنامج recamp من طرف فرنسا سنة 1997 في إطار مراجعة السياسة العسكرية في إفريقيا، بسبب الظروف الدولية والإقليمية التي لم تعد مهيأة للتدخل الأجنبي المباشر في هذه الاخيرة، حيث كانت الفكرة الرئيسية لهذا البرنامج هي ان تساعد فرنسا الدول الافريقية عسكريا ولكن من خلال دعم مؤسسات تلك الدول الإقليمية من اجل استقرار الامن في القارة، بحجة ان المؤسسات العسكرية التي تشكلت مثل قوات حفظ السلام التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ماتزال محدودة القدرات، أي تقوم الفكرة على تشكيل فيالق عسكرية بمختلف بلدان افريقيا الوسطى والغربية قادرة على التدخل لحفظ السلم ولا يقصد بها تشكيل بنية دائمة بل العمل ليتدخل مختلف الفاعلين بشكل مشترك.

وفي إطار هذا البرنامج تقوم فرنسا بتدريب الجنود الافارقة على حفظ السلام وعلى مواجهة الكوارث الناتجة عن الحروب، وقد رصدت فرنسا لهذا البرنامج 180 مليون فرنك فرنسي تمثل 20% من مجمل ميزانية التعاون العسكري الفرنسي الافريقي، وقد تدخل هذا البرنامج في ظرف 15 سنة من وجوده خمس مرات وكانت اغلبها من اجل حماية الأنظمة الديكتاتورية الموالية لفرنسا مثل حماية الدكتاتور انج–فليكس باتاسي (رئيس جمهورية افريقيا الوسطى) المتهم باقترافه جرائم حرب[1]. وبالتالي فان برنامج recamp هو مجرد عنصر ضمن عناصر أخرى في استراتيجية فرنسا الاستعمارية الهدف منه سواء دعم الأنظمة الديكتاتورية او إضفاء الشرعية على وجود العسكريين الفرنسيين بإفريقيا.

[1] بول مارسيال، السياسة الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا استراتيجية موضع سؤال، تر: احمد مناضل، ماي 2007، في: http://www.almounadil-a.info/article1041.html، (2016/05/07).

ثانيا: الاليات الاقتصادية

تعتمد السياسة الاقتصادية الفرنسية في المنطقة على أساسا على تنمية التجارة البينية مع غالبية دول وسط وغرب افريقيا، وتبذل فرنسا محاولات دؤوبة لاستمرار هذه العلاقات وضمان مركزا متميزا فيها خاصة من خلال تركيزها على اللغة ورابطة الفرنكوفونية، وبالفعل مازالت فرنسا في بعض هذه الدول المستورد الأول للمواد الخام والمصدر الأول للسلع الغذائية والمصنعة، الى انه تجدر الإشارة ان فرنسا تعرف تراجعا وانحصار تدريجي لدورها الاقتصادي في افريقيا ككل على المدى السنوات الأخيرة وذلك لبروز لاعبين جدد في افريقيا مثل الصين والولايات المتحدة الامريكية[1].

كما ان رؤوس الأموال الفرنسية مازالت تشكل اهم الاستثمارات الأجنبية في كثير من الدول الفرنكوفونية، حيث انه ترتبط 16 دولة من دول وسط وغرب افريقيا بمنطقة الفرنك الفرنسي مما يتيح لنحو 90 مليون مواطن افريقي التعامل بالعملة الفرنسية ومن اهم هذه المنظمات (الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، والاتحاد الجمركي لدول افريقيا الوسطى)، كذلك قد أنشئت فرنسا شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين افريقيا بهدف تدعيم علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها وتعد هذه الشبكة بمثابة البنية الأساسية للسياسة الفرنسية في افريقيا[2].

ثالثا: الاليات الثقافية (الفرنكوفونية)

تعد السياسة الثقافية لفرنسا في القارة الأفريقية هي المجال الذي تنفرد في فرنسا وتتميز عن باقي الدول الغربية، حيث تعد اللغة الفرنسية عامل أساسي في تطوير العلاقات الافريقية الفرنسية في الدول الفرنكوفونية. والتي يصل عددها الى 28 دولة افريقية تتحدث اللغة الفرنسية من بينها (بوروندي، الكونغو، رواندا، الكونغو الديمقراطية، افريقيا الوسطى)، وتعتمد فرنسا في علاقاتها الثقافية بالدول الافريقية على عدة عناصر أهمها اللغة المشتركة، والمؤسسات التعليمية الفرنسية، والمراكز الثقافية، بالإضافة الى القمم الفرنكوفونية التي تعقد كل عامين في باريس او في احدى العواصم الافريقية بداية منذ 1986، كما ان هذه المجموعة تسعى لتوسيع دائرة نفوذها لتشمل الدول الافريقية الأخرى الناطقة بالعربية والاسبانية والانجليزية[3].

[1] اجلال رأفت، **مرجع سابق**، ص. 17.
[2] جميل مصعب محمود، **مرجع سابق**، ص. 97.
[3] **المرجع نفسه**، ص. 101.

وقد كان تركيز الفرنكوفونية في منطقة البحيرات الكبرى على جمهورية الكونغو الديمقراطية باعتبارها اهم دولة في افريقيا ناطقة باللغة الفرنسية، حيث تم تأسيس المعهد الفرنسي في الكونغو الذي يحتوي على فرعين (لا هالي غومبي في العاصمة كينشاسا، ولهال دي لتوال في منطقة لوبومباشي) ومن المقرر افتتاح فرعين اخرين في عام 2016 في (بوكافو، وغوما)، كما تم تخصيص مساعدات مادية موجهة في إطار التعاون الثقافي والعلمي والفرنكوفونية بين فرنسا والكونغو الديمقراطية، اين أعلنت الوزيرة المنتدبة للفرنكوفونية (benguigui) عن تقديم مساعدات بقيمة 450.000 أورو لدعم السكان و1.000.000 أورو من المساعدات الغذائية، وعقد لتخفيض الديون والتنمية وقع في جوان 2013 ينص على تخصيص مبلغ بقيمة 170 مليون أورو في التعليم والتدريب المهني والمياه والصرف الصحي خلال الفترة الممتدة من 2014 الى 2022[1]، كما ان أحد أسباب دعم فرنسا لنظام الهوتو الحاكم هو انتماء هؤلاء الى رابطة الفرنكوفونية في مقابل التوتسي الذين ينتمون الى رابطة الانجلوفون.

والفرنكوفونية اليوم تتعرض الى منافسة قوية على المستوى الثقافي من الكومنولث البريطاني الذي يعد المقابل الانجلوفوني لها في منطقة البحيرات الكبرى، هذا التنافس الذي قد يؤدي الى اخطار على الشعوب الافريقية خاصة وان هذه المنافسة تنصب على الممارسة الديمقراطية ومدى مصداقية مساندة كل من الفرنكوفونية والكومنولث لها.

[1] France diplomatie, France and democratic republic of the congo, in : http://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/democratic-republic-of-the-congo/france-and-democratic-republic-of-the-congo/, (09/05/2016).

المبحث الثالث: انعكاسات التنافس حول الموارد الطبيعية على منطقة البحيرات الكبرى

ارتبط الصراع على الموارد في منطقة البحيرات الكبرى بالتنافس الفرنسي الأمريكي للسيطرة على أكبر عدد من مناطق النفوذ في المنطقة، بين الدول الفرنكوفونية والدول الانجلوفونية.

الى ان الولايات المتحدة دخلت مسار التنافس على المنطقة بداية التسعينيات مع إدارة الرئيس بيل كلنتون اين راحت تتغلغل في المنطقة من خلال اعتماد استراتيجيات واليات، تدور بين الاقتصاد والسياسية وتشجيع الاستثمار من خلال دفع دول المنطقة الى الانفتاح على السوق العالمية، غير ان الاستراتيجية الفرنسية في المنطقة هي الأخرى سعت الى تحقيق مصالحها وتحصيل حصتها من موارد المنطقة.

ما أدى الى التكالب على الموارد الطبيعية في المنطقة التي أصبح استغلالها يشكل الهدف الرئيسي لكلى الطرفين دون الاهتمام بالوسائل المتبعة لتحقيق ذلك او الاثار الناتجة عن هذا النهب.

المطلب الأول: تمويل العمليات غير القانونية لاستخراج الموارد

يعتبر خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب بعد نهاية الحرب الباردة والذي مفاده " **اننا بصدد نظام دولي جديد**" بداية لانتصار النظام الرأسمالي الليبرالي ومحاولة فرض التكامل الدولي من خلال احداث تغيرات في أنماط الإنتاج وطريقة تسويقه ونوعيته، وتمثل الشركات متعددة الجنسيات بفروعها وتوابعها المحرك الأساسي لهذا النظام حيث تستهدف الهيمنة الكونية وتحقيق اقصى الأرباح من خلال تقليص الحواجز التجارية والضوابط الحدودية. الى ان أحد نتائج كسر الحواجز وتحرير التجارة بين الدول هي سوء استخدام النظام المتكامل لتحركات الأموال العالمية وزيادة استخدام البنية التحتية للتجارة القانونية عبر الحدود لنقل المخدرات والأسلحة وتهريب الأشخاص وتحريك نتائج الجرائم من بلد الى اخر، وحتى اليوم مازال استغلال الاستخراج غير قانوني للموارد عبر الحدود يمثل ناحية من الاستخدام القانوني لقطاع الخدمات المالية الدولية باعتبار ان الدولة المنخرطة في النزاع غير قادرة على توفير الاليات لمواجهة الاستغلال الغير قانوني للموارد[1].

[1] جوناثان وينر وتريفن ج.رول، **مرجع سابق**، ص. 227.

فالوصول الى البنية التحتية للخدمات المالية يعتبر عنصرا أساسيا في استدامة النزاع المتعلق بالموارد، وعادة ما ترتبط الخدمات المالية بنقل وتخزين الثروات التي يجنيها مستخدمو عائدات المورد المسيطر عليه للبقاء في السلطة ولتمويل الصراعات.

حيث تتعاون الشركات الأجنبية مع الشبكات العابرة للحدود غير القانونية التي تسهل التدفقات الغير مشروعة للمعادن المستخرجة من الدول الافريقية، والنتيجة هي استمرار الفقر المدقع في المناطق التي تنعم بموارد وفيرة هذه المفارقة واضحة في أنجولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة لعام 2001 ان شركات التعدين الغربية التي تتعامل في المعادن النادرة والاحجار الكريمة وغيرها من الموارد ضالعة بشكل عميق في نطاق واسع في السطو المنظم على الثروات المعدنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية[1].

وكما أشرنا سابقا ان من بين الاليات اللوجستية التي استخدمت في الاستغلال الغير قانوني للموارد نجد الصفقات المتعددة الأطراف، حيث ان تجارة الكولتان ورغم المعلومات القليل المتوفرة حول هذه التجارة الى انها على الأرجح ستكون شبيهة بتعاملات الألماس الغير قانونية التي كانت في سيراليون، ولعل غياب المعلومات لا يخفي اساسيات هذه التجارة التي تتمثل في: **القوات العسكرية** التي تسعى الى **التمويل الذاتي** عبر استغلال المورد من خلال **بيع الكولتان** المستخرج من قبل **عمال مناجم محليين** يعملون بأجور ضئيلة الى **وسطاء على الحدود** يقومون بدورهم ببيعه الى **وسطاء من دول** اكثر تقدما يدفعون الثمن عبر الوسائل الالكترونية الى **بنوك الدول المجاورة**[2].

وبالتالي فان تجارة الكولتان في منطقة البحيرات الكبرى تمر بالعديد من الايدي بداية باستخراجه الى غاية استخدامه في الأجهزة الالكترونية، ومما زاد الامر سوءا هو ارتفاع الطلب على هذا المعدن او ما اصطلح عليه بحمى الكولتان حيث جذبت الأرباح مصالح العديد من الجماعات المتمردة والميلشيات والجيوش والشركات الكبرى العاملة في مجال التعدين، حيث اتهم تقرير الأمم المتحدة لسنة 2001 أكثر من 100 شركة غربية بتمويل جماعات المتمردين والميلشيات في شرق الكونغو، وجاء تقرير 2008 للأمم المتحدة مدعما لما سبق من خلال تقديم دليل على ان أطنان من الكولتان

[1] Sebastian gatimu, **africa : is the illegal trade in congolese minerals financing terror ?**, institute for security studies, march 2016, in : **http://allafrica.com/stories/201603070501.html**, (23/04/2016).

[2] جونثان وينر وتريفين ج.رول، **مرجع سابق**، ص. 284.

لا تزال تصدر الى أوروبا كل شهر عن طريق التهريب الغير مشروع الى رواندا، كما حصلت الولايات المتحدة الامريكية على 19.2 مليون دولار من مبيعات الكولتان[1].

ولطالما تم التعرف على الشركات متعددة الجنسيات واللاعبين الرئيسيين والمستفيدين من تهريب المعادن الغير قانوني والغير أخلاقي في الكونغو الديمقراطية، ووجد التقرير المشترك لسنة 2013 من قبل بنك التنمية الافريقية ومنظمة النزاهة المالية العالمية ان 60% الى 65% من العائدات المفقودة يختفي في المعاملات التجارية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات ووفقا للتقرير فان النزيف الغير مشروع للموارد من القارة حوالي أربعة اضعاف الديون الخارجية الحالية لإفريقيا[2].

المطلب الثاني: خصخصة النزاع في المنطقة

كما أشرنا سابقا ان الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات مركبة تمتلك على الأقل فرع لها في الخارج كما انها ذات ملكية خاصة، وقد تبين في حقبتنا هذه انها اشد قوة وتأثيرا من الدول في حد ذاتها. اما المرتزقة فان توصيفهم السائد هو انهم أناس يؤدون خدمات تدّخل مسلح، بحيث يطيعون زبائنهم من دون ان يكونوا في الوقت نفسه في خدمة أي شيء كان، وقد ورد تعريف المرتزقة في الملحق الأول لاتفاقية جنيف سنة 1949 المتعلقة بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة ان المرتزقة هو أي شخص يجرى تجنيده خصيصا، محليا او في الخارج ليقاتل في نزاع مسلح او يشارك فعلا ومباشرة في الاعمال العدائية[3]. أي ان المرتزقة كل شخص يشارك في الاعمال العدائية من اجل تحقيق مكاسب شخصية ولا يكون رعية طرف في النزاع او ليس عضوا في القوات المسلحة لاحد أطراف النزاع.

وكما تبين ان الأموال التي تحوزها الشركات المتعددة الجنسيات او المجموعات الخاصة لا صلة لها البتة بالمؤسسات العمومية وانما هي موقوفة على المصالح الضيقة التي تعود لها هي ككيانات، واما النتيجة التي ترتبت على صعود نجم الشركات المتعددة الجنسيات وسيطرتها هي ان

[1] Edoardo totolo, **coltan and conflict in the drc**, the international relation and security network, february 2009, in : http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?id=96390, (25/04/2016).
[2] Sebastian gatimu, **op.cit.**
[3] International committee of the red cross, protocol additional to geneva conventions of 12 august 1949 and relating to the protection of victims of international aremd conflicts : mercenaries, in : **https://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/1a13044f3bbb5b8ec12563fb0066f226/ffc84b7639b26f93c12563cd00434156** .

الجيوش الوطنية التي هي رمز من رموز سيادة الدولة باتت تنزع الى التراجع امام هذه الشركات التي أصبحت تستأجر المرتزقة او ما يعرف بالشركات العسكرية الخاصة التي أصبحت من جهتها حاضرة بين أعضاء الشركات التي تمتلك حصصا واسهما في ظل التنافس من اجل السيطرة على مناطق التعدين[1]، هذه الشركات التي تأسست في الولايات المتحدة وفرنسا، وكندا، وإسرائيل، وجنوب افريقيا، هي في قلب جميع العمليات في افريقيا من التدخلات العسكرية وعمليات الاسناد بالسلاح الى الاعداد والتكوين وبرامج الوقاية والاستباق.

ولعل حالة العسكري البريطاني **طوني باكنغهام Tony Buckingham** أحسن مثال، حيث كان سباقا في هذا المجال وتمكن من فرض نفسه في سنوات التسعينيات بفضل هذه الشركات، ففي الوقت الذي كانت فيه الحرب الاهلية مشتعلة في أنجولا تمكن من الحصول من عسكري جنوب افريقيا الخصوصيين الذين يؤلفون شركة اكسكوتيف اوتوكوم Executive Outcomes التي (انشات عام 1989) من تحرير الامتياز النفطي في **سويو Soyo** في شمال انغولا، وهو الامتياز الذي حصلت عليه شركتهم هيريتيج اويل Heritage oil مع شركة النفط الكندية راينجر اويل Ranger oil.

كما استطاع **باكنغهام** ان يستثمر اعماله في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالتحالف سياسيا وعسكريا مع سليم صالح صهر الرئيس الاوغندي يوري موسيفيني الذي عارض موبوتو في اخر أيام حكمه، تشجيعا لمشروع استغلال منجمي في شمال شرق البلاد، وقد بلغت التجاوزات ذروتها في نزاع البحيرات الكبرى في الشرق الكونغولي عندما راح لوران ديزيريه كابيلا الذي نفذ انقلابا ضد جوزيف موبوتو حين كان مدعوما برجال شركة Excutive outcomes، يعيد النظر في التزاماته إزاء الشركات المنجمية التي كان مرتبطا معها مثل شركة Amfi الكندية وشركة باريك غولد Barrick gold الحائزة على امتياز يغطي مساحة 82 الف كيلومتر مربع في المنطقة الشرقية الغنية بالثروات الباطنية[2].

[1] الان دينو، خصخصة الحروب: "الشركات متعددة الجنسيات والمحاربون المرتزقة" في برتران بادي ودومينيك فيدال، **أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة** (بيروت: مؤسسة الفكر العربي، جانفي 2015)، ص. 133.
[2] المرجع نفسه، ص. 134.

بل ان شركة مثل الشركة المنجمية بانرو كوربورايشن Banro corporation وصل بها الامر الى تعيين فيكتور نغيزايو وهو أحد مؤسسي العصائب السياسية المسلحة في شرق البلاد في سنة 1998 في إدارة فرعين من فروعها Arm وساكيما Sakima.

اما شركة ساندلاين Sandline التي أسسها باكنغهام بالاشتراك مع تيم سبايسر وسايمون مان الامريكيان فتعمل في جهتها على قمع تمرد معارض لاستغلال منجم نحاس ريو تنتو Rio Tinto على جزيرة بوغانفيل في غينيا الجديدة.

تمثل حالة باكنغهام الانتقال الى حالة المرتزقة الحرفية أي قوات غير حكومية تتمكن للمرة الأولى في تاريخ القرن العشرين ان تضع تجهيز جيش حديث وخبرته موضع التنفيذ، كما ان حالة باكنغهام ليست الوحيدة في افريقيا حيث ان هناك الكثير من الأسماء ارتبطت بهذا المجال مثل بول باريل Paul Barril مؤسس شركة المرتزقة السريين ومارك ريش Marc Rich مؤسس شركة التوسط غلينكور Glencor، رجل الظل اركادي غيداماك Arcadi Gaydamac، هؤلاء كلهم تنقلوا في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة والمناجم والصناعة الغذائية الزراعية فضلا عن الاتجار بالسلاح والخدمات الأمنية[1].

ويتكون زبائن هذه الشركات عادة من مؤسسات وشركات تنقيب خاصة ومن أصحاب الثروات ومنظمات غير حكومية، وتحظى هذه الشركات العسكرية الخاصة بمساندة الجيوش القومية للدول الكبرى مثلما تفعل القوات الفرنسية في ساحل العاج حيث تتواجد شركات (الكاتيل، بويغ، فرانس تيلكوم، بينو، ولاساجيم)[2]، والقوات الامريكية التي استخدمت هذه الشركات في اكثر من دولة، فحرب العراق التي شنتها الولايات المتحدة عام 2003 كانت نزاعا خصوصيا بامتياز حيث ان غالبية الجنود أي 182 الف جندي كانوا قادمين من شركات عسكرية خاصة متعددي الجنسيات بل ان غالبيتهم لم يكونوا أمريكيين، فشركات مثل شركة تيتان titan كانت تتولى تامين المهمات اللوجستية المتصلة بمرفق التجسس الأمريكي في حين ان شركة بلاك واتر ودين كورب dyncorp وتريبل كانوبي triple canopy تتولى حماية الدبلوماسيين الموجودين في العراق[3].

[1] **المرجع نفسه**، ص. 135.

[2] International committee of the red cross, **op.cit**.

[3] دينو، **مرجع سابق**، ص. 136.

كما ان نفس هذه الشركات منحة عقودا لتوفير التدريب للجيش في جمهورية الكونغو الديمقراطية ووفقا لجهاز المخابرات الفرنسية شاركت القوات الخاصة الامريكية والمرتزقة من شركة Mpri في قتل اللاجئين الهوتو الروانديين على نهر اوسو في عام 1996، وكانت حاضرة هذه الشركات في ليبيريا منذ الإطاحة بتشارلز تايلور وكما كان لديهم دورا في تدريب بعثة الاتحاد الافريقي في الصومال (اميسوم)[1].

وفي تحليل سبب اعتماد او مساندة القوى الكبرى خاصة فرنسا والولايات المتحدة الامريكية لهذه الشركات العسكرية الخاصة هو محاولة هذه القوى إدارة النزاع بالوكالة، حيث ان توظيف الشركات العسكرية الخاصة او خصخصة نزاع ما فانه يقلل من وضوح القوات القومية او الوطنية ويقلل من عدد الإصابات والخسائر، وربما الأهم من ذلك ان استخدام الشركات العسكرية الخاصة او المرتزقة يعطي هذه الحكومات الاستفادة من سياسة الانكار، فكما يعلم العالم ان قانون الولايات المتحدة الامريكية لا يسمح بتمويل أي حزب سياسي او اجندة ما عن طريق استخدام الشركات العسكرية الخاصة.

[1] Jody ray bennett, **contractors to the congo**, global policy forum, december 2011, in : **https://www.globalpolicy.org**, (25/04/2016).

الخاتمة

حاولنا في دراستنا ان نجيب عن مشكلة بحثية رئيسية تمثلت في تفسير دور الصراع على الموارد في تفجير النزاعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى بإفريقيا، بحيث توصلنا الى ان الصراع الذي شهدته دول هذه المنطقة هو في الحقيقية صراع دولي –إقليمي–محلي على الموارد الطبيعية المعدنية التي تزخر بها هذه المنطقة، حيث عمل المنتفعون من الحرب الاهلية على خلق حالة من الفوضى العارمة لنهب تلك الموارد، وتحولت السيطرة على الأرض والسكان الى هدف اقتصادي من اجل استمرار الحرب واثراء مختلف الاطراف المتنازعة، لذلك لا يمكن ان نعزو هذه الصراعات الى مشاكل اثنية فقط بل هو نزاع منظم بين جماعات مسلحة متنازعة من جهة واطراف عميلة ومنتفعة من دول الجوار والدول الغربية وشركات اجنبية من جهة أخرى.

حيث انه من الحقائق التي يمكن تلمسها في هذا الامر هو ان دول المنطقة ونسبة لفقرها واوضاعها الداخلية المتردية غير قادرة على تولي تعدين المعادن بنفسها وبالتالي يتم تسويقها كموارد خام، مما يعني ان الصراع الدائر هو حول استخراج المعادن من جهة، وتسويقه عبر وسطاء من الشركات الأجنبية ودول الجوار من جهة ثانية.

لذلك يدخل في هذه اللعبة العديد من اللاعبين المحليين كالوكالات الحكومية التي تشارك بعلم الحكومات او بدون علمها والشركات الخاصة العاملة في مجال النقل خاصة الجوي وحركات التمرد ولاعبين اقليميين وأجانب كالشركات متعددة الجنسيات وشركات الامن الخاصة ودول الجوار الافريقي خاصة رواندا واوغندا وعدد من رجال الاعمال والشركات الوسيطة التي تقوم ببيع المعادن او تلك التي تتولى مهمة تزوير شهادات للمنتج من اجل تصديره، إضافة الى شركات الأسلحة التي تمول كل تلك الأطراف المتنازعة لضمان استمرار حالة الفوضى ونهب المزيد من المعادن والثروات، وعلى هذا يمكن ان نستخلص من هذه الدراسة مجموعة من الاستنتاجات تتمثل فيما يلي:

- تعتبر الموارد الطبيعية من اهم أسباب حدوث النزاعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى، حيث تلعب دورا أساسيا في إثارتها وتصعيدها، في حالة انها محل للتنافس وفي حالة انها مصدر لتمويل النزاع، وحتى في مرحلة النزاع الكامن فهي توفر أسباب وظروف ودوافع للانخراط في نزاع مسلح.

- تم إضفاء الطابع الاجرامي على النشاطات الاقتصادية خاصة في مجالات التعدين مثل الكولتان في شرق الكونغو الديمقراطية، وبالتالي سيادة منطق العصابات والمافيا حيث الكل يستفيد من استمرار النهب وانتشار الفوضى.
- تقارب مستويات القوة يقود الى التنافس بينما يؤدي تباعدها الى اعمال الإبادة او استغلال طرف خارجي للوضع، بمعنى مساندة الطرف الضعيف كمبرر للتدخل مثل إبادة التوتسي في رواندا.

الا ان هذا لا يعني انه وفي ظل الظروف الصعبة لا يوجد لدول المنطقة أي تاثير على الساحة الدولية، بل ان تلك الظروف والمعطيات تفرض عليها ومن خلال تنظيم نفسها والتحرك ككتلة واحدة لمواجهة تلك التحديات خاصة ونحن في عصر التكتلات والتجمعات الدولية والسياسية منها والاقتصادية، ولمواجهة تحديات استنزاف الموارد في منطقة البحيرات الكبرى خرجنا من خلال هذه الدراسة بمجموعة من المقترحات يمكن تفصيلها فيما يلي:

- ضبط القطاع المنجمي من خلال تشديد التدقيق على المدفوعات غير القانونية التي تستخدمها شركات استخراج الموارد من اجل رشوة ذوي النفوذ والتي يتم تقديمها على شكل دفعات تسهيلات، كذلك في هذه النقطة يجب التركيز على الدور الذي يلعبه النظام البنكي الدولي وتحميل هذا الأخير مسؤولية أكبر لمعرفة عملائه والابلاغ عن الايداعات المشبوهة
- ان معظم العناصر المكونة للجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى لايزال قائما ويتأرجح بين التسريح وبين مواصلة العمل في هذه الأخيرة، وبالتالي يجب التركيز أكثر على تقديم بديل الى هؤلاء الشباب ودمجهم في جيش قيد الاحتراف بدل تحجيمهم ومحاولة الحاق هزيمة عسكرية بهم.
- وضع خطط وبرامج لتوظيف الايدي العاملة في قطاع التعدين، بحيث ان الذين يقومون اليوم بأعمال الحفر على نحو غير قانوني يستطيعون ان يجدوا لأنفسهم عملا فيه، ومكاثرة مراكز الاعداد والتكوين المهني. وهذه ليست مجرد إصلاحات اقتصادية فقط بل هي مفتاح الامن والتنمية المستدامة ليس فقط في شمال كيفو او في مقاطعة كاتانغا وانما للمنطقة ككل.

قائمة المراجع

أولا: قائمة المصادر

1. الموسوعات.

1. العزيزي، هاني عبد الرحيم. **معجم مصطلحات الجغرافيا العسكرية والسياسية**. الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2005.
2. النابلسي، سعيد. **الموسوعة العربية**، في:
http://www.arab-ency.com/_/details.php?full=1&nid=649.
3. **موسوعة القرن العشرين**. تونس: الدار المتوسطية للنشر، ط.2، 2011.

2. الوثائق الرسمية

4. **الأمم المتحدة**، تقرير مجلس الامن رقم: S/2012/843 فيما يتعلق بـ "جمهورية الكونغو الديمقراطية"، 15 نوفمبر 2011.
5. **بوروندي**، لجنة السلام وحل المنازعات المنبثقة عن رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في افريقيا والعالم العربي، منطقة البحيرات الكبرى من عصر الاضطرابات والعنف الى الاستقرار، 2-3 مارس 2009.

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1-الكتب:

6. أنجرس، موريس. **منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**. تر: بوشرف كمال واخرون. الجزائر: دار القصبة للنشر، 2006.
7. بادي، برتران وفيدال، دومينيك. **أوضاع العالم 2015: الحروب الجديدة**. تر: نصير مروة. بيروت: مؤسسة الفكر العربي، جانفي 2015.
8. بانون، ايان وكوليبر، بول. **الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة: خيارات وتحركات**. تر: فؤاد سروجي. الأردن: الاهلية للنشر والتوزيع، 2005.
9. جودة، حسين جودة. **جغرافيا افريقيا الإقليمية**. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1981.
10. حمدان، جمال. **افريقيا الجديدة: دراسة في الجغرافيا السياسية**. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1996.
11. د.كابلان، روبرت. **انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير**. تر: إيهاب عبد الرحيم علي. الكويت: عالم المعرفة، 2015.

12. دانيال، كولار. **العلاقات الدولية.** ترجمة: خضر محمد. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1980.

13. راشد، صابون محمد. **التنافس الفرنسي الأمريكي في القارة الافريقية بعد الحرب الباردة.** القاهرة: درا النهضة العربية، 2011.

14. روس، مايكل. **نقمة النفط كيف تؤثر الثروة النفطية على نمو الأمم.** تر: محمد هيثم نشواتي. الدوحة: دار الكتاب القطرية، 2014.

15. رياض، زاهر. **استعمار افريقيا.** القاهرة: معهد الدراسات الافريقية، الدار القومية للطباعة والنشر، 1965.

16. رياض، محمد وعبد الرسول، كوثر. **افريقيا دراسة لمقومات القارة.** بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ط .2، 1973.

17. صبح، علي. **النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945-1995.** بيروت: دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر، ط.2، 2006.

18. صبري مقلد، إسماعيل. **العلاقات السياسية الدولية دراسة في الأصول والنظريات.** القاهرة: المكتبة الاكاديمية، 1991.

19. علي الشامي، صلاح الدين. **دراسات في الجغرافية السياسة.** الإسكندرية: منشاة المعارف، ط.2، 1999.

20. كلير، مايكل. **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية.** تر: عدنان حسن. بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

21. محمود، جميل مصعب. **تطورات السياسة الامريكية تجاه افريقيا وانعكاساتها الدولية.** الأردن: درا المجدلاوي للنشر والتوزيع، 2006.

2.المجلات:

22. أبو حسن، ياسر. "صراع القوى العظمى حول الموارد في افريقيا: نموذج التنافس الأمريكي الصيني"، دراسات افريقية، ع.45، 2011، ص ص .139-188.

23. انيسة، بن رمضان ومصطفى، بلمقدم. "الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي: دراسة حالة البترول في الجزائر"، أبحاث اقتصادية وإدارية، ع.25 (جوان 2014).

24. بدوي، منير محمود. "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والانواع"، مجلة دراسات مستقبلية، ع.3 (1997).

25. البطحاني، عطا الحسن. "نزاعات إقليم البحيرات الكبرى في افريقيا"، افاق المستقبل، ع.17 (مارس 2013)، ص ص .40-45.
26. حواط، سنان. "الحرب الاهلية بين المظلومية والطمع دراسة نظرية حول العوامل الفاعلة في الحروب والاضرابات الاهلية"، مجلة دلتا نون، ع.01 (جوان 2014)، ص ص .124-130.
27. ذا نيو تايمز. (رواندا)، "رواندا تتطلع الى مستقبل في الموارد الطبيعية"، مجلة منبر الدفاع الافريقي، م. 6، ع. v6n1، ص ص .6-8.
28. رأفت، اجلال. "السياسية الفرنسية في افريقيا جنوب الصحراء"، مجلة السياسة الدولية، ع. 145 (جوان 2001)، ص ص 16-18.
29. عبد العزيز، احمد وزكريا، جاسم وعبد الجليل، فراس. "الشركات متعددة الجنسيات وأثرها على الدول النامية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، ع.85، (2010)، ص ص 113-135.
30. علي، خالد حنفي. "ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية"، السياسة الدولية، ع. 195 (جانفي 2014)، ص 96.
31. علي، هيثم عبد الرحمن وبهاقيل، مرتضي رضوان. "الحركات المسلحة وأثرها على الاستقرار الإقليمي في افريقيا 1990-2012"، مركز العلاقات الدولية، ع.2 (نوفمبر 2013)، ص ص 40-62.

3.الرسائل الجامعية:

أ. الاطروحات:

32. دريسي، حنان. **التنافس الإقليمي والدولي حول مصادر الطاقة في منطقة بحر قزوين بعد الحرب الباردة**، اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2013/2012.
33. محمد كريم، خيدر. **الصراع على موارد الطاقة في العالم: دراسة حالة النفط الافريقي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية، 2014/2013.

ب. الرسائل:

34. فوزية، زراولية. **النزاع في الكونغو الديمقراطية: إشكالية التقاطع بين الاعتبارات الداخلية**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2009/2008.
35. كاية، ريمة. **العلاقات الامريكية-الافريقية منذ نهاية الحرب الباردة**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، 2011/2010.

36. يبالة، فريدة. **أثر الشركات متعددة الجنسيات على اقتصاديات الدول**، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الجزائر: كلية الاقتصاد دالي براهيم، 2005.

4.التقارير:

37. حسن، حمدي عبد الرحمن. "صراع البحيرات العظمى.. صناعة محلية وخبرة اجنبية"، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، أكتوبر 2004.

38. الخولاني، علي حسن. "الدور الفرنسي في الإبادة الجماعية برواندا عام 1994 وانتقال الصراع العرقي الى شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية (1-5)"، **مركز مقديشو للبحوث والدراسات**، جانفي 2015.

39. عبد الفاتح، منى. "ازمة البحيرات الكبرى والتهديد الإقليمي"، قطر: **مركز الجزيرة لدراسات**، ماي2015.

40. مناع، هيثم. "الإبادة الجماعية في رواندا.. بين المسؤولية المحلية والدولية"، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، ديسمبر 2007.

41. موسوعة الجزيرة. " فضيحة ألف.. زواج المصالح بين فرنسا وديكتاتوريي افريقيا"، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، جانفي2016.

42. موسوعة الجزيرة. "جمهورية الكونغو الديمقراطية.. بيانات أساسية"، قطر: **مركز الجزيرة للدراسات**، نوفمبر 2010.

43. نيلمان. س، واخرون. "ازمة الجريمة البيئية: تهديدات التنمية المستدامة من استغلال الحياة البرية وموارد الغابات والاتجار فيها"، النرويج: **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، 2014.

5.المواقع الالكترونية:

44. اوربان، ماريون. تر: الطيب، خالد. "أمريكا تعود من جديد الى افريقيا"، في: **http://www.france24.com/ar/20100222-united-states-economy-to-tackle-china-in-africa-back**.

45. قوي، بوحنية. "أوباما وافريقيا: دبلوماسية اقتصادية رخوة وتهديدات امنية متزايدة"، في: **http://www.qiraatafrican.com/home/new/**.

46. مارسيال، بول. تر: مناضل، احمد. "السياسة الاستعمارية الفرنسية بإفريقيا استراتيجية موضع سؤال" في: **http://www.almounadil-a.info/article1041.html**.

47. عبد الكريم. "قمة البحيرات العظمى اوغندا 2011"، في:
http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=1995#.VzYy1eRawnI.

48. انيس، علي. "أطماع موسيفيني في الجنوب.. الحلم هل يتجدد"، في:
http://www.arabic-army.com/t5182-topic.

49. سعد، مصطفى. "ابعاد ازمة بوروندي ومالاتها بعد فوز نكورونززيزا بولاية ثالثة"، في:
http://www.alhayat.com/Articles/10544241.

50. شعبان، محمد. " **أضخم عشر شركات بترول في العالم**"، في:
http://www.topsarabia.com.

51. مجدوبي، حسين. "تأثير الجغرافيا في تشكيل جيوسياسية العالم من الصين وإيران الى الولايات المتحدة"، في:http://www.alquds.co.uk/?p=328614 .

52. رام الله. "حرب الماس في سيراليون بإفريقيا الغربية.. صور"، في:
http://www.alwatanvoice.com/arabic/news.

ثالثا: المراجع باللغة الأجنبية

1.الكتب:

53. Ballentine, Karen and Nityschke, Heiko. **Beyond greed and grievance: policy lessons from studies in the political economy of armed conflict**. New York: international peace academy, 2003.

54. Dicson, Homer and F, Tomas. **Environment scarcity and violence**. United Kingdom: Princeton university press, 1999.

55. Fischer, Martina and Schmelzle, Beatrix. **Transforming war economies: dilemmas and strategies**. Berlin: Berghof research handbook dialogue, 2005.

56. Boniface, Pascal ET védrine, Hubert. **Atlas: des crises ET des conflits**. France: Armand Colin, 2edition, 2013.

2.المجلات

57. Collier, Paul and Hofler, Anke. "On Economic Causes of Civil War", oxford economic papers, (1998), pp. 563-573.

58. N. Kalyvas, Stathis. "New and Old Civil Wars: A Valid Distinction?", World Politics, (October 2001), pp. 99-119.

59. Varisco, Andrea Edoardo. "a study on the inter-relation between armed conflict and natural resources and its implication for conflict resolution and peacebuilding", journal peace: conflict development, (March 2010), pp. 39-58.

3.التقارير:

60. Di John, Jonathan," Mineral resources abundance and violent political conflict: a critical assessment of the rentier state model", **Development research Centre LSE,** December 2002.

4.المواقع:

61. E. Stiglitz, Joseph. "The resource curse revisited" **,** aug 2004 , in : http://www.projectsyndicate.org/commentary/the-resource-curse-revisited.

62. D. Kaplan, Robert. "Why So Much Anarchy?"**,** February 2014,in : https://www.stratfor.com/weekly/why-so-much-anarchy**?.**

63. Montgue, Dena and berrigan, Frida**.** "The business of war the democratic republic of Congo, August 2001", in: http://www.thirdworldtraveler.com/Africa/Business_War_Congo.html.

64. Vlassentroot, Koen and romkema, Hans. "The émergence of a new ordre? Ressources and war in easter congo", octobre 2002, in : http://reliefweb.int/report/burundi/emergence-new-order-resources-and-war eastern-congo.

65. Guichaoua, André. "Les nouvelles politiques africaines de la France ET des États-Unis vis-à-vis de l'Afrique centrale ET orientale", sur: http : //www.polis.sciencespobordeaux.fr/vol4n2/arti2.html.

66. Rémy, Jean-Philippe. "Barack Obama ET l'Afrique: histoire d'une déception", sur: http://www.lemonde.fr/international/article/2015/07/24/barack-obama-et-l-afrique-histoire-d-une-deception_4696519_3210.html.

67. Wondo, Jean-Jacques. "Le basculement du centre de gravité géopolitique des grands lacs vers la Tanzanie? ", sur : http://desc-wondo.org/fr/kikwete-le-joker-des-grands-lacs-la-tanzanie-au-centre-de-gravite-geopolitique-de-la-region-des-grands-lacs-jean-jacques-wondo/.

68. Cilliers, Jakkie. "still …France versus the rest in africa ? ", in : www.issafrica.org /pubs/asr/10No3/Cilliers2.html,.

69. France diplomatie. "France and democratic republic of the Congo", in: http://www.diplomatie.gouv.fr/en/country-files/democratic-republic-of-the-congo/france-and-democratic-republic-of-the-congo/.

70. Gatimu, Sebastian. "Africa: is the illegal trade in congolese minerals financing terror?", in : http://allafrica.com/stories/201603070501.html.

71. Totolo, Edoardo. "coltan and conflict in the drc", in : http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?id=96390.

72. International committee of the red cross. "Protocol additional to geneva conventions of 12 august 1949 and relating to the protection of victims of international aremd conflicts: mercenaries", in: https://www.icrc.org/applic/ihl/ihl.nsf/1a13044f3bbb5b8ec12563fb0066f226/ffc84b7639b26f93c12563cd00434156 .

73. Bennett, Jody ray. "Contractors to the congo", in:

https://www.globalpolicy.org.